بيير ڤيرمورين

تاريخ المغرب منذ الاستقلال



ترجمة عبد الرحيم حزل

أفريقيا الشرق

تاريخ المغرب منذ الاستقلال

هذه ترجمة لكتاب

Pierre Vermeren
Histoire du Maroc depuis l'indépendance
éd. LA DECOUVERTE, Paris, 2002

طبع بدعم من مصلحة التعاون الثقافي
التابعة لسفارة فرنسا في المغرب

المؤلف : **بيير ڤيرموريين**
المترجم : **عبد الرحيم حزل**
عنوان الكتاب : **تاريخ المغرب منذ الاستقلال**
رقم الإيداع القانوني : 0563 / 2009
ردمك : 978-9981-25-642-0
أفريقيا الشرق - المغرب
159 مكرر، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء
• المطبعة : الهاتف : 04 95 25 0522 / 13 98 25 22 05
الفاكس : 20 29 25 0522
• النشر والتصفيف : 39 ، زنقة علي بن أبي طالب - الدار البيضاء
الهاتف : 53 67 29 0522 / 54 67 29 0522
الفاكس : 72 38 48 0522
البريد الإلكتروني : E.mail : africorient@yahoo.fr
www.afrique-orient.com

بيير ڤيرمورين

تاريخ المغرب منذ الاستقلال

ترجمة عبد الرحيم حزل

أفريقيا الشرق

مقدمة الترجمة

ستظل حاجة القارئ (المغربي، والأجنبي على حد سواء) قائمةً ومتجددةً في كتاب يُجمِل له تاريخَ المغرب، ولاسيما الحديثَ منه، في قراءة تركيبية، تلملمُ شذرات هذا التاريخ من مصادره، وتغوص في خفاياه، وتستنطق مسكوتاته.

وقد صار في شبه الثابت أن لا يتفتق لنا عن كثير من تلك الخفايا والمسكوتات غير الكتابات الأجنبية التي يتناول بها أصحابها تاريخَ المغرب، لعوامل لعل أبرزها تحرر المؤرخ الأجنبي من القيود والمحرمات التي يأخذ بها المؤرخون من الأهالي، وامتلاكه أدوات الكتابة التاريخية التي تنفذ به إلى اللباب، ولا تلهيه بالقشور.

والكتاب الذي نقدم ههنا ترجمته نموذجٌ لهذا النوع من الكتابة الأجنبية في تاريخ المغرب. وقد عرف القارئ المغربي كاتبه في مؤلَّفيْن اثنيْن؛ فأما أولهما فقد تناول به **«المغرب في المرحلة الانتقالية»** (2001)، وأما ثانيهما فعالج فيه **«تكون النخبة في المغرب وتونس»** (2002). علاوة على مؤلفات أخرى صدرت له في السنوات القليلة الماضية، وتناول بها الموضوع نفسه؛ لعل أبرزها **«بلدان المغرب: الديمقراطية المستحيلة؟»**(2004).

وأما كتابه الحالي، الصادر سنة 2002، فهو، كما يدل عليه عنوانه، مجمل بتاريخ المغرب الحديث منذ الاستقلال.

يروم هذا الكتاب رسم صورة لأهم مراحل المغرب المستقل، باتباع خيط ناظم يصل المظاهر بالمكامن، ويلحم النتائج بالأسباب، باتباع ترتيب زمني، معالمه ومحدداته المحطات الرئيسة في تاريخنا الحديث. مع الاجتهاد للإتيان لما بات معدوداً من الأمور المعروفة للمؤرخ والمتتبع، بله الإنسان العادي، بتفسيرات وتسويغات جديدة، من خلال الالتفات الدائم إلى العاملين الداخلي والخارجي، الاجتماعي والاقتصادي، الماضي والحاضر، إلخ.

وعلى الرغم من البساطة الظاهرة لهذا الكتاب، فلقد واجهتنا في ترجمته مشكلات وصعاب عديدة.

فأما من حيث وجهات النظر، فإننا لم نوافق صاحبه إلى كثير منها. ولم نشأ أن نثقل الترجمة بتلك التعليقات، حرصاً على فسح المجال لخطاب الكتاب، والتزاماً بمهمة الترجمة الأولى؛ ألا وهي «التبليغ»، حتى مع مخالفة الآراء والتصورات.

وأما من حيث المعلومات والتواريخ - والكتاب، بطبيعته، حافل بها - فهي الأخرى لم يسعنا أن نأتي لها كلها بالتصحيح. فلقد كانت من الغزارة حتى إن تجريحها وتصحيحها ليقتضينا أن نأتي بكتاب آخر على هامش هذا الكتاب!

غير أن هذا الجانب الأخير لم نتركه دون تناوله بشيء من التصويب؛ إما تضميناً في صلب النص، باستعمال المعقوفات، أو تصريحاً بالتعقيب على مواطن الزلل والالتباس بـ«هوامش المترجم»

تلك، ولاريب، حالة ستظل ملازمة للكتابات الأجنبية التي يتناول بها أصحابها المغرب؛ بين فائدة موثوقة في التعرف عليها بالترجمة، وضرورة لازبة للانتباه إلى ما يعتورها من ضروب النقص، مقصودة وغير مقصودة، وذلك أمر ليس بمسعف دائماً، أو ليس بمسعف في كليته. فالمعول على نباهة القارئ، الذي تقرّب إليه الترجمة نصوصاً فيها من الجدة الشيء الكثير، وعلى كاهله تقع مهمة التجريح والتصحيح، التي قد لا تلم بها إضافات الترجمة، ضمنية وصريحة.

مراكش في 03 مارس 2009

توطئة

المملكة المغربية من أقرب الدول العربية إلى الغرب، بموقعها الجغرافي وسياستها على حد سواء. والمغرب، بخلاف الجزائر التي كانت بلداً ثوْرياً، فبلداً عالمثالثياً، ثم صارتْ فريسة للشيطان الإسلاموي، يبدو آمناً مستقراً، ينعم بدوام الأسرة المالكة والاستقرار السياسي عليه. لكن أوروبا وفرنسا، خاصة، تريان هذا الجار الهادئ يمرُّ ببعض الأوقات العصيبة؛ كما كان حاله مع قضية بن بركة، وفي محاولتيِّ الانقلاب الفاشلتيْن في السبعينيات، وما كان يتناهى إليهما من أصداء القمع السياسي الذي ميَّز «سنوات الرصاص» فيه. غير أن المغرب أفلح، على الدوام، في إفشال المحاولات الرامية إلى زعزعة استقراره.

ثم إن المملكة الشريفة تبدو، بدوام دولتها العتيدة، وامتداد تاريخها الوطني العريق، محوراً من محاور الاستقرار عزَّ أن تجد له نظيراً في العالم العربي، وفي إفريقيا على حد سواء. فلم تخطئ البلدان الغربية التقديرَ أن ظلت تمحض المغربَ دعمها ومساعدتَها طوال فترة الحرب الباردة.

غير أن المغرب، وإن بدا عليه ذلك الهدوء، فقد مرَّ، في زمنه الحديث، بأوقات عصيبة. فبعد تلك النهاية الغامضة للحماية فيه، وذلك التفاوض العَجول على استقلاله، بسببٍ من حرب الجزائر، إذا المملكة المغربية تجد نفسها، سنة 1956، في مواجهة نفسها. والحال أن الفترة القصيرة التي عمَّرتْها الحماية (فلم تزدْ عن أربع وأربعين سنة) قد خلَّفت عوامل تحديثية اقتصادية وسياسية متصارعة، لم يقيَّضْ لها الانصهار ولا الاندغام في بعضها. وظل المجتمع المغربي، في معظمه، مجتمعاً قبَلياً، قروياً، متمرداً على سلطة مركزية لم يفلحْ نظام الحماية في حمل المغاربة على احترامها إلا بالقوة والغصْب. ثم صارت البورجوازية الاقتصادية متلهِّفةً على احتلال مواقع المعمِّرين، من دون أن يدور ببالها أن تقتسم ثمارها مع عامة المغاربة. ولئن أفلحت الحركة الوطنية، لفترة من الزمن، في لَمْلمة الطاقات وتوجيهها على القوة الحامية، فما أن تفككتْ هذه القوة، حتى عادت الحركات المُرْكِسة النابذة إلى ما كان لها من سالف قوة.

تعود التوترات الحادة التي اندلعتْ بعد الاستقلال، بأصولها إلى ميراث القرن التاسع عشر. وقد ظهرت تلك التوترات قوية صارخة، ما جعل نظام الحماية يتستَّر عليها، بفرض سلْم إجباري على الجميع، خدَم السلطان (وخدم، بالأعمّ، المخزنَ، وهو جهاز الدولة الشريفة). وسوف لا تلبث الصراعات أن تعود، على عهد الاستقلال، لتتهدد العرش.

[في هذا الكتاب] سنسعى، على مدى فصول ثلاثة مستفيضة، إلى استعراض أطوار بناء مغرب اليوم وميلاده العسير. فنكرس الفصل الأول لتصوير الصراع على الزعامة، الذي ستدور رحاه أمداً طويلاً، بين الحركة الوطنية والقصر الملكي، ثم ينتهي سنة 1961، بانتصار القصر. وسنكرس الفصل الثاني للمرحلة الأولى من حكم الحسن الثاني؛ وهي المرحلة التي تعرَّض فيها القصر لمحن متتالية (1961-1975) هزَّتْ أركانه هزاً. وننتهي إلى المسيرة الخضراء سنة 1975، التي أدخلت حكم الحسن الثاني الرباطَ المقدس، الذي ظل يهيء من خلاله، طوال ثلاث وعشرين سنة، للتناوب السياسي الذي ظهر إلى الوجود سنة 1998... ليكون ضمانة للخلافة. ولتتحقق هذه الخلافة في 23 يوليوز 1999، بتولِّي محمد السادس العرشَ العلوي.

تلك كانت بدايةَ الانتقال المغربي.

من الإمبراطورية الشريفة
إلى المملكة المغربية
(1961-1912)

I

ميلاد المغرب الجديد تحت الحماية

1 - ظهور الوطنية المغربية

إذا كان بعض المؤرخين [المغاربة] (عبد الله العروي، 1977) يعودون بأصول الوطنية المغربية إلى القرن التاسع عشر، فليس من شك في أن ظهور هذه الإديولوجية، وهذه المقولة السياسية الحديثة، في المغرب يعود إلى زمن الاستعمار الذي طال هذا البلد. فقد كانت الإمبراطورية الشريفة، إلى سنة 1912، إمبراطوريةً عسكرية ثيوقراطية، مضطربة الأطراف، متصارعة الأعراق، متعددة الطوائف والملل. وفي ما خلا «بلاد المخزن»، لم يكن القسم الأعظم من البلاد، من السلسلة الجبلية الكبيرة التي تحف بوسط المغرب، والممتدة من الريف إلى شمال الأطلس الصغير، وحتى الجنوب الغربي، شاملةً الأطلسيْن المتوسطَ والكبير، زيادةً إلى تخوم الجزائر الفرنسية والصحراء الجنوبية، لم تكن تؤدي البيعةَ، أو تدفع الضريبة المفروضة إلا بضغط من الحملات العسكرية، التي لم تكن تفتر أو تتوقف.

ثم كان اختراق الرأسمالية التجارية البطيء للبلاد، خلال القرن التاسع عشر، وتطويقها من الجيش الفرنسي، وتوقيع السلطان العلوي مولاي عبد الحفيظ معاهدة الحماية، في فاس،

إن انتشار الإديولوجية القومية عبر العالم يؤول بالناس إلى الاعتقاد بأن الأمم قد وجدت من قديم الزمان. يسري هذا الأمر على بلدان المغرب، كما يسري على غيره من مناطق العالم، التي تعرض ترابها للاحتلال منذ العصور القديمة، بصورة متقطعة (في الزمان والفضاء) من لدن مجموعة متعاقبة من الإمبراطوريات العسكرية والثيوقراطية.

والثابت أن منطقة شمال إفريقيا تعرضت للاحتلال منذ العصر الحجري. إن هذه المجموعة من السكان الرحل هي الأساس الذي تكونت منه الساكنة الأمازيغية (التي أصبحت بربرية، بعدئذ، على عهد الرومان) التي تغطي القسم الأكبر من الصحراء، انتهاء بالنيل. وقد ظهرت بعض الممالك الأمازيغية في التاريخ، من غير أن تفلح في الهيمنة على المنطقة كلها، ولا أن تواجه الحضارات الأخرى التي استوطنت شمال إفريقيا.

كان الفينيقيون هم أول الشرقيين المستوطنين بإفريقيا. فأسسوا قرطاجة ابتداء من القرن السابع قبل الميلاد، ثم أخذوا في الانتشار صوب الغرب. فانشأوا في نواحي أعمدة هرقل (التي ستعرف، بعدئذ، بمضيق جبل طارق)، قبالة البيتك (جنوب الجزيرة الإيبيرية)، بعض المستعمرات؛ كطنجيس (طنجة)، وتمودا ولكسوس على البحر الأبيض المتوسط.

ثم أدى التوسع الذي شهدته الإمبراطورية الرومانية في القرن الثاني قبل الميلاد إلى جمع أطراف المنطقة وتوحيدها. فامتلأت إفريقيا بالمستعمرات الرومانية والمدن، التي امتدت حتى المحيط. وسموا الإقليم الغربي من الإمبراطورية بموريطانيا الطنجية، وهي بلاد المورو، جنوب طنجيس. وأسسوا مدناً كسلا، عند مصب الوادي الذي يساحل، اليوم، مدينة الرباط، ووليلي، في سفوح الأطلس المتوسط (على مقربة من مدينة مكناس حالياً).

ودخلت المسيحية موريطانيا، أو مدنَها على الاقل (وظلت الشعائر الدينية تقام فيها، على الصعيد المحلي، باللغة اللاتينية إلى القرن الثالث عشر الميلادي).

وإلى الجنوب من الخط الحدودي لسلا ووليلي، امتدت الإمبراطورية الرومانية إلى أرض خلاء، وهو مجال كانت تتنقل فيه القبائل «البربرية». وقد كانت هذه القبائل تدين بالمعتقدات القديمة، إلى جانب اليهودية القروية (الممزَّغة)، التي دخلت هذه المنطقة ابتداء من القرن الأول الميلادي. وكانت قوافل الرحل العابرة للصحراء تنقل الذهب والعاج والعبيد من بلاد السودان.

ثم نزل الوندال بضفتي المضيق، فكان إيذاناً بانهيار الإمبراطورية الرومانية. ومن اسم «الوندال» استُمد اسم «الاندلس».

أخفقت محاولة القسطنطين لإعادة بناء الإمبراطورية الرومانية في شمال إفريقيا، بضغط من عوامل ثلاثة؛ هي المسيحية الغربية، والقبائل الامازيغية، ثم الإسلام؛ الذي ظهر في القرن السابع في شبه الجزيرة العربية. وأما موريطانيا الطنجية، فقد ظل معظم أجزائها بأيدي القبائل، في ما عدا مدينتي المضيق (طنجيس وسبتة)، اللتين عادتا تحت السيطرة الرومانية.

ثم لم يلبث شمال إفريقيا - «المغرب» لاحقاً-أن وقع، بعد أقل من قرن من الزمان، في قبضة الفاتحين العرب (في 000 100 شخص)، المؤتمرين باوامر خلفاء بغداد. والمغرب الاقصى (ما كان يعرف سابقاً بموريطانيا الطنجية) هو القسم الواقع في اقصى الغرب من الإمبراطورية الإسلامية. واجتاز القائد الامازيغي طارق بن زياد المضيق، فأصبح يُعرف باسمه، واخضع شبه الجزيرة الإيبيرية (711-713). فعلى أيدي المحاربين الامازيغ، المنقلبين إلى الإسلام، انتشر الدين الجديد في هذه المنطقة من العالم.

لكن، ابتداء من القرن الثامن، خرج المغرب عن الخلافة في بغداد. وقام بطرد العمال العرب سنة 740 (أزمة الخوارج).

وفي سنة 780، قدم إدريس [الأول]، المنتسب إلى علي (صهر النبي)، مطارداً من العباسيين، إلى منطقة وليلي. فبايعته قبيلة أوربة، في سنة 788 «على الإمارة والقيام

بأمرهم وصلواتهم وغزوهم»، إلى ان توفي سنة 791. فتولى من بعده ابنه إدريس الثاني، وهو مؤسس مدينة فاس (سنة 789؟)، لتكون تلك المدينة الجديدة هي عاصمة الإمبراطورية. وقد ضمت، بوجه خاص، القرويين، أحد أكبر الجوامع الإسلامية العربية، بجانب جامعي تونس والقاهرة. وساعد بناء فاس، ومدن أخرى كالرباط ومكناس، على نشر الإسلام بين القبائل الامازيغية، وساعد على ظهور اقتصاد مزدهر، يقوم على الصناعة التقليدية والتجارة الكبرى.

وحد الأدارسة قسماً كبيراً من المغرب الغربي، وأخضعوا لسلطتهم معظم إسپانيا (الأندلس). وتلك كانت الاسس التي قام عليها المغرب الوسيط، الذي ظلت الكتابات المسيحية تجمعه إلى إسپانيا المسلمة تحت اسم «مملكة مراكش» (بعد تأسيس المرابطين لهذه المدينة في نحو سنة 1070). وباسم «مراكش» سيعرَف «المغرب» في العصر الحديث.

تعاقبت على الإمبراطورية المغربية (أو الشريفة)، ابتداء من القرن الثامن، سبع دول، ظلت حدودها الترابية في تغير دائم (ڤيرمورين، 2001).

واتسع نفوذ الإمبراطورية الأمازيغية الموحدية القوية (التي سُمي أول أمرائها «خليفة»، واتخذت لها مراكش عاصمة)، في أواخر القرن الثاني عشر ليمتد على مجموع بلدان المغرب، حتى خليج قابس (إلى الجنوب مما أصبح يعرف، بعدئذ، بتونس)، وعلى الاندلس.

وفي أواخر الدولة الأمازيغية المرينية (النصف الثاني من القرن الخامس عشر)، أتم المسيحيون الإيبيريون عملية الاسترداد (بسقوط مملكة غرناطة سنة 1492).

فوفدت على بلدان المغرب، يومها، موجة أولى من المهاجرين الاندلسيين، ليستقروا في المدن المغربية الكبرى، كتطوان، وسلا، وفاس، ويأتوا لها بتجديد حقيقي في الفنون والفكر والعمارة. ثم انضاف إليهم قسم من اليهود السيفاراد، الذين طردوا من إسپانيا سنة 1492، فاستقروا، كذلك، بهذه المدن. وتلتهم، مع مطلع القرن السابع عشر، موجة أخرى من الأندلسيين (الموريسكيين) المطرودين من إسپانيا.

اشتد ضغط البرتغال والإسپان على المغرب، لإقامة مراكز حصينة لهم على سواحله. فإذا الجهاد الهجومي قد تحول إلى جهاد آخر دفاعي. وكان هذا الضغط المسيحي سبباً في إضعاف السلطة الشريفة، ولاسيما أنه قد تضافر، منذ منتصف القرن السادس عشر، مع التهديد العثماني (الذي دان له المغرب الأوسط عن بكرة أبيه). وقد ظلت الدولتان العربيتان السعدية والعلوية، المنحدرتان من الجنوب، تصدان ذلك الخطر المزدوج، طوال أربعة قرون، بما أقامت له من الحصون (الشاون في منطقة الريف لرد الإسپان، ووجدة في الجهة الشرقية لصد العثمانيين). وأبرمت الدولتان، لهذه الغاية، اتفاقات ظلت في تعديل دائم (أو فرضت بالقوة) مع القبائل في المَناطق الجبلية وعلى تخوم الصحراء (القبائل التي تجتمع تحت اسم بلاد السيبة).

وفيما أخذ الاستعمار يتهدد [المغرب]، في القرن التاسع عشر، مع دخول فرنسا الجزائرَ سنة 1830، كان أربعون مدينة (المدن العتيقة) في المملكة العلوية، وفي مقدمتها فاس الكبيرة، بساكنة قدرت [يومها] بـ 000 800 نسمة، تقر بالولاء للسلطان، فضلاً عن السهل الأوسط، والسهول الأطلسية (جماع المنطقة المسماة بلاد المخزن).

لكن قبائل الرحل، المستأثرة بالنصيب الأوفر بين الملايين الثلاثة التي تشغل هذا الفضاء، الممتد على مساحة تفوق مساحة فرنسا، لم تكن خاضعة للمخزن إلا بصورة واهية. فلما اعترضت السلطانَ مشكلات مالية فادحة، في ذلك النصف الثاني من القرن التاسع عشر، سعى إلى زيادة الضغط الضريبي. بيد أن القبائل امتنعت من الأداء، فكان سبباً في الفوضى التي عمت البلاد.

هذه الوضعية وجدت فيها الأوساط الإمپريالية ذريعة ثانية (بالإضافة إلى العامل الديني) لتعجل ببسط الحماية الفرنسية على المغرب، فكان لها ما أرادت، بموجب معاهدة فاس، سنة 1912.

يوم 30 مارس 1912. تلك العوامل أدت، مجتمعةً، إلى الدفع بالإمبراطورية الشريفة في التاريخ الحديث (ففي الشمال، دخل الريف، ابتداء من 27 نونبر 1912، تحت الحماية الإسپانية، وصارت طنجة في 18 دجنبر 1923 منطقة دولية).

وما كاد يستهل شهر أبريل من سنة 1912، حتى طوّقت قبائل البربر المتمردة في فاس ليوطي وجيوشَه. فقد استاء القياد القبليون والأعيان الدينيون من المنقلب الجديد الذي سارت إليه الأمور. ولقد لزم عشرون سنة لإخضاع سائر القبائل البربرية لسلطة السلطان، الذي صار، يومها، تحت الحماية. واشتعلت حرب الريف في عشرينيات القرن الماضي. وسخّر 800 000 رجل من الجيش الفرنسي والإسپاني، تحت قيادة پيتان، لقهر هذه المقاومة التي شنتها «جمهورية الريف» بزعامة [محمد بن] عبد الكريم الخطابي.

لقد كانت حرباً مما يدخل في المقاومة العسكرية الدينية، استجابة إلى نداء الحرب المقدسة (الجهاد) (غاليسو، 1987).

ثم كان استسلام [ابن] عبد الكريم، في 27 ماي 1926، علامةً على انتهاء مرحلة. فيما استمرت مقاومة القبائل في الأطلس الصغير حتى سنة 1934، لتكلّف الجيشَ [الفرنسيَ] القضاءَ عليها 27 000 جندي، قتِلوا في سبيل الاستيلاء على المغرب. ناهيك عن الجنود الإسپان الذين قتِـل منهم 8 000 في معركة أنوال وحدها، في يوليوز 1921). حتى إذا أخضِعت القبائل، أُجبرتْ على تقديم البيعة للسلطان العلوي. فيما اجتهد الضباط المكلفون بشؤون الأهالي للحصول على وفاء القياد المنهزمين له. وقد كانت

السياسة المدعاة سياسة «القواد العظام» الأساس الذي قامت عليه الهيمنة الاستعمارية في بلد يغلب عليه الطابعان القروي والقبلي (د. ريفي، 1999). وشكلت فترة أواخر العشرينيات من القرن الماضي مبتدأ تاريخ جديد؛ بظهور الوطنية الحديثة في صلب البورجوازية الحضرية.

استمدت الوطنية المغربية أصولها من مصدرين أساسيين في القرن العشرين. فأما أول هذين المصدرين فقد خرج من المساجد؛ تلك هي الإديولوجية السلفية (التي تنشد العودة إلى ينابيع الإسلام، لإحياء العالم المسلم الذي تراه صار إلى انحطاط). وهذا مذهب وافدٌ من الإصلاحيين في المشرق العربي؛ أمثال محمد عبده، قيّض له الانتشار في المغرب على يد الشيخ ابي شعيب الدكالي. وسوف يكون لهذا المذهب، مع مبتدإ العشرينيات، تأثيرٌ وأي تأثير على طلبة القرويين؛ أمثال علال الفاسي والمختار السوسي (**المفكرون المغاربيون**، 1993). وأما المصدر الثاني للوطنية المغربية فهو المتمثّل في تيار الشبيبة المغربية. وهو تيارٌ قام على منوال سميّه «الشبيبة التركية» (شـ. أ. جوليان، 1978). وقد سار هذا التيار بخلاف [تيار السلفية]، ينشد استعمال أسلحة المحتل ومبادئه المسمّاة «عالمية»، ومحاربته بها. وكان لهذا التيار الثاني تأثيرٌ على الطلبة المتعلمين في مدارس الحماية، ولاسيما مجموعة طلبة باريس الصغيرة؛ أمثال أحمد بلافريج وبن الحسن الوزاني (ڤيرمورين، 2002). وقد كانت أحداث العام 1930 سبباً في التئام التيارين.

علال الفاسي وأحمد بلافريج وحزب الاستقلال

ولد علال الفاسي بمدينة فاس (1910-1974) لأسرة علمية عريقة. حصل على شهادة العالمية من جامعة القرويين، وأصبح الأب الروحي للوطنية المغربية. وأما أحمد بلافريج (1908-1990) فقد ولد لأسرة من أعيان الرباط. شارك في تأسيس حزب الاستقلال بفاس في 11 يناير 1944، ثم صار أميناً عاماً له. أمضى علال الفاسي زمناً طويلاً في المنفى، فكان يعتمد على أحمد بلافريج وشخصيته القوية لتوجيه النضال الوطني من الداخل. وبلافريج ذو تكوين فرنسي. قضى سني الشباب في باريس، أواخر العشرينيات من القرن الماضي، وتخرج محامياً. كان منظماً لا يكل ولا يتعب. وكان هو الرئيس الحقيقي لحزب الاستقلال، الذي كان له علال الفاسي الزعيمَ (القائد...) والضامن الديني، والملهم الإديولوجي في نسخته السلفية.

كان الظهير البربري، في 16 ماي 1930، فرصة للوطنيين المغاربة لتوحيد قواهم (القرويين والشبان المغاربة) في معارضة حركية نشيطة. وفي 1934 تأسست كتلة العمل الوطني، ووضعت أرضية للمطالب الإصلاحية. لكن على الرغم من صعود الجبهة الشعبية [في فرنسا] سنة 1936، فإن شيئاً لم يتغير من السياسة الفرنسية [في المغرب]. فوقع القمع، الذي كان من نتائجه نفي علال الفاسي إلى الغابون (1937 إلى 1946). وقد أسس أحمد بلافريج ورفاقه حزب الاستقلال سنة 1944، ليتعرض الرجل على أثره للنفي. فلما عاد علال الفاسي سنة 1946، تولى قيادة الحزب. ودفعه الحصار المسلط عليه من الاستعمار للتوجه إلى القاهرة سنة 1947؛ حيث شارك في تأسيس «لجنة تحرير المغرب العربي»، وتولى تسيير أهم أعمالها، فيما تولى أحمد بلافريج تسيير الحزب، الذي تعرض للمنع سنة 1952.

حمل بلافريج القضية المغربية إلى منظمة الأمم المتحدة، وأصبح

وزيراً للشؤون الخارجية بعد أن تحقق الاستقلال، في أبريل 1956، ثم أولَ رئيس استقلالي للحكومة سنة 1958. انسحب المناضل الملكي من حزب الاستقلال في يناير 1960، وعاد ليتولى وزارة الشؤون الخارجية سنة 1961، ثم أصبح ممثلاً شخصياً للملك من 1963 إلى 1972. ففي تلك السنة استقال [من هذه المهمة]، ليقع مريضاً لنبإ اعتقال ابنه أنيس، وإيداعه السجن، بسبب نشاطه اليساري ومساندته للشعب الفلسطيني.

أصبح علال الفاسي رئيساً للحزب لدى عودته من المنفى، في غشت 1956، ثم وزيراً للشؤون الإسلامية في الفترة 1961-1963. وإذا كان علال قد انتقد التوجه التسلطي من النظام، وانتقد النزعة الاستعمارية الجديدة، فلقد انتهى به الأمر، في أواخر أيامه، إلى التصالح مع العرش، يوم أطلق عملية الصحراء.

2 - من السلطنة إلى الملكية

تنازل السلطان مولاي عبد الحفيظ عن الملك، بعد توقيعه معاهدةَ الحماية. وما لبث أن غادر المغرب، تحت وطأة المرض والضغط الشديد الذي وقع عليه من ليوطي. وانتقل عرش البلاد إلى أخيه مولاي يوسف، الذي اختاره ليوطي فأحسن الاختيار؛ إذْ رآَه لا يمثل أي تهديد على سير نظام الحماية. ثم نقِل السلطان الجديد إلى الرباط، بأمر من المقيم، الذي آثر أن يجعل هذه المدينة عاصمةً للبلاد. وقد دام حكم مولاي يوسف خمس عشرة سنة (1912-1927)، في إذعان واستسلام تامين [للسلطات الحماية] (شـ. أ. جوليان، 1978). حتى إذا وافتْه المنية في 18 نونبر 1927، ولِّيَ ثالث أبنائه؛ سيدي محمد الملكَ. فكان شاباً، لا يزيد

عمره عن الثامنة عشرة، قد تلقّى تربيته داخل قصر مكناس. وقد وقع عليه اختيار سلطات الحماية، لأنها رأته ضعيفاً، منطوياً على نفسه.

وقّع سيدي محمد، في 16 ماي 1930، الظهير البربري الذي عرضه عليه المقيم العام لوسيان سان. فقد كان يعود إلى السلطان التصديق، بخاتمه، على النصوص التي تضعها سلطات الحماية، ليضفي عليها صفةَ «الظهائر» (أو المراسيم السلطانية). وقد تولت لجنة من رجال القانون إعداد الظهير المذكور، فجاء يقر بالاختصاص القضائي للجماعات الشعبية والمحاكم العرفية على القبائل البربرية. وأخص ما جاء في ذلك الظهير نصُّه على نقل القضايا الجنائية الخاصة بالبربر إلى القضاء الجنائي الفرنسي، بما يجرِّد السلطان من واحدة من أهم صلاحياته (جـ. لافوينت، 1999). لقد جاء التوقيع على هذا الظهير في السنة نفسها التي انعقد فيها المؤتمر القرباني في تونس، فبدا كأنه هجومٌ مسيحي مبيتٌ على الإسلام في بلدان المغرب، وعلى الشرْع (القانون الإسلامي) خاصةً.

أطلق الحاج علي عواد، من مسجد سلا، دعاءَ اللطيف (« يا لطيف... يا لطيف»)، إلى الله أن يحول دون التفريق بين المسلمين وإخوانهم البرابر. وانتشر ذلك الدعاء في الآفاق، وترددت أصداؤه من على منبر القرويين. حتى إذا استولى الهياج على النفوس، وعمَّ الشوارعَ، جاء القمع شرساً عنيفاً، حتى لم يُستثن الشبان المغاربة في مدينة فاس، بتهمة «الهروب من المدارس الابتدائية». فكان ذلك مما عجّل باتصال هذه الشبيبة المثقفة بالحركة السلفية. فساروا يعدُّون

العدة لحملة قوية، امتد أوارها حتى عمّ العالم الإسلامي قاطبة، بفعل ما كانت تلقى من دعم الأمير السوري شكيب أرسلان، من مقامه في جنيف. وقد كان من نتائج هذه الحملة غير المتوقعة أن أدت، بعد سنوات أربع من قيامها، إلى تراجع الإقامة. وأفلح الشبان المغاربة في تثبيت دعائم الوطنية؛ والانتقال بالعمل السياسي إلى صعيد بالغ الأهمية؛ ذلك هو الإصلاح الديني.

وقام الشبان المغاربة، في يوليوز 1932، بإصدار مجلة «المغرب»* في باريس. ثم قفّوا عليها، ابتداءً من سنة 1933، بأسبوعية «عمل الشعب»* الناطقة بالفرنسية، والتي مكنتهم من صياغة برنامج مطالب، آلَ، في سنة 1934، إلى وضع أول أرضية للوطنية المغربية؛ ذلك هو مخطط الإصلاح. فقد ارتفعت الأصوات منادية بـ «التطبيق الصارم لمعاهدة الحماية»، بما يعني «إزالة أي تسيير مباشر»، والتأكيد على سيادة السلطان. وقام الشبان المغاربة، ابتداءً من 18 نونبر 1933، بتنظيم الاحتفال بـ«عيد العرش»، في فاس، فأدخلوا، بذلك، إلى المغرب مفهومَ «الملك». فقد كانوا ينشدون تحديث مؤسسة السلطة [الملكية] القروسطية، وإبراز تلاحم هذه المؤسسة مع السيادة الوطنية.

حذّرت الإقامة سيدي محمداً من الشبان الوطنيين «الجمهوريين». لكن تأثر السلطان كان كبيراً بالاستقبال العظيم

---

* - كانت مجلة شهرية.

* - *Action du peuple*

استأجرت كتلة العمل الوطني امتياز هذه الصحيفة من أحد المستوطنين الفرنسيين، لأن سلطات الحماية لم تكن تسمح للمغاربة بإصدار صحف.

الذي لقيه في فاس، يوم 8 ماي 1934، بعد شهر من إلغاء الظهير المذكور، بهتاف «عاش الملك، عاش المغرب!». ولقي الشبان المغاربة التأييد من الشعب لتنظيم هذا الاحتفال الشعبي الأول بعيد العرش. وأدرك السلطان أن مصلحته في الانضمام إلى الوطنيين. وعقد العزم ألا يتنازل، بعد ذلك اليوم، عن شيء من سلطته للحماية. وظل هذا التحالف غير المتوقع [بين السلطان والوطنيين] موصولاً إلى أن تحقق الاستقلال.

3 - الاقتصاد الاستعماري والتحديث الاجتماعي

تفنّنت سلطات الحماية في تسويق المغرب، بما أفرغتْ عليه من التسميات؛ من قبيل «المملكة السعيدة» و«كاليفورنيا الإفريقية»، لاجتذاب رؤوس الأموال والمهاجرين إليه، إيهاماً بذلك «السحر الدائم»، وتلك «الخدعة العجيبة»، التين انبرى لاكوتير سنة 1957 (في مجلة إسبري*) يفضح سوأتهما. وقد مكّنت تلك العملية من اجتذاب استثمارات في العقارات، وتشييد تجمعات حضرية كبيرة، على غرار العاصمة الاقتصادية القوية، التي أقامها ليوطي في مدينة الدار البيضاء، التي كانت ساكنتها، في سنة 1952، تقدّر بـ 000 682 نسمة. لكن إذا كانت هذه المدينة قد أصبحت أهمّ المدن في شمال إفريقيا، متقدمةً على الجزائر العاصمة، فإنها تدين بذلك الوضع للهجرة القروية، أكثر مما تدين به للتنمية الاقتصادية والصناعية (كان 000 150 من سكانها سنة 1952، يقطنون دور

* - *Esprit*

الصفيح). فقد ظل الاستثمار الصناعي (في ما خلا العقار) فيها، إلى سنة 1945، هزيلاً (عزيز بلال، 1980)، وظل فيها الاستثمار العمومي، على الدوام، أعظم شأناً من الاستثمار الخاص.

وبانتهاء نظام «الباب المفتوح» سنة 1939، وانقطاع العلاقات مع البلد الأصلي سنة 1942، ثم ما كان من ذلك السياق المساعد بعد الحرب، وإلى سنة 1953، صارت المجموعة الأوروبية تستثمر وتنتج داخل المغرب. بيد أن المحصلة الاقتصادية للحماية ظلت متضاربة. فقد ظلت نسبة النمو السنوي في القطاع الصناعي، في الفترة من 1920 إلى 1955، لا تتعدى 6%، يعود معظمها إلى البناء والاستغلال المنجمي، الذي انتهى وجوده ابتداءً من سنة 1945. وأما نصيب الصناعة فلم يتجاوزْ، قط، نسبة 15% من الناتج الخام الإجمالي. وكان المغرب، على عهد الاستعمار، في حالة عجز دائم (إذ كان معدّل التغطية فيه، سنة 1952، لا يكاد يزيد عن 50%)، فهذا جعله متوقفاً على البلدان الخارجية في كثير من المواد (كانت 55% منها تأتيه من فرنسا سنة 1955). فكان أربعة أخماس المغاربة، عند انتهاء عهد الحماية، يعيشون على الفلاحة، ضعيفة الإنتاج (34% من الناتج الخام الصناعي)، وفي هذا تفسيرٌ لقوة الهجرة القروية.

وخلافاً لما كان يؤمل ليوطي، شهد المغرب عملية جزْأرة*، وشهد، خاصةً، عملية انتقال مكثفة للسكان الأوروبيين القادمين من تونس، والجزائر، وإسبانيا إليه. وقد تسارع دفق هذه الهجرة ليرفع عدد المهاجرين إلى المغرب في سنة 1952، إلى 000 539 أوروبي (بما يزيد عن نصف

* Algérianisation

عدد الأوروپيين المقيمين في الجزائر). ولم يكن السبب الوحيد وراء هذه الوضعية في الدعاية التي كانت تباشرها سلطات الحماية وحدها، بل إن تلك الوضعية كانت، كذلك، انعكاساً لارتفاع مستوى معيشة الاوروپيين في المغرب الفرنسي، هم الذين فاق الدخل الفردي لديهم بـ 130% مستوى العيش في فرنسا في سنة 1955، بينما كان مستوى عيش الأوروپيين في الجزائر دون نسبة 90% (ر. غاليسو، 1964).

غير أن «كاليفورنيا الإفريقية» لم تكن حقيقة إلا عند البعض، وتحديداً منهم 5 903 من الأشخاص كانوا يتقاسمون في ما بينهم أزيد من 1 مليون هكتار من جملة 4,5 ملايين هكتار المسخرة للزراعة. وهي أراض سهلة الري، خصبة، تتركز في السهول الكبرى (كسهل فاس ومكناس، وسهل الغرب، وسهل الشاوية، وسهل الحوز، وتادلة وسوس)، ومنها يُجتنى القسط الأعظم من الصادرات (ذلك بأن 45% من مجموع هذه الصادرات هي [مواد] غذائية، فيما كان المغرب يستورد ما يعادل قيمة صادراته، من المواد الغذائية؛ أي 23% من وارداته).

فما كان ثراء المغرب إلا ثراء كاذباً. ففي مدة خمس وثلاثين سنة، ارتفع الناتج الوطني الخام فيه بنسبة 17% سنوياً، فيما انحدرت ساكنته المسلمة (البالغة 000 585 8 نسمة سنة 1952) إلى الفقر. وهو تحول جاء موازياً لتفكك الهياكل التقليدية (جـ. برينيون، 1967). وقد كان هذا الاقتصاد المنفتِح يصدِّر الفوسفاط، والرصاص، والسردين، والخمور، والحوامض، في تبعية وتقيد بالأسواق الأجنبية وبنظام الحصص الفرنسي.

4 - بورجوازية حضرية قوية

غير أن المعمرين والمتنفذين لم يكونوا هم وحدهم المحظوظون في هذا البلد. فكما أنه توجد أوساط شعبية أوروبية (كما في حي المحيط في الرباط)، توجد، كذلك، قوةٌ بورجوازية مغربية حضرية من جهة، وإقطاعية وعسكرية دينية من جهة أخرى. وقد نجحتا في تمتين قاعدتهما الاقتصادية خلال عهد الحماية. وكان في إدخال المغرب، بدفْع من البورجوازية الأوروبية، في المبادلات في القرن التاسع عشر، ما مكّن للبورجوازية الفاسية أن تكون لها ثروات أسرية [كبيرة] (م. كنبيب، 1996). وإن القصور التي كانت للأسر الفاسية الكبيرة، والتي زادتْها توسعة وتحسيناً في القرن التاسع عشر، لتقوم شاهداً على ذلك الثراء، ولاسيما أن هذه الأسر قد صارت هي الممولة الرئيسية لسلطة السلطان. وحصلت، في المقابل، على مجموعة من الوظائف الريعية (في الجمرك)، وتحالفت مع الأسر الأرستقراطية الدينية والعلمية (الشرفاء والعلماء)، ومع الأسر المخزنية (المتقلدة أعلى المناصب في الدولة) (ر. لوتورنو، 1987).

ولئن تمكن الاستعمار، باستحواذه على تسيير شؤون الدولة، من وقف الصعود السياسي والإداري لهذه الأسر القوية، فإنه لم يفلح كثيراً في الحيلولة دون تطوُّر أنشطتها الاقتصادية. ومن المفيد أن نتتبع الهجرة المتنامية للأسر الفاسية، التي باتت ترحل عن مدينتها، وهي العاصمة السياسية القديمة، لتتخذ مستقرها في العاصمة الاقتصادية الجديدة (ع. بنحدو، 1997). فسارت هذه الأسر تزاول، في هذه المدينة المينائية، أنشطةً تجارية كبرى ([تصدير] الحبوب، واستيراد

الشاي، والسكر، والقهوة والحرير). ومن جهة أخرى، سار قسمٌ آخر من هذه الأسر (المنحاش إلى جانب الإقطاعيين القرويين) يكوّن له أملاكاً عظيمة من الأراضي، لتسير إلى ما يشبه الاستعمار الداخلي الواسع، أتاحت له الحماية بتصديقها، في سنة 1919، على تملك الخواص للأراضي الجماعية (الأملاك الدينية الوقفية والأراضي القبلية) (ن. بودربالة، 1996) أسبابَ القوة والتمكين.

ولقد اتجه ملاك صغار ومتوسطون كثُرٌ إلى التملك الخاص للأراضي (عشْر الساكنة القروية - 000 600 شخص - يمتلك نصف الأراضي الصالحة للزراعة، أي 2 مليونا هكتار). بيد أن المظهر الغالب يبقى ملكية «القياد العظام»؛ إذ أن 500 7 من الاقطاعيين يتقاسمون في ما بينهم 1,8 مليون هكتار؛ أي ربع الأراضي الصالحة للفلاحة. وقد كان باشا مراكش الكلاوي، بأراضيه الممتدة على 000 15 هكتار، وقايد زايان أمهروق بأراضيه الممتدة على 000 56 هكتار، يعتبران من بين كبار المستفيدين من هذا التحول. وكذلك شارك الملاك الحضريون في هذه الحركة التملُّكية للأراضي الواقعة من حول المدن. وإجمالاً، فقد عاد نزع الملكيات من القبائل على الملاك العقاريين بخمسة أضعاف ما عاد على الاستعمار.

كانت دينامية البورجوازية الفاسية في هذه الفترة، مقصورة على بضع عشرات الأسر وبضع مآت الأشخاص، لكن كانت لها أهمية حاسمة على تازيخ المغرب في القرن العشرين. ولم تمنع هجرة التجار [الفاسيين] إلى الدار البيضاء من استقرار بعضهم في كبريات المدن

البورجوازية المغربية (كمكناس وفاس وتطوان)، ونفوذهم إلى محيط السلطان في الرباط، لتضع الأسس المكينة لبورجوازية وطنية. وقد تألف قسم من أبناء هذه الأسر تعليمهم في المدرسة الاستعمارية، فصاروا يكونون الركيزة الثقافية للوطنية المغربية. ولذلك، فعندما قامت هذه الشبيبة المعربة تطالب بالاستقلال، عقب انتهاء الحرب، وجدت بحوزتها ثروات أسرية كبيرة، لتسخرها في تمويل حركتها؛ ثروات كونتها رؤوس أموال ظلت المصالح الاستعمارية (فضلاً عن رؤوس الأموال الفرنسية المتدفقة) تقصيها عن الاستفادة من العمليات المذرة للأرباح الطائلة.

5 - نفي السلطان وميلاد جيش التحرير المغربي

تعاقب على المغرب، غداة الحرب العالمية الثانية، مقيمون عامون؛ فيهم إريك لابون (مارس 1946 - ماي 1947)، والجنرالان ألفونس جوان (ماي 1947 -يوليوز 1951) وأوغوستان غيوم (يوليوز 1951 -يونيو 1954). وعلى الرغم من التحرُّر الملموس الذي صار إليه نظام الحماية على عهد إ.[ريك] لابون، فإن الوطنيين قاموا [يومها] يطالبون بالاستقلال، وانضم إليهم السلطان، كما تجلى في خطاب طنجة في أبريل 1947، ما جعل الإقامة تعود إلى تشديد سياستها على عهد جوان. فقد كان الجنرال يسعى إلى انتهاج [سياسة تقوم على] «سيادة مشتركة»، فرنسية-مغربية؛ بينما تقر معاهدة فاس بالسيادة للسلطان. فكانت تلك بداية الأزمة الفرنسية-المغربية.

لقد جاء المقيم العام محملاً بتعليمات صارمة لإصلاح نظام الحماية بما يخدم فرنسا، فصار لا يتوانى عن الضغط على السلطان، الذي واصل إضرابَه عن الختم، ليشل فعلياً سيْر الحماية. فأرسل إليه المقيم في فبراير 1951، إنذاراً ليوقع على ظهير، وتوعَّده بمؤامرة يحيكها باشا مراكش التهامي الكلاوي. فلم يجد السلطان بداً من التراجع المناوِر، أمام هذا الانتهاك لمعاهدة فاس. حتى إذا وقَّع على ذلك الظهير، عاد إلى الإضراب عن الختم. وإذا «الطغمة» التي دبرت المؤامرة تقرر خلع السلطان. فوجدت في المقيم العام غيوم الرجل المناسب (شـ.-أ. جوليان، 1978) لتحقيق هذا المراد.

ثم عادت السلطات الفرنسية تدبر لمؤامرة جديدة، فلم يتردد السلطان، مرة أخرى، عن إعلان تأييده الصريح، خلال حفل عيد العرش في 18 نونبر، للتحرر السياسي الكامل والفوري للمغرب. فبدأ، يومها، العد العكسي لخلعه. ووجدت الإدارة الاستعمارية في المظاهرات العمالية التي اندلعت في دجنبر 1952، احتجاجاً على اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد، ذريعةً لحل الأحزاب، ومنْع الصحافة والنقابات الوطنية. فحُلَّ حزب الاستقلال، وتأكد بحله المصير الذي بات ينتظر السلطان.

ثم تجددت المؤامرة التي سبق أن حيكت سنة 1951. فقد اءتلف سائر الاتجاهات المعادية لتحرر المملكة المغربية، وعلى رأسها الإدارة الفرنسية ومصالح الإقامة، بمشاركة «كبار الأعيان» المسلمين، المسكين بزمام الأمور في البلاد، وعلى رأسهم الباشا الكلاوي، ورؤساء الزوايا الدينية، وهم المعروفون، تقليدياً، بقلة

موالاتهم للسلطان، من حول رئيس الزاوية [الكتانية] عبد الحي الكتاني. والتأم مجمعٌ من الأعيان بمراكش، في 14 غشت 1953، فقرروا خلع محمد بن يوسف، واستبداله بابن عمه العجوز محمد بن عرفة. فاندلعت اضطراباتٌ طاحنة في كثير من المدن المغربية احتجاجاً على خلع السلطان. لكنها لم تفلح في منع المتآمرين من الخروج في مسيرة إلى الرباط. فلم تجد فرنسا بداً، وقد وضعت أمام الأمر الواقع، من نفي السلطان المخلوع وابنيْه في 20 غشت 1953 (إلى كورسيكا، ثم إلى مدغشقر).

لقد انقلب هذا الخطأ السياسي، في رمشة عين، على نظام الحماية، الذي افتُضِح حينها أيما افتضاح، وجاء يخدم «سلطان الاستقلال». وإذا العنف يستولي على المدن، ويظل مستشرياً فيها عامين كاملين، شُنَّ خلالهما ما يقرب من 000 6 عمل فدائي، قوبل بـ «إرهاب مضاد» أوروبي (أسفر عن سقوط 761 من القتلى من المغاربة و159 من الأوروبيين في المدن). ثم لم نلبث أن رأينا، في غشت 1955، بالتزامن مع دخول الجزائر الحربَ، ظهورَ شكل جديد من المقاومة؛ متمثلاً في جيش التحرير المغربي، الذي انتقل إلى العمل في الريف والأطلس المتوسط.

6 - معركة القياد الخاسرة

كانت الحماية الفرنسية موزَّعة إلى سبع مناطق، ثلاث مدنية (الدار البيضاء، والرباط ووجدة)، وثلاث عسكرية (مكناس، وفاس وأغادير)، وواحدة مختلطة (مراكش). فالمراقبة في المناطق

العسكرية يتولاًها ضباط الشؤون الأهلية، ويقوم على المراقبة في المناطق المدنية المراقبون المدنيون. وقد كان هؤلاء وأولئك يعملون بجانب موظفي المخزن. فالباشوات والقياد (الذين كان عددهم في المغرب، سنة 1956، حوالي 400) يتولون تسيير شؤون المدن والقبائل، تحت وصاية افتراضية للصدر الأعظم (الوزير الأول)، طبقاً لبنية نظام الحماية الإدارية المزدوجة (الإدارة المخزنية والأطر الشريفة الجديدة) (ع. بلمليح، 1990).

لقد كانوا يتمتعون بسلطات واسعة (ضريبية وقضائية)، ما جعلهم قادرين على نشر النظام في البلاد، وخاصة في البوادي التي كانت تضم 80% من المغاربة في سنة 1956. ولقد مكنت هذه القيادات الممنوحة إلى أبناء الأسر الكبيرة المتعاونة مع نظام الحماية، والضباط الأهالي الذين عملوا في الجيش المغربي، مكنت لهم هذه القيادات، وهي التي تعيد، بقدر معين، تكريسَ النظام القبلي، أن يخلقوا في المغرب إدارةً غير مباشرة على الطراز البريطاني. فقد كانوا يقبضون أجورَهم من الضريبة القروية والاقتطاعات العينية (ولاسيما العقارية)، ما جعلهم لا يكلفون الرباط شيئاً، وتمكنوا من التحكم بزمام الأمور في معظم أنحاء البلاد ببضع مآت من الموظفين الفرنسيين، مدنيين وعسكريين. إن سياسة القياد هذه، قد عززت من الوضع الإقطاعي السياسي والفلاحي للأعيان القرويين؛ وتلك مصلحة وعاها الطرفان. وفي هذا تفسيرٌ للنظام الذي صار يلقى المدافعة في المدن في مطلع الخمسينيات، كيف صار يؤمن بأن الخلاص سيجده في البوادي والقرى.

لقد كان في التحام السلطان بالرأي العام الوطني مناسبةٌ لتجدد التحالفات. فلما قررت الإقامة خلعَ السلطان، انبرت توعِز إلى الباشوات والقياد بالخطر الذي سيصير يتهدد سلطتهم في حال انهار النظام القائم. فلم يتوان الإقطاعيون، من فرط ما كان يقع عليهم من عسف السلطة المخزنية، وفرط معاداتهم للبورجوازية الوطنية، عن الاصطفاف وراء السلطات الاستعمارية لتنصيب سلطان ضعيف (بن عرفة)، ليكون ضمانةً لنفوذهم ولثرائهم العقاري. ولسوف يسعى حزب الاستقلال للبحث في الوسط القروي عن عناصر تكون قادرة على كسر هذا الرباط المقدس؛ فكان جيش التحرير المغربي.

رفع الباشا الكلاوي عريضة ثانية في 1 غشت 1953 إلى رئيس جهة الدار البيضاء فيليپ بونيفاس؛ رأس المتآمرين؛ اشتملت على توقيعات لـ 330 من القياد والباشاوات (17 قايداً عارضوا الخلع)، و5 من شيوخ الزوايا. واستبدت نشوة الفوز بالقياد فصاروا يمعنون عسفاً وانتهاكاً في مناطق الأطلس المتوسط، ما دفع ببعض القبائل إلى الخروج على السلطان، واصمةً إياه بـ«السلطان الفرنسي». وفي صيف 1955، تكوَّن جيش التحرير المغربي في الريف، وانتقل إلى الهجوم في 1 أكتوبر 1955، فيما بدأت الاتصالات الأولى، في شهر غشت من تلك السنة، في إيكس ليبان، بين السلطات الفرنسية والوطنيين. وبدأت أولى التحالفات بين القياد والسلطان المخلوع. حتى إذا عاد السلطان من المنفى إلى باريس في أواخر أكتوبر، قدِم إليه الكلاوي بشخصه مبايعاً [في 25 أكتوبر]، وما عتم أن فعل مثله بقية المتآمرون. فصار محمد الخامس سيدَ الساعة، وانقضى زمن نظام القياد العظام.

7 - التفاوض على الاستقلال

كانت الهزيمة التي منيتْ بها القوات الفرنسية في ديان بيان فو، خلال سنة 1954، سبباً إلى عقد اتفاقات جنيف (استقلال الهند الصينية). وفي ذلك الخضم، جاء پيير منديس فرانس بحل للأزمة الفرنسية التونسية، بمنحه الاستقلالية الداخلية للوصاية على العرش. ومع مستهل نونبر 1954، بدأ عصيانٌ في المقاطعات الجزائرية الخاضعة للإدارة الفرنسية. وباتت القضية المغربية قنبلةً حقيقية؛ كان من تجلياتها الانتفاضة التي اندلعت بمناسبة الذكرى الثانية لنفي السلطان، بفيليپ ڤيل في الجزائر، وبين الأمازيغ في الأطلس المتوسط؛ خنيفرة ووادي زم؛ سقط فيها عشرات القتلى من الأوروپيين، ليُنتَقم لهم بقتل الآلاف من المغاربة. وفي 22 غشت، دعا رئيس الحكومة إدغار فور ممثلي الاتجاهات المغربية جميعاً إلى المشاركات في محادثات إيكس ليبان؛ حيث فرض الوطنيون أنفسهم بكونهم المحاورين الحقيقيين الوحيدين. ثم كان التوصل، في 28 غشت، إلى اتفاق يقضي برحيل بن عرفة، وضرورة إرجاع سيدي محمد إلى باريس، درءاً لتفجر الحكومة الفرنسية.

أُرسِل الجنرال كاترو، في مطلع شهر شتنبر، إلى أنسيرابي لانتزاع الموافقة من السلطان المخلوع على اتفاقات إيكس ليبان. وهو ما كان. واستقال بن عرفة في 1 أكتوبر، تاركاً مكانه لذلك المجلس الخرافي «مجلس العرش» (الذي ضم الباشا الكلاوي، والصدر الأعظم المقري، وامبارك البكاي ممثلاً للسلطان). وقد أدى انقلاب الباشا الكلاوي إلى جانب السلطان إلى التسريع من وتيرة الأحداث. فقد

طالب حزب الاستقلال في 26 أكتوبر، بالعودة الفورية لمحمد بن يوسف إلى العرش. وما أن عاد إلى نيس في 31 أكتوبر، حتى بدأ الإعداد للمفاوضات مع الحكومة الفرنسية. وفي 6 نونبر انطلقت المفاوضات، في لاسيل سان كلو، للاتفاق على إقامة «تبعية متبادلة»* مع فرنسا. وعاد السلطان إلى المغرب في 16 نونبر 1955. وهب لاستقباله ما يزيد على 000 300 من المناضلين الوطنيين في مطار الرباط-سلا. وقد نادى السلطان في خطاب العرش ليوم 18 نونبر بـ «[انتهاء عهد الحِجْر والحماية و] بزوغ فجر الاستقلال والحرية».

وفي 7 دجنبر 1955، تشكلت أول حكومة للمغرب المستقل، برئاسة الضابط الأمازيغي امبارك البكاي، الذي سبق أن كلف بترؤس المفاوضات على الاستقلال. ثم كان في انهيار السلطة الإدارية، واندفاع جيش التحرير المغربي ما عجّل بإلغاء معاهدة فاس. فكان التوقيع على [معاهدة] الاستقلال في 2 مارس 1956. وأُلغيَت الحماية الإسبانية على شمال إفريقيا في 7 أبريل بعده.

---

*- Interdépendance

وهو، كما وصفه ع. غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج. 2، 1987، مصطلح غامض. وذكر أن عبد الرحيم بوعبيد كان يفهمه بأنه «الاستقلال داخل التبعية المتبادلة : L'indépendance dans l'interdependance».

II

محمد الخامس وحزب الاستقلال (1956-1961)

1 - ميازين القوى في زمن الاستقلال

تكونت، في الفترة الواقعة بين الحصول على الاستقلال، في 2 مارس 1956، ووفاة محمد الخامس في فبراير 1961، أسس المغرب المعاصر. وشهدت تلك السنوات الخمس شداً وجدباً بين القصر الملكي وحزب الاستقلال، وهو المرشح، يومئذٍ، لأن يكون الحزب ـ الدولة. ففي الوقت الذي جاء دستور بورقيبة الجديد يزيل أسرة الباي من تونس، وجد حزب الاستقلال، وهو، وقتئذ، في أوج قوته، رفضاً ومدافعة أن يتمتع بالسلطات المطلقة، من غير أن يكون للسلطان عليه من نفوذ خاص. وابتسم الحظ التاريخي السعيد لسلطان وسياسي نبيه، أنجز بنجاح، مختلف أطوار الهيمنة الكاملة على السلطة.

كان لعودة السلطان المكافح من المنفى مفعول السحر في زيادة شعبيته. وقد كان حزب الاستقلال قرَن عودته بالمطالبة بالاستقلال، ما اقتضى زعماءَ الحزب أن يسلموا بعدم مراقبة الحكومة الأولى التي كلّفت بالتفاوض على ذلك الاستقلال. ولقد حاز السلطان،

منذ الوهلة الأولى، ثقة المخزن الاستعماري (من ضباط مغاربة، وباشوات وقياد، أوفياء أو تائبين)، فعيّن واحداً منهم؛ هو امبارك البكاي، رئيساً للحكومة، وهو المنصب الذي تقلده لسنتيْن، في حكومتيْن متتاليتين. فبدأ ينتسج [يومذاك] تحالفٌ بين القصر والإقطاعية القروية، على حساب الوطنيين (أصبح لحسن اليوسي، القايد الأمازيغي السابق، الوفي لمحمد الخامس، وزيراً للداخلية). فقد كان السلطان يقر بالعرفان لأولئك الذين لم يشاركوا في العريضة التي رفعها الكلاوي، وإن تعاونوا مع الفرنسيين. وكذلك اغتبط للأمر هؤلاء الرجال الذين أرادوا أن يحتفظوا بأراضيهم، والذين تفجر الحقد الشعبي على بعض المتعاونين منهم (كما يدلنا إحراق باشا مدينة فاس [بوشتى] البغدادي ورجاله في ساحة المشور في نونبر 1956).

استمر الجيش الفرنسي إلى سنة 1965 يقيم حوالي 000 80 من رجاله في أرجاء البلاد، فيما كان ولي العهد مولاي الحسن قد وضع، منذ شهر ماي 1956، بمساعدة أوفقير، اللبنات الأولى للقوات المسلحة الملكية. كان عدد رجال هذه القوات، في ذلك الوقت، 000 15، ثم ارتفع هذا العدد ليصل إلى 000 30؛ بما ضمت إلى صفوفها من الكوم، والضباط على عهد الاستعمار والجنود الذين التحقوا بصفوف جيش التحرير المغربي، لمد القصر بقوة ضاربة، سرعان ما صار يُعمِلها. وسار جنود القوات المسلحة الملكية بالزي الكاكي الذي عرِف به الجنود الفرنسيون، في استعراض عيد الاستقلال في الرباط، وهم ينشدون : «لن تنالوا الألزاس، لن تنالوا اللورين».

محمد الخامس

ولد سيدي محمد بن يوسف بفاس سنة 1909. هو ثالث أبناء السلطان مولاي يوسف، فلم يكن يتوقع له أن يكون هو من يتولى العرش. ومع ذلك، فقد أصبح هو السلطان محمد الخامس بالبيعة التي عُقدت له في 18 نونبر 1927.

كان الأمير الشاب ضعيف البنية. تلقى تربية غاية في الصرامة داخل قصر مكناس. فلم يحصل على تكوين عصري مزدوج اللسان، إسوة بأبناء جيله من أولاد البورجوازية، بل تلقى تعليمه باللغة العربية، على يد معلمه الجزائري محمد المعمري، الذي لقنه الفرنسية أيضاً. لكن السلطان ظل طوال حياته يلاقي صعوبة في التحدث بهذه اللغة. وما امكنه أن يتدارك هذا النقص إلا بفضل «المحادثات الطويلة التي كانت تجمعه بضيوفه»، و«خاصة بفضل ممارسته للسلطة» (جوليان، 1978). وربما كان إدراك السلطان لتلك النواقص ما دفعه إلى إيلاء الاهتمام الكبير إلى تعليم ابنائه.

كانت الإقامة هي التي دفعت إلى اختيار سيدي محمد، وقد هنأت نفسها بهذا الاختيار يوم أن وقع السلطان على «الظهير البربري» في ماي 1930. وقد استنفر الوطنيون على هذا النص، لكنهم أكدوا، في الوقت نفسه، على تعلقهم بالسلطان، الذي أعلنوه ملكاً (1933). ولقد وعد هذا الأخير ألا يذعن، بعدُ، إلى تعليمات نظام الحماية. فتعرض لتضييق، هو صورة للنير الاستعماري الذي يشد بخناق الشعب. فسعى إلى التوسيع من تحركه بالاعتماد على الخارج، كما تجلى من مشاركته في مؤتمر انفا، رفقة روزفلت، سنة 1943، وفي خطابه في طنجة سنة 1947.

تعرض السلطان للنفي، في 20 غشت 1953، إلى مدغشقر، فهذا جعل «الأزمة المغربية» تظل مستعصية عن الحل طوال سنتين. وبعد انتهاء المفاوضات من أجل الاستقلال، عاد السلطان

عودته الظافرة إلى الرباط في 16 نونبر 1955. وقد استنهض حزب الاستقلال البلاد باسمه، لكنه كان يريد أن يحصر السلطان في وظيفة تشريفية، ويطمع في الانفراد بالسلطة، بمعزل عن المخزن، وجيش الاستعمار، وأعداء حزب الاستقلال ومحمد الخامس. لكن الملك (وهي الصفة التي صارت له ابتداء من 15 غشت 1957) أفلح، بصبره، وبعد نظره السياسي، في غضون خمس سنوات، أن يبذ حزب الاستقلال، ويعيد الغلبة إلى العلويين. فلما توفي في 26 فبراير 1961، كان العرش قد صار بمنجاة من الخطر الكبير الذي كان يتهدده.

لقد بات حزب الاستقلال، في مواجهة القصر وحلفائه الظرفيين، حزباً يمتد على صعيد البلاد كلها. فبعد أن كان هذا الحزب المديني، بمناضليه البالغ عددهم 000 100، تتولى قيادته، في سنة 1954، نخبة بورجوازية، لم يلبث أن تحول، في غضون سنوات ثلاث، إلى حزب وطني يضم قرابة 1 مليون من الأعضاء، قد انغرس في مجموع البلاد، بما فيها المناطق القروية. تولى قيادةَ الحزب علال الفاسي (الذي عاد من منفاه في غشت 1956)، وتولى تسيير شؤونه الكاتب العام المرموق أحمد بلافريج، ثم آلت مقاليده إلى المناضل النشيط المهدي بن بركة. فسار يجتهد ليجعله حزباً جماهيرياً، حديثاً. وقد كان الحزب يتوفر على وسيلة ضغط؛ هي جيش التحرير المغربي، فعقد العزم على طرد الجنود الأجانب خارج أقطار المغرب قاطبة (طبقاً لبلاغ [13] 1954، الذي نص على مواصلة النضال ضد المحتل إلى أن يرحل عن المنطقة). فانطلق يشن عملياته في شمال البلاد، ثم امتد بها إلى الجنوب. وصار الحزب يعتمد، في المدن،

على 000 200 من المناضلين، المنتمين إلى «الاتحاد المغربي للشغل» بزعامة المحجوب بن الصديق (الذي تأسس في مارس 1955)، والذين صاروا، يومها، إلى تكاتف مع الحزب (جـ. عياش، 1993).

لقد حملت هذه القوة المؤثرة القصرَ على التخلي لها عن أجزاء مهمة من السيادة؛ بدءاً من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية في حكومة البكاي الثانية*.

2 - حزب الاستقلال يتصرف كحزب وحيد

ما كادت تنقضي بضعة شهور على استقلال [المغرب]، حتى صار السياق الدولي يلهب السياقَ الوطني. فقد كان في تحويل فرنسا اتجاهَ الطائرة المغربية التي تقلُّ بن بلة [وأربعة من رفاقه] إلى تونس في 22 أكتوبر 1956، إهانةٌ للمغرب، وأضفت المشروعية على عمليات جيش التحرير المغربي. وجاءت عملية السويس، في نونبر من تلك السنة، لتبيِّن أن الاستعمار يسعى إلى الاستمرار على مواقفه بكل الوسائل. وكان على الملك أن يحسب حساباً لتلك الوضعية، فأبعد الأكثر فتوراً بين أعضاء حكومته، وجعل الغلبة فيها لحزب الاستقلال.

وبعد أن كان حزب الاستقلال أقلية في حكومة البكاي الأولى (دجنبر 1955 -أكتوبر 1956)*، صار يستأثر بعشر حقائب من

* (هـ.م) شغل وزارة الداخلية إدريس المحمدي والخارجية أحمد بلافريج.
* (هـ.م) كان له فيها ست حقائب من جملة حقائبها التسع عشرة.

جملة الحقائب الست عشرة المكونة لحكومة [البكاي] الثانية (أكتوبر 1956 -ماي 1958). وصار يتعين على السلطان أن يحسب حساباً لهذه القوة، وأن يتخلى عن حزب الشورى (حزب الشورى والاستقلال، بزعامة بن الحسن الوزاني) منافس حزب الاستقلال ذي الأقلية. فقد حصل حزب الاستقلال على حقيبة الداخلية (إدريس المحمدي)، وحقيبة الشؤون الخارجية (أ. بلافريج). وكان لعودة علال الفاسي في غشت من تلك السنة، ما زاد في قوة هذا الحزب (صار له زعيما)، الذي نادى بمواصلة النضال من أجل الاستقلال الوطني، محتجاً بأن ما حرِّر هو دون الخمس من «المغرب التاريخي» (من نداء القاهرة في 28 مارس 1956). فقد طالب ع. الفاسي بـ[استرجاع] جماع الشمال الشرقي من الصحراء (موريطانيا، والصحراء الإسبانية، كما طالب باسترجاع مساحات شاسعة تشمل مالي، والجزائر وتيندوف). وهو خطابٌ اعتنقه جيش التحرير المغربي، الذي كان يقوم بعملياته ضدَّ الجيشيْن الاستعماريْن الإسباني والفرنسي في أطراف البلاد. وصار ألوف الرجال ذوي التسليح المتطور يشنون غاراتهم على الجيش الفرنسي ويكبدونه أفدح الخسائر.

وفي الداخل استولى أعضاء حزب الاستقلال على وظائف السلطة القضائية والشرطة. ورأى القياد السابقون وغيرهم من الإقطاعيين أنفسَهم وقد صاروا يُسحب البساط من تحت أقدامهم، ويُستبدَلون بالاستقلاليين المعيَّنين من الرباط. وشن محمد الأغزاوي، المدير العام للأمن الوطني، سياسةً قوامها

القمع للمناضلين؛ يأخذهم بتهمة تهديد النظام العام، خاصة منهم مناضلو «منظمة الهلال الأسود» (التابعة للحزب الشيوعي المغربي). وقد كانت المصالح التابعة إلى الأغزاوي من وراء تصفية 800 مقاوم من جملة المقاومين الـ 500 4 الذين أحصتهم وزارة الداخلية (البوخاري، 2002). فقد كان هذا الرجل يفيد من انتمائه المزدوج؛ فالمناضل الاستقلالي الذي كان من كبار مموّلي هذا الحزب زمنَ الحماية، قد كان، كذلك، وثيق الارتباط بالقصر.

لقد كان في وجود م. الأغزاوي على رأس مصالح الأمن ما أدام التباساً بين الحزب والدولة. فصرنا نجد ضحايا القمع الذي أعقب الاستقلال (الحزب الشيوعي المغربي، وحزب الشورى والاستقلال، وجيش التحرير المغربي...) يستنكرون السياسة القمعية تطولهم من حزب الاستقلال. وقد كان هذا اللبس يخدم موضوعياً مصالح القصر. فقد نسب اغتيال عباس المسعدي (القائد العسكري من تازارين في الجنوب) المتحالف مع القصر، في صيف 1956، إلى الـمناضل النشيط م. بن بركـة (وهـو ما نـفـاه البـوخـاري [2002]، واعتبره مؤامرة من تدبير مصالح الأغزاوي). ويُعتقَد، كذلك، أن المآت من المناضلين قد اختُطفوا وعذّبوا واغتيلوا، خاصة في دار بريشة (في تطوان). وتلك أطروحة قال بها مناضلو حزب الشورى، ودافع عنها زعيمه السلاوي العجوز، الفقيه [أحمد] معنينو، في كثير من كتاباته (معنينو، 1987).

وكأننا بحزب الاستقلال تملكتْه نشوة القوة. فهو قد بات يتحكم، تحت رئاسة بن بركة، في المجلس الوطني الاستشاري، الذي أوكله

إليه الملك. وكان الملك وعَد بأن تكون الملكية دستورية، والانتخابات ديمقراطية، لكنه صار يجتهد لتأخير الآجال لتحقيق هذا الوعد. وما كان لقادة الحزب أن ينشغلوا للأمر. فقد كانوا مطمئنين إلى نصرهم القريب. كان الملك يقول إنه يحسب حساباً لهذه القوة، لكنه كان يسعى إلى البقاء قطباً للعبة السياسية.

فلما قام عدي أوبيهي، في تافيلالت، يعلن تمرده على سلطة الرباط (أي سلطة حزب الاستقلال)، في يناير 1957، أرسل الملك الضابطيْن [حمو] الكتاني و[إدريس] بن عمر على رأس القوات المسلحة الملكية، لقمع المتمرد، وهو الذي كان يشهر ولاءَه للعرش. فلئن كان هدف القصر الحيلولة دون تجدد السيبة التي كانت قائمة قبل الاستعمار، فإنه كان يهدف خاصةً، إلى إظهار أنه هو ضامن وحدة الدولة، إلى جانب حزب الاستقلال. ويُتبيَّن من المصير الرحيم الذي لقيه عدي وبيهي (فقد منحه الجنرال الكتاني الأمانَ) الذي استسلم ورجال الـ 40 000، وأتباعه، أن القصر كان يلعب على الحبليْن معاً؛ فهو يستبقي منافسيه ليحارب بهم حلفاءَه الظرفيِّين. غير أن أوبيهي لم يلبث أن لقي حتفَه بُعيْد ذلك، مسمَّماً في مستشفى ابن سينا في الرباط*.

* (هـ.م) توفي عدي وبيهي يوم 30 يناير 1961. راجع في هذا الصدد كتاب عبد اللطيف جبرو عدي وبيهي، 2001، خاصة صص. 199-202.

3 - ... لكن عمله سيظل تحت المراقبة

لم يكن حزب الاستقلال، على الرغم من مواقعه، يتحكّم في سلسلة السلطة والقيادة. وأما من جهة أخرى، فقد شكل السلطان من حوله مجلساً للعرش، من أعضاء مرموقين، اتخذهم من مختلف المشارب؛ كالمختار السوسي. وقد كان الملك يعتبر هذا المجلس أهمَّ هيأة في الدولة. وبقيت مصالح الشرطة والجيش تحت وصاية القصر ووصاية الحلفاء الغربيين. ورأس مولاي الحسن القوات المسلحة الملكية، مستعيناً بنحو ألف من الأطر والمكوِّنين الفرنسيين، بينما أبقيَ على 130 من الضباط السامين المغاربة من جيش الاستعمار في صفوف القوات المسلحة الملكية. وقد تلقى هؤلاء الرجال تكوينهم في مدرسة دار البيضا في مكناس؛ مثل أوفقير، أو في طليطلة (كالجنرال [محمد] أمزيان)، فكانوا على وفاء مكين للعرش. وكانوا، على الرغم من ميولهم الوطنية، غير مطمئنين إلى قادة حزب الاستقلال، أولئك البورجوازيين المثقفين، إذ كانوا يرونهم متكبرين متغطرسين. وكان هؤلاء يرون أولئك الضباط خداماً للاستعمار. لقد كان هؤلاء الضباط أوفى دعامة للملكية، ينصتون إلى مولاي الحسن الذي يجيد إطراءهم وتوجيههم، ويحترمون محمداً الخامس، ويرون لزاماً عليهم أن يعتذروا منه. وقد كان امبارك البكاي، وهو الضابط ذو الأصول المتواضعة، المنحدر من بركان، والمصاب في دانكيرك، يجسد هذا الوفاء الصادق للعرش العلوي (ع. البكاي، 1999).

وكذلك كان الأمن الوطني، الذي تولى مقاليدَه المليونير الاستقلالي، محمد الأغزاوي، في الفترة من 1956 إلى يوليوز 1960، قطباً لضمان الأمن للقصر. وقد كان م. الأغزاوي يفيد من المساعدة يلقاها من المستشارين التقنيين الملحقين من المصالح الخاصة الفرنسية. لقد أُلحِق بالقصر، فوعى أن مصلحته في إعلان وفائه للسلطان. وقد كان جمع ثروة هائلة زمن الحماية، فصار ينظر بعين الريبة إلى خطاب حزب الاستقلال، الذي صار ينزع إلى الراديكالية بتأثير من بن بركة. فقد صار هذا الأخير ينادي بإزالة الاحتلال، وبالإصلاح الفلاحي، ورحيل العساكر الأجنبية، وإعادة توزيع الخيرات، وبثورة ديمقراطية. وكان محتماً لهذا الخطاب أن يخيف أقطاب النظام، في بلدٍ ممعن في تصفيات الحسابات، ومطبوع بالكثير من صور العنف الشديد تجاه المتعاونين السابقين.

حشد بن بركة قرابة 00 12 من الشبان المغاربة (90% منهم استقلاليون) في ورش كبير لبناء طريق الوحدة في صيف 1957. وقد جرت هذه التعبئة على الطراز الاشتراكي في صيغته الصينية. ففزِع منها الملاَّك (ز. داود وم. منجيب، 1996). فإذا القصر قد عزِل نسبياً؛ لم تشفع له هيبته السياسية والدينية. فصار يضم إليه عدداً متزايداً من الأوفياء؛ خوفاً من هيمنة هذا الحزب. فالقياد وغيرهم من الأعيان الإقطاعيين، والضباط الاستعماريون، والشيوعيون ومناضلو حزب الشورى والاستقلال المضطهَدون، والأحرار قد فزعوا جميعاً (وكذلك كان شأن الحرس الصغير

التابع للحزب الليبرالي وزعيمه أحمد رضا اكديرة) من النزعة الاشتراكية التي كان بن بركة يشهرها نهجاً وشعاراً. وانضم الجميع إلى القصر للالتفاف على حزب [الاستقلال] والحد من طموحاته.

4 - التضييق على المعارضات المسلحة

ما كاد العامل عدي وبيهي يجنح إلى الاستسلام، حتى اشتعلت الاضطرابات، أواخرَ سنة 1957، في الصحراء. فقد صارت عناصر جيش التحرير المغربي (بقيادة محمد البصري وآخرين) يطاردون الجنود الإسپان، ويشنون عملياتهم على تخوم موريطانيا والجزائر، للتضييق على القوات الفرنسية. كان الهدف المعلَن لهذه العمليات هو القضاء على الوجود الاستعماري في شمال إفريقيا قاطبةً. وقد كان أفراد جيش التحرير يلقون الدعم والتسليح من مصر على عهد جمال عبد الناصر. وكانوا على صلة بجبهة التحرير الوطني في الجزائر. فكانوا بأعدادهم التي لا تزيد عن بضعة آلاف بؤرة للاضطراب في مؤخرة الجنوب الشرقي من بلدان المغرب. وما كانت القوات المسلحة الملكية تمتلك الوسائل ولا الإمكانيات للدخول في صراع مع جيش التحرير العتيد. وكان القصر يرى في هذه القوة المسلحة تهديداً يمكنه أن يصير، في أي لحظة، يخدم أهداف الجناح الراديكالي داخل حزب الاستقلال، الساعي إلى الاستيلاء على السلطة في الرباط (م. منجيب، 1992).

قام الجيشان الإسباني والفرنسي، زمنَ حكومة البكاي الثانية، مشتركيْن بعملية «المكنسة»* لتضييق الخناق على جيش التحرير المغربي (البكاي، 1987). وقد كان معظم جنود جيش التحرير متمركزين، يومَها، في جنوب البلاد؛ بحيث كان في قضاء الجيشين الأجنبييْن على القوى المتحركة من جيش التحرير، في فبراير 1958، قضاءٌ نسبي على هذا الجيش نفسه. وقد كان القضاء على معظم الذراع العسكري لحزب الاستقلال يخدم القصر، من دون أن يكلفه تدخلاً. وإذا القوات المسلحة الملكية والجيشان الاستعماريان المتركزان في المغرب (كان لا يزال منهما 000 10 رجل في 1959) قد تسنى لهما إحكام سيطرتهما على التراب الوطني وهوامشه. ثم جاء صعود موريطانيا إلى مرتبة الجمهورية المستقلة داخل المجموعة الفرنسية في نونبر 1958، ليقبر المطالبة القوية من حزب الاستقلال بضمها إلى المغرب، بعد أن تمت استعـادة طرفاية في الجنوب، في شهر أبريل من تلك السنة.

لكن بات تهديد حزب الاستقلال في تعاظم بتوالي الشهور، استعداداً للانتخابات الجماعية. فصار القصر يفيد من التنافسات المستعرة داخل هذا الحزب، للقضاء عليه. ذلك كان الغرض من تعيين بلافريج على رأس الحكومة في ماي 1958. فهذه الحكومة، التي قيل عنها إنها كانت «منسجمة»، لغلبة الاستقلاليين عليها،

* - Ecouvillon

دارت رحاها 10 فبراير 1958. وقد طالت خمسة عشر يوماً. وكانت فيها تصفية جيش التحرير. أسماها مصطفى العلوي، كذلك، عملية «المشطبة»، راجع كتابه **محمد الخامس: المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية**، 1997، ج. 1، صص. 623-628.

كانت، في حقيقة الأمر مختلة فاقدة التوازن؛ إذ كانت الغلبة فيها للجناح الملكي والمحافظ داخل هذا الحزب. وأما اليسار فقد كان ممثلاً في شخص عبد الرحيم بوعبيد وحده، فسار ينزع إلى الراديكالية، من حول جناحه النقابي وزعيميه بن بركة وع. إبراهيم، لمواجهة سياسة الحكومة، ويعدُّ العدة للانشقاق [عن حزب الاستقلال]، الذي تم له في يناير 1959.

اكتسب اليسار استقلاليته، بموازاة لتجدد الشقاق الذي كان يشهده الشمال. فقد خرجت هذه المنطقة إلى العصيان، للأسباب نفسها التي كانت قائمةً في تافيلالت سنة 1957، بتأثير من الأزمة الاقتصادية التي ألمّت بهذه المنطقة الانفصالية التقليدية؛ التي لا تزال ذكرى [بن] عبد الكريم فيها حيةً قويةً. فقد ثار عدد من القياد على الرباط، وعلى حزب الاستقلال، خاصة أمغار (القائد الأمازيغي) المقبل؛ المحجوبي أحرضان، قايد الرباط وعاملها، وحليفُه الدكتور عبد الكريم الخطيب. فقاما بنبْش قبر عباس المسعدي، المغتال سنة 1956، وأرسلا بجثمانه إلى الشمال. وشنا تمرداً امتد إلى الأطلس المتوسط وإلى منطقة الريف، ليتخذ في هذه المنطقة بعداً شعبياً. لقد بات تهديداً خطيراً للسلطة، التي باتت تواجهها معارضة مزدوجة من اليسار النقابي الحضري، ومن التمرد الشعبي الخطير المشتعل في البادية.

5 - حكومة عبد الله إبراهيم

تخلى القصر الملكي عن الحل الذي كان يراه في إسناد الحكومة إلى ع. الفاسي، درءاً للضغط الحضَري وطمعاً في تسوية مشكلة الريف. فأسند رئاسة هذه الحكومة إلى اليسار؛ ممثلاً في شخص عبد الله إبراهيم، زعيم التوجه النقابي. وشرعت هذه الحكومة، وهي أول حكومة يسارية [في المغرب]، تباشر أعمالَها في دجنبر 1958؛ أي قبل شهر من الانشقاق الرسمي الذي سيعرفه حزب الاستقلال؛ في 25 يناير 1959، ليتولَّد عنه حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. ورصد محمد الخامس للهيأة التنفيذية مهمة «مواصلة البرامج السياسية (الإعداد للانتخابات الجماعية) [والاجتماعية] والاقتصادية»، ووضع لها السبيل الذي ينبغي أن تسير فيها.

كانت الجرعة السياسية التي ضخَّها محمد الخامس في قلب الحكومة جرعة شديدة الالتباس، ما حدَّ من هامش المناورة عند مختلف الفواعل. فقد كان اليسار الاستقلالي (وهو في سبيله لأن يصير حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) يكاد لا يمسك بنصف المناصب. وكان العاملون لحساب الملك يتحكمون في وزارات الدفاع، والداخلية، والتربية الوطنية، فيما ظل الأمن الوطني تحت السلطة المباشرة لمولاي الحسن وم. الأغزاوي. والحقيقة أن اليسار اقتصر على المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية، وتلك مخاطرة في بلد ظلت فيه المصالح الترابية (أجنبية ووطنيةً) على حالها لم يطلها تغيُّـر، لتكون عائقاً أمام إعادة توزيع الأملاك. وعلاوة على ذلك، فابتداء من سنة 1957، صارت رؤوس الأموال تسحَب من

البلاد بكثافة، وأوقفت فرنسا التحويلات المالية الهائلة، التي كانت تقوم بها عند أواخر عهد الحماية (80% من ميزانية المغرب لسنة 1955). ومع ذلك، فإن المجال الاقتصادي هو الذي ستظهر فيه طموحات هذا اليسار الإصلاحية غاية في الجدة والابتكار.

ولئن جاء اليسار ببعض الإصلاحات الهيكلية (إنشاء جامعة محمد الخامس في الرباط في يناير 1959)، وأفاد من بعض الأحداث الوطنية المساعدة (خروج المنطقة الحرة في شهر دجنبر [1958]، واسترجاع طرفاية [قبلها] من الاستعمار الإسپاني بموجب [إلغاء] معاهدة فاس في أبريل [1958]*)، فلقد تحمَّل على مضض، انحسار شعبيته بفعل القمع الذي وقع على الريف. وما كادت أزمة الريف تخفُّ نسبياً في نونبر 1958، وأحرضان والخطيب يومها في مدريد، حتى عاد التمرد إلى الاشتعال بشدة، في يناير 1959. فلقد خرج بني ورياغل (القبيلة التي ساندت [بن] عبد الكريم) ورئيسها أمزيان إلى السيبة (الانشقاق). وعلى الرغم من أن ولي العهد، قائد القوات المسلحة الملكية، المتمركز في تطوان، والكولونيل م. أوفقير هما اللذان توليا قمع هذه الانتفاضة، فإن أهل الريف كانوا يرون هذا القمع يستهدفهم من حكومة الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

دخل مولاي الحسن وع. إبراهيم معاً مدينة الحسيمة «المحرَّرة» في 16 يناير 1959، بعد ستة أيام من العمليات الضارية، التي قيل

---

* (هـ.م) ورد أنها إفني! والصواب ما أثبتنا، لأن إفني لم تسترجَع إلا في 30 يونيو 1969.

عبد الله إبراهيم

ولد عبد الله إبراهيم بمراكش سنة 1918، لأسرة من الطبقة الوسطى من الملاك والتجار الصغار. أرسل، كما المختار السوسي، في سن العاشرة، إلى مدرسة بن يوسف بمراكش. حصل على العالمية سنة 1943، بعد أن امتُحن على يد الشيخ محمد بن العربي العلوي. وبالموازاة لذلك، كان يدرس الفرنسية والأنجليزية على أيدي أساتذة فرنسيين ومغاربة. تعرض في تلك السنة نفسها، للاعتقال، لأول مرة، ولما يتجاوز السادسة عشرة، بسبب ميوله الوطنية. أصبح في سنة 1936، عضواً في المجلس الوطني للحزب الوطني (الذي تعرض للحظر في تلك السنة أيضاً)، وانخرط في العمل النقابي. أبعِد سنة 1937 إلى سوس، في إطار حملة القمع التي شنها يومذاك المقيم نوجيس.

عاد عبد الله إبراهيم لاستئناف نشاطه السياسي خلال فترة الحرب. وهو من الموقعين التسعة والخمسين على وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944. تسجل بجامعة السوربون سنة 1945 (كان عدد الطلاب المغاربة يومذاك في باريس 70 طالباً)؛ حيث مكث حتى سنة 1949. فوضه حزب الاستقلال في باريس للاتصال بالبرلمانيين، والصحافيين والساسة الفرنسيين. لم يحصل على الباكالوريا، فاتصل بالأساتذة في السوربون ليتمكن من حضور دروسهم (في علم النفس العام، وعلم النفس والفلسفة - التي درسها على يد جون فال). واتصل هنالك بأندري بروتون ولوي أراغون.

عند عودته إلى المغرب رأس تحرير صحيفة **«العلم»** لسان حزب الاستقلال. أبعِد ثلاث مرات إلى الصحراء بتهمة الإخلال بالنظام العام في مراكش. وشارك في دجنبر 1952 في تنظيم المظاهرات العارمة التي شهدتها مدينة الرباط احتجاجاً على اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد. حُبِس سنة ونصفاً،

ثم أفرج عنه سنة 1954. تولى عن حزب الاستقلال، وزارة السكنى والتعمير في حكومة البكاي الأولى، ووزارة الشغل في حكومته الثانية. ساءت علاقاته بالحرس الاستقلالي القديم، فلم يشارك في حكومة بلافريج. انضم إلى المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد، فأعد، بالاستعانة بنقابة الاتحاد المغربي للشغل، التي شارك في تأسيسها سنة 1955، للانشقاق عن حزب الاستقلال، وتأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في يناير 1959.

كان أول يساري يرأس حكومة في المغرب سنة 1958. لكن تلك التجربة تعرضت لإجهاض عنيف من قبل الملك سنة 1960. وقد ظل ع. إبراهيم، طوال حياته، على وفائه لحزبه القديم، و[كان] لا يزال أمينَه العام إلى سنة 2002.

إنها أوقعت آلاف القتلى (ما بين 000 6 و000 8؟). لكن ذلك كله لم يمنع أحرضان والخطيب من العودة إلى المغرب، والحصول لتنظيمهما السياسي على الاعتراف؛ باسم «الحركة الشعبية» (فبراير 1959). لقد أسِّستْ الحركة الشعبية، لتكون خصماً لتنظيم حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. فكانت تتقنَّع بقناع «الاشتراكية الإسلامية»، وتنصِّب نفسها مدافعاً عن «الأمازيغية»، وما كانت، في المقام الأول، إلا المسانِدَ غير المشروط للملكية (واتربوري، 1975). وبذلك تكون التعددية السياسية قد قامت في المغرب، معلنةً فشلان الحزب الوحيد.

6 - محاولة للتخطيط الاقتصادي

في الوقت الذي كانت حكومة إبراهيم لا تزال في السلطة، كان النظام الاستعماري لا يزال هو السائد في القرى. ففي مقابل الاستغلاليات الاستعمارية البالغ عددها 6 000 (بمعدل 166 هكتاراً للاستغلالية الواحدة)، كانت الأراضي التي بيَد 90% من الأسر القروية تقل عن هكتارَيْن اثنيْن (م. منجيب، 1992). وكان ثلثا العمال يشتغلون بالفلاحة، التي لم يكن ناتُجها يزيد عن ثلث الناتج العام الخام. وأما القطاع الثاني، المختص بالمناجم (7 من الناتج الخام الإجمالي، لكن يشكل ثلث الصادرات)، والأموال الاستهلاكية، فقد كان يشغّل 200 000 من العمال والمستخدَمين. وأما الصناعة الثقيلة فقد كانت شبه منعدمة، فكان البلد يتوقف بنسبة 60% من مبادلاته الخارجية على المنطقة الحرة. والحال أن الوضعية صارتْ إلى تدهور بفرار رؤوس الأموال. فقد استهلك البلد، ابتداءً من سنة 1959، معظمَ احتياطاته النقدية لسنة 1956.

وقد كان عبد الرحيم بوعبيد وضع، إذ هو وزيرٌ للاقتصاد في حكومة بلافريج، مخططاً انتقالياً من سنتيْن (1958–1959) للإعداد للمستقبل. ووضع، بمعية فريق من المتخصصين الفرنسيين والمغاربة، مخططاً خماسياً (1960–1964) لانتشال المغرب من التخلف. وقد أعلنت حكومة إبراهيم عن هذا المخطط، وصادق عليه بن بركة والاتحاد المغربي للشغل. كان الهدف تحصين استقلال البلاد (وضع البنيات التحتية وتنويع الشركاء)، والشروع في إصلاح فلاحي (استعادة الأراضي من الاستعمار الرسمي - 000 330

هكتار - ومن المتعاونين مع نظام الحماية)، والرفع من مستوى الثقافة والمجتمع (محو الأمية والتكوين المهني).

بيد أن تطبيق هذه السياسة الاقتصادية اكتنفته ظروف عصيبة. فعلاوةً على المقاومة التي أبداها القصر، لعدم تحمُّسه لوقوع قلب اقتصادي واجتماعي - الإضراب عن الختْم -، وجدت الحكومة، كذلك، صعاباً في تطبيق هذه السياسة بفعل خروج المنطقة الحرة (دجنبر 1958). فقد سحبتْ أربعون مليار فرنك من المغرب في مدة لا تزيد عن سبعة أشهر (175 ملياراً في مدة ثلاث سنوات)، فهذا أجبر السلطات على تخفيض قيمة عملتها، فحرمت السكانَ من الآثار الإيجابية لإعادة التقييم الأولى. فأغلقت المئات من المعامل أبوابها، وأهملت الأوراش في معظم أنحاء البلاد. وضربت الحكومة الدرهم، ليكون عملةً وطنية. وأممت بنك الدولة، الذي أصبح «بنك المغرب»، وألغت الأفضلية في التحولية الحرة في طنجة.

أصبح الاقتصاد المغربي في أزمة. فقد قوبلت الحكومة المغربية بالاستياء من أوساط رجال الأعمال (خاصة الأوروبيين)، وبالعداء من فرنسا الدوغولية (التي عاقبتْ، في ذلك الوقت نفسه، غينيا الصغيرة المتمردة)، ما جعل الحكومة تدخل المغرب في طريق الاقتصاد المختلط. فقد أنشئت أبناكٌ للتنمية (البنك الوطني للتنمية الاقتصادية، 1959)، فيما كانت هذه الحكومة تجتذب الاستثمارات الثقيلة التي من شأنها أن تضع الأسس للتصنيع (مصانع سمير لتكرير النفط). وتمكنت الحكومة، في مجال الفلاحة، من استعادة 6 000 هكتار سنة 1958، ثم 4 000 هكتار سنة 1960 ، غير أنها لم

تكن كافية للقيام بإصلاح فلاحي. وكان آخرَ هذه المصائب زلزالُ أغادير في 29 أبريل 1960 (الذي دكّ المدينة دكاً - 000 15 قتيل).

لقد قوبِلتْ هذه المحاولة التحديثة الاقتصادية والاجتماعية باستياء شديد؛ لأن المدبرين لها لم يلقوْا عنها عقاباً. وأجمع المحافظون على محاربتها، خاصة منهم ولي العهد، الذي أصبح رئيسَهم. ووجد دعماً غير متوقع من حزب الاستقلال.

7 - تفكك حزب الاستقلال يسبق وفاة محمد الخامس

كان محمد الخامس يعتبر، في تدبيره للوضعية السياسية، بالوضعية الدولية. فلقد اشتد [يومها] أوار الحرب الجزائرية، وكان المغرب يقدم مساندته اللامشروطة لجبهة التحرير الوطني، ويُؤْوي جيشَها الحدودي في وجدة. لكن الجيش الفرنسي ظل متمركزاً في المملكة. ولئن قبِل ولي العهد بهذا الوجود، فإنه لم يكن معادياً للمواقف التقدمية. لقد تلقى تكوينه في إطارِ طابعُه المناهضةُ للاستعمار، فلم يكن يخشى النزعة العالمثالثية ولا الأفريقانية، بما صار لهما [يومذاك] من نفوذ في العالم. فترك لبن بركة أن يلعب ورقة مناهضة الاستعمار، التي كان يوليها تعاطفه الواضح. وكان المغرب، على رأس مجموعة الدار البيضاء من البلدان الأشد انحيازاً إلى الغرب بين البلدان التي كانت تهيء لمؤتمر الوحدة الإفريقية. وكان محمد الخامس، وهو صديق الجزائريين (فقد كان 000 100 منهم لاجئين بمخيمات في المغرب)، مسانداً للتقدميين [الأفارقة]، كما تجلّى في توشيحه صدر پاتريس لومومبا.

وأما على الصعيد الداخلي، فقد كانت الأمور تسير على نحو مختلف. فالملك يستميت في الدفاع عن صلاحياته وعن مصالح العرش العلوي، مبيناً عن قدرات مناورة هائلة. ولقد حرص على تهييء الطريق لخلافته، التي جعلها في صورة رسمية بإجلاسه (لأول مرة) مولاي الحسن ولي العهد وإياه على العرش في يوليوز 1957. والحال أن هذا الأخير لم يكن يحمل الرؤى التحررية نفسها التي كان يعتنقها والده. فقد كان يرأس القوات المسلحة الملكية، ويشرف على الأمن الوطني (من خلال م. الأغزاوي)، ويصدر عن رؤية أمنية مفرطة للسلطة. وكان قربه المتزايد من م. أوفقير (الذي عيّن مديراً عاماً للأمن الوطني في يوليوز 1960) يعزز من هذا التوجه لديه.

صار ولي العهد، خلال السنوات الخمس من حكم والده للمغرب، يفرض نفسه، بالتدريج، في صورة القائد للمعسكر المناهض للتقدمية (م. منجيب، 1992). فهو قد قام، ابتداء من 15 دجنبر 1959، بإفشال ما قيل إنها مؤامرةٌ من تدبير الجناح الراديكالي داخل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وتعرّض م. البصري وعبد الرحمن اليوسفي للاعتقال. وفيما اشتد القمع على اليسار الراديكالي، ابتعد م. بن بركة، لأول مرة [عن المغرب]، في يناير 1960. وقد كان هذا القمع سبباً في الدفع بالقاعدة النقابية للاتحاد المغربي للشغل وحكومة ع. إبراهيم إلى «التواجه» مع القصر. فلم يتوان الملك - في مواجهة هذه الوضعية -، على بُعْد أسبوع من الانتخابات الجماعية - وهي أولى الانتخابات في المغرب المستقل، عن حل حكومة ع. إبراهيم (في 23 ماي 1960).

تكونت حكومة جديدة في 27 ماي، سميت «حكومة ملكية»، إذ رأسها محمد الخامس. والحقيقة أن من كان يتولى تسييرَها نائبُه مولاي الحسن، يسانده أحمد رضا اكديرة، زعيم الحزب الليبرالي المستقل الصغير. وقد عاد النصر إلى الملك في هذا الصراع، بأن أدخل ع. الفاسي، لأول مرة، في الحكومة، إلى جوار بن الحسن الوزاني عن حزب الشورى والاستقلال و[المختار] السوسي. وقبِل حزب الاستقلال أن يكون القوة المكملة للقصر (بثلاثة وزراء)، نكايةً في اليسار وانتقاماً من التوجه الديمقراطي والاشتراكي الذي يمثله حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. لكن حزب الاستقلال حرَم نفسه، بذلك، أيَّ هامش للمناورة تجاه خصمه الرئيس؛ القصر. فلأول مرة، منذ 1956، يقبل هذا الحزب بكسر التوازن لفائدة الملكية. وبذلك آلت الأمور إلى ما يخدم جانب القصر، من قبل حتى أن يُتوفى محمد الخامس. وكان فيها تمهيدُ السبيل للملك الجديد.

أجريت الانتخابات الجماعية في 29 ماي؛ فعاد الفوز فيها إلى حزب الاستقلال (40%) والاتحاد الوطني للقوات الشعبية (23%)، على الرغم من طريقة الاقتراع غير المساعدة، وما شاب تلك الانتخابات من تلاعب بالأصوات. ولم يجد الملك بداً أن يعِد بانتخابات حرة، ويُحضّر لميثاق أساسي تمثيلي قبل متم سنة 1962. وباشرت الحكومة الأمور الجارية (إنشاء الجماعات البلدية والقروية في يونيو 1960)، واستفادت من مساعدة فرنسا (التي وعدت في شتنبر 1960 بسحب جنودها، نهائياً، قبل متم سنة 1963)، ما زيّن لحزب الاستقلال أنه سيحصد الفوز الساحق

في الانتخابات التشريعية المقبلة. وعيّن مجلس دستوري في نونبر، برئاسة ع. الفاسي، كلف بتحرير الدستور (لم يُمدَّد في عمر المجلس الوطني الاستشاري). وبدا حزب الاستقلال أقوى من أي وقت مضى. فصار يسعى إلى التوسيع من شبكة نفوذه على حساب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (خاصة على الصعيد النقابي، بتأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب). لكن انطلقت، في ذلك الوقت، حركة نشيطة كانت تخدم جانب القصر.

وخلف الملك الشاب الحسن الثاني والدَه، الذي توفي في 26 فبراير 1961، فإذا هو يتربع على شبكة واسعة من السلطات، ويمتلك جهازاً قمعياً قوياً متفانياً. وكان الاحتفال بأول عيد للعرش في 3 مارس 1961. وقد بات الملك مؤمناً بوجوب إعادة التوازن الخارجي، بما يخدم المعسكر الغربي، والحفاظ على الاستقرار الداخلي والمحافظة الاقتصادية والاجتماعية. فكانت علامة صارخة على انتهاء «ثورة الملك والشعب» التي انطلقت في سنة 1953.

ملكية الحسن الثاني
على المحك
(1975-1961)

III

الدستور وتصاعد الأخطار

1 - الحسن الثاني يعرض الدستور للتصويت

اعتلى الحسن الثاني عرش المغرب وهو لم يكد يتم الثانية والثلاثين. فجاء يجسد في شخصه للعالم مغرباً شاباً (إذ كان 70% من المغاربة دون سن الثلاثين). لقد كان انتقالاً بين جيلَيْن يسير كما تقتضي سنَّة التاريخ. ولئن لم يكن من السهل نسيان صورة محمد الخامس، هو الذي كان تجسيداً حقيقياً لأبي الأمة، فإن البلدان الغربية كانت تنظر بعين الرضى إلى تولي الملك الجديد، الذي لم يكن يخفي صداقاته للغرب. ثم لم يلبث هذا الملك أن أخرج نفسه من عدم الانحياز الذي كانت تجسده مجموعة الدار البيضاء داخل منظمة الوحدة الإفريقية، ممهداً بذلك لتسلُّم الجمهورية الجزائرية مشعل التقدمية.

كان الملك عديم الخبرة، فأحاط نفسَه، منذ توليه العرشَ، من الشخصيات بمن توسَّم فيهم الإخلاص والتفاني في خدمته. فجعل صديقه الوفي أحمد رضا اكديرة مديراً لديوانه الملكي؛ تلك المؤسسة التي ستصير لها أهميةٌ عظمى في النظام التسلطي الذي

سينتهجه الحسن الثاني. وشد أزره بحزب علال الفاسي، وأنعم عليه بالضمانات في فطنة ودهاء. وأنشأ في 2 يونيو 1961 وزارة وحدة وطنية، استُثنيَ منها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. فرأى فيها حزب الاستقلال الوسيلة لتحجيم عمل الملك الشاب، واستبعاد التهديد الشعبي والاشتراكي الذي يمثله حزب الاتحاد الوطني. وقد عيّن أ. بلافريج وزيراً ممثلاً شخصياً للملك، فيما أسندت وزارة الشؤون الإسلامية إلى ع. الفاسي. فصارا يعملان جنباً إلى جنب مع رجلي الملك، أ. ر. اكديرة (الذي ولي وزارتي الفلاحة والداخلية)، وم. أحرضان (الذي ولي الدفاع الوطني)، بله صارا يعملان بجنب [خصمهما] ب. الوزاني زعيم «حزب الشورى والاستقلال».

لقد لعبت هذه الحكومة المتنافرة في تكوينها، دوراً لا يستهان به لعرقلة أفكار اليسار والالتفاف عليها. وكانت السلطة الدينية، والأخلاقية والثقافية التي يمثلها ع. الفاسي، على رأس وزارة الشؤون الإسلامية، تشكل ضمانةً للنظام. وقد كان الملك الشاب على شيء من الغرارة وقلة ميل إلى التدين، فكان يلوذ بهذا العالم ويستظل بهالته الدينية. وانبرى ع. الفاسي يقعقع، مهاجماً النزعة اللادينية التي كان يزعمها للاتحاد الوطني، ويستنكر الإباحية التي يزعمها للشبان الحداثيين، وينتصر للعقَدية الإسلامية.

وبينما كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يواصل مطالبته بالدستور، كان حزب الاستقلال يرأس قوقعة المجلس الدستوري الفارغة. ثم قام ع. الفاسي يذكّر بأن المهمة الأولى للحكومة هي وضع الدستور الذي وعد به محمد الخامس. لكن الحسن الثاني

ولد مولاي الحسن في 9 يوليوز 1929، بالقصر الملكي بالرباط (المشور). وهو ثاني أبناء السلطان محمد الخامس واول ولديه من إحدى أزواجه؛ لالة عبلة، المنحدرة من الأطلس الكبير، والتي أهداها الكلاوي إلى محمد بن يوسف. تلقى الامير تكوينه الأول في المسيد داخل القصر، وحصل على شهادة الدروس، ففكر والده أن يرسله إلى مدرسة روش في نورماندي، لكنه ثنته الحرب عما انتوى. فأنشأ لأجله، في 20 يناير 1942، المعهد الملكي داخل القصر. لم يكن مولاي الحسن بالطفل الذي يعيش، كما عاش والده، حبيسَ القصر الملكي بمكناس؛ فقد كان يتجول حرا طليقاً في الرباط (ويرتاد شواطئها)، ويسافر صحبة والده (كما في رحلته إلى باريس سنة 1937).

تلقى الأمير، الذي سيُعرف في ما بعدُ باسم الحسن الثاني، تكويناً متيناً في ذلك المعهد، تحت إشراف محكم من الإقامة ومن السلطان معاً. وقد زوّد المعهد بثماينة أساتذة فرنسيين وخمسة مغاربة، وتولى إدارته السيد دوڤال. وفرض محمد الخامس الشاب المغربي محمداً الفاسي أستاذاً للغة العربية (ثم خلفه عبد الهادي بوطالب)، والمصلح الإسلامي سي أحمد بركاش، أستاذاً للاداب القديمة، والشاب أستاذ الرياضيات المهدي بن بركة. وقد أسفت الإقامة لهذا الوضع، ووصفته بأنه «كوضع الذئب مع الغنم»، وقالت عنه كذلك : «لقد اكتمل الثلاثي الوطني». وهذا الفريق هو الذي قاد الأمير إلى الباكالوريا سنة 1948.

بدأ ولي العهد الإعداد لنيل الإجازة في القانون بالرباط. ثم واصل دراسته ببوردو اربع سنوات. ولا يزال مقامه في فرنسا شيئاً مجهولاً في سيرته إلى اليوم. حصل على الإجازة في القانون سنة 1953، وشرع، في 1952-53، يهيئ لدبلوم الدراسات العليا في القانون (شهادة السلك الثالث)

بكلية بوردو. فلما عاد إلى المغرب، ذُهل لسماع المؤامرة التي حيكت لوالده. وفي 20 غشت 1953، زج به وأخيه مولاي عبد الله والسلطان في طائرة DC3، باتجاه كورسيكا. وتلك كانت بداية نفي طال سنتين؛ ابتدأ في انتسيرابي (مدغشقر)؛ حيث عادت الأسرة الملكية لتعيش صورة مصغرة من حياتها المترفة في المغرب.

أصبح ولي العهد، ابتداء من شتنبر 1954، يشارك في المحادثات التي كانت تجمع الحكومة الفرنسية بمحمد الخامس. وفي 16 نونبر 1955، شارك السلطان عودته الظافرة إلى الرباط. كلف ببعض المهام الرسمية، فرأس في ماي 1956 المفاوضات التي دارت في باريس، وأسفرت عن تأسيس القوات المسلحة الملكية. وفي 9 يوليوز 1957، وكان يوم عيد للأضحى، سمي ولياً للعهد. وأصبح، ابتداء من 1958، يرأس هيأة أركان القوات المسلحة الملكية، وعلى رأسها توجه للقضاء على التمرد الذي قام في الريف. وظل حتى سنة 1961، يرأس الدولة بالنيابة في كل تحرك لوالده [خارج البلاد]. عين في 26 ماي 1960 نائباً لرئيس مجلس الوزراء [تولى رئاسته محمد الخامس بشخصه]. وفي يوم وفاة والده، 26 فبراير 1961، بويع ملكاً على المغرب. وجرت مراسيم البيعة للحسن الثاني في يوم 3 مارس 1961.

تعهَّد بوضع «قانون أساسي»، هو أشبه بالدستور المؤقت. وقد جاء هذا القانون ينص على أن المغرب ملكية دستورية تنتمي إلى إفريقيا، دينها الإسلام، والعربية لغتها الرسمية. وحصل حزب الاستقلال على ضمانات بشأن الوحدة الترابية، لكن قبوله بهذا النص المحرر من قِبَل القصر كان يعني أن الحزب مُنيَ بتراجع جديد.

ثم لم يلبث هذا الحزب أن قام، في مؤتمره السادس، الذي انعقد في الفترة من 12 إلى 15 يناير 1962، يصرخ بنفاد صبره؛ بيد أن المجلس الدستوري لم يلبث أن دبَّ إليه الضعْف والخوَر،

وفقد حزب الاستقلال كل صلاحية له لتسيير شؤون الدولة. فقام، في سنة 1962، ينتقد تسلطَ النظام وتعطُّله وعدم قيامه بشيء على الصعيد الاجتماعي، وينظر، عاجزاً، إلى القصر يطلق مشروع دستور، قام على تحرير نصه دستوريون فرنسيون (بينهم [جورج] فيديل، العميد المقبل [لكلية الحقوق بباريس]). وقد جاء هذا النص يعلن الملك «أميراً للمؤمنين» (المادة 19)* . ولم يرد فيه فصل بين السلط؛ فالملك هو من يفوِّض السلطات الثلاث إلى الحكومة. وعرِض الدستور للتصويت في 27 يناير 1963، فقاطع الاقتراعَ حزبُ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لكن أيده حزب الاستقلال. وأعلِن رسمياً عن اعتماد هذا الدستور بنسبة 97% من الأصوات (من نسبة 84% من المتسجلين).

لقد تقوَّى القصر بلبوس الملكية الدستورية والصورة الجذابة التي أفرغها عليه هذا الدستور. فصار في وسعه الاستغناء عن حزب الاستقلال. فلقد أجبِر الوزراء المنتمون إليه على الاستقالة في 27 يناير 1963. ومكَّنت مغادرة هؤلاء الوزراء للقصر أن يطرد حزبَ الاستقلال من وزارة الاقتصاد التي كانت له حصناً حصيناً، ومكنته من تحسين علاقاته بجيرانه، التي تضررت من النزوع الوطني لهذا الحزب، ومدِّ البلاد بمعارضة معتدلة، تمهيداً للانتخابات المقبلة. فلم يجد حزب الاستقلال بداً من التحول إلى المعارضة لفترة قاربت الخمس عشرة سنةً.

* (هـ.م) «الملك هو أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات».

2 - «الفلاح المغربي، حامي العرش»

أجريت أولى الانتخابات في المغرب المستقل في 29 ماي 1960، فتحصّل للبلاد منها 000 10 من المستشارين الجماعيين. وعلى الرغم من إعلان 40% انتماءهم إلى حزب الاستقلال، فإن وزارة الداخلية رفضت أن تأخذ في الحسبان انتسابَهم الحزبي. فقد كان في نية القصر أن يعلن اللاانتماء السياسي لهذه النخبة التمثيلية الجديدة. وجُعِل منتخبو هذه المجالس الجماعية والبلدية (مستشارين ورؤساء)، بناء على الميثاق الجماعي، تحت سلطة ممثلي الداخلية، من باشوات وقياد، بما أضر كثيراً بحزب الاستقلال (كما تجلى في العرائض الصادرة عن مؤتمره سنة 1962). لكن القصر كان يدرك أن الحزب مدعو إلى مغادرة الحكومة، وأن عليه أن يضمن لنفسه السند من قاعدة اجتماعية وشرعية. فصار ابتداء من سنة 1962 يشجع الأعيان القرويين على استعادة ما ضاع عليهم من نفوذ.

صارت الأحزاب السياسية العاملة تحت مظلة القصر، كالحركة الشعبية لم. أحرضان، ومن بعدها جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، التي أنشأها أ. ر. اكديرة في 20 مارس 1963، تقوم بنية استقبال لهؤلاء المنتخبين. ووجدنا قسماً عظيماً من المستشارين والرؤساء يبتعدون عن الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية، للحفاظ على مناصبهم في انتخابات 1963، وإدراكاً منهم للتراجع الذي حدث في نفوذ حزب الاستقلال، والتشجيع الذي وجدوه من

القصر في المطالبة بالتعديل من الميثاق الجماعي، والتأييد الذي وجدوه من القياد العاملين بما يوحى إليهم من تعليمات. فتكونت، حينئذ، في المناطق القروية (وهي تضم ثلاثة أرباع الساكنة المغربية) نخبةٌ متنوعة؛ اجتمع فيها الأعيان المنتخبون، والموظفون المخزنيون، الذين سيصيرون يشكلون القاعدة الاجتماعية للسلطة. إلى أن كان انقلاب 1971، ثم انقلاب 1972 من بعده). فقد صار الفلاح (والمقصود به ههنا الأعيان القرويون)، هو «حامي العرش» (لوفو، 1976). وكما كان فعل الحماية الغَاربة، صار القصر يسخِّر البادية المؤيِّدة لمحاربة المدينة المعارضة.

كانت هذه الخيمياء لا تزال تعمل بشكل سيء، إلى حين تنظيم الانتخابات التشريعية الأولى في زمن الاستقلال، في 17 من ماي 1963. فقد توهَّم النظام (وخاصة أ. ر. اكديرة)، بما كان يرى من نفوذ النخب القروية وتأسيس حركة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، أن الانتخابات ستؤدي إلى تفكك حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. بيد أن حزب الاستقلال كان من شدة التجدر ما جعل من المتعذر محموه بسهولة، فيما كانت القاعدة الشعبية لحزب الاتحاد الوطني حقيقة راسخةً (في سوس، كما في الدار البيضاء وفي الرباط). ثم افتُضِحت سوأة جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية بالهزيمة التي منيت بها في تلك الانتخابات؛ فلم تزد أصواتها فيها عن 36,5%، في مقابل 56,5% عادت إلى المعارضة (32% لحزب الاستقلال، و24,5% لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية). وكان أثر هذه الإهانة على القصر

فادحاً، ولاسيما أن الإدارة لم تأل جهداً في دعم «الجبهة» في المناطق القروية. وتجرّع اكديرة، مؤقتاً، تلك النكبة. وقامت السلطات، في 7 يونيو، باعتقال 5 من منتخبي حزب الاستقلال، وعادت تحرك آلتها القمعية في المتهمين بمؤامرة 1963.

3 - ... «واقترب زمن المؤامرات»

قامت مصالح الأغزاوي، في دجنبر 1959، بتدبير مؤامرة أولى للقضاء على الجناح اليساري؛ ممثلاً في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. حتى إذا عاد الفوز إلى المعارضة في الانتخابات التشريعية، اتخذت الأمور منقلباً آخر. فقد أصبح حزب الاتحاد الوطني هو الخصم الرئيسي للنظام. فتدبرت السلطة الوسائل لقمعه (بإعادة تنظيم المصالح الخاصة على يد م. أوفقير، الذي جُعِلَ على رأس الأمن الوطني بداية من أبريل 1960 - والاستعانة بوكالة الاستخبارات الأمريكية). وقد كان النصر الانتخابي الذي تحقق لحزب الاتحاد الوطني والشعبية الصاعدة لم. بن بركة دافعاً للسلطة إلى التفكير في التخلص من هذا الخصم.

فقد أنشئ الكاب 1 (أو الغرفة رقم 1) في 1960. فصار يومها مصلحة حقيقية للاستعلامات، بتعاون مع كمشة من الخبراء الأمريكيين (البوخاري، 2002). كان عدد موظفيه 200 رجل. وكان مقسماً إلى 6 أقسام (محاربة التخريب، ومحاربة التجسس، والعمليات التقنية، إلخ.). لم يكن الكاب 1 هو المصلحة الاستخبارية الوحيدة في المغرب، لكنه كان أنجعها في ضمان

البقاء للنظام، وبدا، خلال فترة الحرب الباردة، شيئاً لازماً في نظر البلدان الغربية.

انتهت المؤامرة المفترضة في دجنبر 1959، بالزجّ بعدد من النشطاء في السجون. وأُرغمت م. بن بركة على ترك المغرب. وفي 1963، اتجهت المصالح الخاصة إلى تفكيك المعارضة اليسارية. فقد جرت، ابتداء من 28 يوليوز، خمسة اقتراعات انتخابية، ستحسم في تكوين الغرفة الثانية في البرلمان. حتى إذا فقدت السلطة تحكمها في الغرفة الأولى، قررت وقف هذا المسلسل.

وفي 16 يوليوز 1963، تم اعتقال قرابة 5 000 من مناضلي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي المغربي. وعلى الرغم من أن مائة شخص هم من ثبت تورطهم في تلك العملية، فإن شرطة م. أوفقير اهتبلت الأمر للإجهاز على حزب الاتحاد الوطني. فقد شنت عمليات اعتقال واسعة جداً في الدار البيضاء، وهي المعقل العمالي لهذا الحزب، كما استهدفت تلك الحملة منطقة سوس (800 معتقل). وأودِع هؤلاء المناضلون معتقلات مثل دار المقري في الرباط، التي أُخضِع فيها العديد منهم لاستنطاقات غاية في العنف والتنكيل. ثم أفرِج عن غالبيتهم بعد حين، لكن أُبقيَ على مناضلين كثر رهن الاعتقال، أو أُخفُوا، فلم يظهر لهم أثرٌ. وقدِّم مائتان من المعتقلين إلى القضاء في ما بين 26 نونبر 1963 و14 مارس 1964.

لقد اتهم مائتان من هؤلاء المناضلين بالمس بأمن الدولة، والفقيه البصري، الذي صدر فيه حكمٌ بالإعدام. وصدرت، كذلك، أحكام بالإعدام على م. بن بركة، وم. بنسعيد، وحميد برادة وشيخ

العرب. وقد اضطرّ هؤلاء للفرار إلى الجزائر؛ حيث أنشأوا إدارة مؤقتة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الخارج. وأما في المغرب، فقد دخل الحزب طوراً من التفكك فسح المجال لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية للفوز في انتخابات الغرفة الثانية والانتخابات الجماعية. ثم عاد شيخ العرب إلى المغرب في شتاء 1964، لمواصلة النضال، ولحقت به مجموعة من 80 مناضلاً مسلحاً، كانت الشرطة المغربية لهم جميعاً بالمرصاد. وطالت مطاردة شيخ العرب شهوراً عدة، سقط فيها العديد من أفراد قوى الأمن، إلى أن لقي حتفه في تبادل لإطلاق النار، في الدار البيضاء يوم 7 غشت 1964.

4 - حرب الرمال (1963)

ساند المغرب، على عهد محمد الخامس، جبهةَ التحرير الوطني خلال حرب التحرير الجزائرية. ولم يفاوض المغرب المستقلُّ فرنسا في رسم الحدود الصحراوية، بل آثر أن يفاوض فيها الحكومة الجزائرية المستقلة. ومع ذلك، فقد كانت فرنسا عاقدة العزمَ على الإبقاء على سيادتها على الصحراء؛ حيث قامت، يومئذٍ، بتفجير قنبلتها الذرية في «رجان»*، واكتشفت فيها حقولاً نفطية زاخرة. وقد عبَّر حزب الاستقلال، بوضوح، عن تأييده ضمَّ المنطقة الصحراوية لتيندوف (كولومب بشار) إلى المغرب.

* - (هـ.م) فجرت فرنسا أول قنبلة نووية في منطقة «رجان» بالجزائر يوم 21 فبراير 1960. وقد كانت تجربةً مشتركة بين فرنسا وإسرائيل. بما يعني أن الإسرائيليين قد امتلكوا السلاح النووي منذ قرابة نصف القرن من الزمن.

وما أن تحقق الاستقلالِ للجمهورية الجزائرية في 5 يوليوز 1962، حتى اندلعتْ حوادث على «الحدود الجزائرية المغربية»، أدانتها صحيفة «**التحرير**» (لسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، إذ اعتبرتها محاولةً «لإضعاف الثورة الجزائرية». وتعود أسباب ذلك التوتر إلى تخلي فرنسا عن الصحراء (شكلياً على الأقل)، وتعجُّل الحكومة الجزائرية الإعلانَ عن الإبقاء على الحدود الاستعمارية وعدم المساس بها (عملاً بميثاق منظمة الوحدة الإفريقية).

ثم تجدد التوتر بين البلدين خلال سنة 1963، ولاسيما بعد أن لجأ الاشتراكيون المغاربة المطارَدون، على أثر تلك المؤامرة، إلى الجزائر. وتعرضت القوات المسلحة الملكية في يوليوز [من تلك السنة] للمحاصرة على الحدود. فهذا جعل م. أوفقير يدين الصلة «الواضحة» لهذا الحصار بمن أسماهم «المتآمرين المغاربة»، ويبادر إلى طرد ستين من الجزائريين [المقيمين في المغرب]. وفي شتنبر من تلك السنة، أعلِن عن نظام الحزب الوحيد في الجزائر، فكان سبباً في توتر واضطراب في منطقة القبايل. واهتبلت السلطة المغربية تلك الأوضاع لتجهز على جيش التحرير الجزائري، الذي كان لا يزال ضعيفاً قليل عتاد. ففي 14 أكتوبر 1963، هاجمت القوات المسلحة الملكية جنوبَ هذه المنطقة، فكانت «حربَ الرمال». وقام بن بركة، في 16 أكتوبر، يدين، من القاهرة، على أمواج إذاعة صوت العرب، تلك «الحرب العدوانيةَ على الجمهورية الجزائرية الديمقراطية»، وزاد حميد برادة، رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، تأكيداً لهذا الكلام من منفاه في الجزائر.

وكان الكولونيل أوفقير هاجم ناحية وجدة، والكولونيل بن عمر منطقةَ تيندوف في الجنوب، وحازا فيها نصراً سريعاً بفضل سلاح المدرعات. وتوسط الإمبراطور الإيثيوبي هايلي سيلاسي لدى الحسن الثاني، فقرر وقفاً لإطلاق النار في 2 نونبر 1963. لكن لا يبعُد أن يكون الجيش الفرنسي، الذي كان لا يزال له حضورٌ قويٌ في الصحراء، بل كان لا يزال يمسك بزمام أمورها فعلياً، لا يبعد أن يكون أمرَ، في السر، بوقف المعارك في الصحراء. فليس غير هذا تفسيراً معقولاً لعدم ضم المغرب تيندوف، على الرغم من تحمُّس الساكنة المغربية لهذا الأمر. وجرت، في 11 مارس 1964، مبادلة 375 من الأسرى الجزائريين بـ 52 من الأسرى المغاربة.

وبذا، اطمأنَّ الحسن الثاني إلى استقرار الأوضاع، لما يزيد عن عشر سنوات، على حدود المغرب الشرقية، مع ما تحقق له من زيادة هيبة القوات المسلحة الملكية.

5 - الجيش، العمود الفقري للنظام

أبان محمد الخامس، باختياره امبارك البكاي، ليكون أولَ رئيس لحكومة مغربية، عن المكانة التي كان يوليها إلى الأطر العسكرية. ولقد شكل الضباط المغاربة الذين عملوا في الجيشيْن الاستعماريْن (الفرنسي والإسباني) في زمن الاستقلال، الهيأةَ الحقيقية الوحيدة التي تكونت داخل الدولة الجديدة، عدا أنها الهيأة القادرة على السيطرة على الأوضاع. وقد اشتكى محمد الخامس كيف لم تترك له فرنسا غير إداري واحد من مستوى رفيع، في مقابل عشرات

الضباط السامين الميدانيين. بيد أنه سار يُعمِل، بالكثير من الحزم، هذه القوةَ الاجتماعية، والعسكرية والسياسية، التي كانت لا تزال تعلن وفاءها الثابت للعرش. وكان القصر يلاقي السياسيين الاستقلاليين، هم المنحدرون من البورجوازية الحضرية، من الريبة قدْر ما يلاقيهم هؤلاء الضباط، ومعظمهم من الأمازيغ، المتهمون بالتعاون مع نظام الحماية. لكن النكبة التي طالت المآت من القياد والباشوات بمشاركتهم في مؤامرة 1953، سرعان ما عادت بالحظوة على الضباط المغاربة في جيش الاستعمار، الذين صاروا يشكلون الهيكلَ للقوات المسلحة الملكية.

لقد رأَسَ ولي العهد مولاي الحسن أركانَ الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية منذ إنشائها في ماي 1956. وحاز تعاطفَ الضباط السامين ووفاءَهم، خاصةً منهم قائد أركان الحرب، الجنرال حمُّو الكتاني، الضابط الأول الذي ارتقى إلى رتبة الجنرال في صفوف الجيش الفرنسي، والجنرال محمد أمزيان (العامل السابق على جزر الكناري، وهو [يومذاك] أعلى الضباط المغاربة رتبةً). وشارك مولاي الحسن رفقة القائديْن م. أوفقير وإ. بن عمر في قمع الاضطرابات التي اندلعت في المغرب المستقل. وتعلق الأمير، خاصةً، بشخص م. أوفقير، فولاه إدارة الأمن الوطني ابتداء من 13 يوليوز 1960.

ارتفع تعداد الجنود في القوات المسلحة الملكية من 15 000 رجل عند تأسيس هذه القوات (بينهم 10 000 رجل من المشاة)، إلى 57 000 في سنة 1971 (بينهم 4 000 طيار، و1 500 بحار) (ع. المريني، 2 000). وانضاف إلى هذه القوات أشباه العسكريين من

الدرك الملكي والقوات المساعدة المكلفة بحفظ النظام الداخلي، وبالموازاة لذلك، أخذت القوات المسلحة الأجنبية في الرحيل تدريجياً عن المغرب. واكتمل انسحاب 000 90 رجل المكونين للجيش الفرنسي عشية تولي الحسن الثاني، في 2 مارس 1961 (وهو انسحابٌ لم تفلح حكومة ع. إبراهيم، قطُّ، في تحقيقه). ورحل 000 70 من الرجال، المكونين للقوات الإسپانية، عن المنطقة الشمالية عند متم شهر غشت 1961. وأما القواعد الأمريكية المقامة منذ 1950 (كالقاعدة الجوية للقنيطرة)، والتي شرِع في تفكيكها سنة 1963، فلا يزال بعضها قائماً إلى اليوم.

يتضح من مسار أوفقير، حتى وفاته سنة 1972، كيف أن الجيش أصبح يشكل العماد الذي ارتكز عليه النظام في سنوات الستينيات. فإذا كان الملك يعتمد، من الناحية السياسية، على الفلاحين لضرب الأحزاب المتحدِّرة عن حزب الاستقلال التاريخي، فلقد كان يتكئ كلياً على الجيش، ويعتمد على المصالح الأمنية للقضاء على القوى التي تحارب النظام، وتسعى إلى قلبه بالعنف (الجزائر، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والمظاهرات الشعبية، و - بعيْد ذلك - الجيش نفسه). ثم رُقي الجنرالان أوفقير وأمزيان في غشت 1964، بعد أسبوع من مقتل شيخ العرب، الأول وزيراً للداخلية والثاني وزيراً للدفاع. لقد مكّن الجيش للملك أن يصير، ابتداء من 1965، «المنفردَ بالسلطة».

ولد محمد أُوفقير ببوذنيب، في تافيلالت، سنة 1920. ابنٍ لقائد أمازيغي يزعم لنفسه نسباً شريفاً. بعد وفاة والده، سنة 1936، أرسله معلمه إلى الثانوية الأمازيغية، بآزرو، التي كانت مهمتها تكوين نخبة وفية لنظام الحماية. وقد كان أوفقير طفلاً هادئاً، وتلميذاً نجيباً.

تطوع اختيارياً [للمشتركة في الحرب] سنة 1939، فعين بالمدرسة العسكرية للضباط بدار البيضا، بمكناس. أصبح ملازماً في الاحتياط في 1 يوليوز 1941. وانزل في تازة، إلى يناير 1944. فصار هذا الشاب المرح يتعلم حياة الجندية.

شارك، في 4 فبراير 1944، في الحملة على إيطاليا، في صفوف الكتيبة الرابعة من الرماة المغاربة. وحاز الملازم أوفقير تقدير رؤسائه. أصيب في الحرب، فوشّح بوسام، وعاد إلى تازة. تطوع للقتال، في 1947، فكان «بارعا جداً في الأسلحة النارية». توج، مرة أخرى، ورُقيَ إلى رتبة قبطان.

لدى عودته إلى المغرب سنة 1949، التحق في الرباط، بالديوان العسكري للجنرال دوفال (ثم أصبح الرجل الثاني فيه خلال الفترة بين أكتوبر 1952 ومارس 1953). فأمكنه أن يطلع على جميع الملفات، وينخرط في شبكة تصل بين باريس والإقامة والقصر، ومختلف المصالح. تزوج، في 25 أبريل 1952، بفاطمة، وكانت في السادسة عشرة، وهي ابنة لقائد حربي، وأنجب منها ستة أبناء.

أصبح أوفقير في أبريل 1953 المساعدَ العسكري للجنرال غيوم، الذي كلِّف بخلع السلطان. فكان أوفقير صلة الوصل بين الإقامة والوطنيين، وقد يكون كلِّف بأن يقترح عليهم تشكيل حكومة جمهورية. التقى بن بركة مراراً سنة 1955. وفي 16 نونبر 1955، كان إلى جانب السلطان العائد من المنفى. فكان، يومئذ، «صلة الوصل التي ارادتها فرنسا وقبل بها محمد الخامس» (سميث، 1999).

أصبح أوفقير، بمجيء الاستقلال، يفرض نفسه كأحد أهم الضباط في القوات المسلحة الملكية. قمع تمرد عدي أبيهي في 1957، ثم سحق انتفاضة الريف في 1958، تحت إمرة ولي العهد. وأصبح الضابط المرافق لمحمد الخامس. كشف عن مؤامرة أولى ضد الملك سنة 1960. وعين في 13 يوليوز منها، مديراً للأمن الوطني. وأصبح أقوى رجل في نظام الحسن الثاني. تمكن، سنة 1963، من تفكيك مؤامرة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وتقدم الهجوم في حرب الرمال. عين جنرالاً، فوزيراً للدفاع في غشت 1964. كان على علاقات وطيدة بالموساد والمصالح الفرنسية. استعاد زمام الأمور في الدار البيضاء من المتمردين في ماي 1965، دبر، سنة 1965، لاختطاف بن بركة، فأدين بالسجن مدى الحياة في فرنسا. تصدى، بعد [أحداث] 1968، بالقمع إلى النقابات ومناضلي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية واليساريين. أعاد إحكام قبضته على مدينة الرباط وعلى الجيش، بعد محاولة الانقلاب الأولى. عيِّن وزيراً للدفاع الوطني، وفي ظله بدأ نجم الدليمي في الصعود. قتل في 16 غشت 1972، بعد فشل محاولته الانقلابية، فيما وصف القصر العملية بأنها «انتحار خياني».

6 - بن بركة في نشاط لا يفتر

بإدانة المهدي بن بركة اعتداءَ المغرب على الجزائر، في القاهرة في 1963، كان قد انخرط في عمل يتجاوز بكثير مجرد معارضته للنظام المغربي. وأما في المغرب، فقد كان يجري الإعداد لسيناريوهات سنوات السبعينيات، التي سيؤلب فيها النظام الرأيَ الوطني على العدو الجزائري، لاستثارة الاستعداء الدولي على المعارضة الراديكالية. وصار حزب الاستقلال، ابتداءً من 11 نونبر 1963،

يعرض خدماته للعودة إلى الحكومة. ورأينا بعض قادة حزب الاتحاد الوطني يأخذون في الابتعاد بأنفسهم، متكتمين، عن بن بركة. بيد أن الرجل لم يلق بالاً إلى تلك الارتدادات. فقد كرس الشهور الثمانية عشرة الأخيرة من حياته لإقامة بنية مضادة للإمپريالية العالمية.

أصبح م. بن بركة، في 1964، «خادمَ الثورة المتنقل» (داود ومنجيب، 1996). فهو يقوم بمهمة المستشار شبه الرسمي للرئيسين الجزائري بن بلة والمصري عبد الناصر. ويواكب قضايا إفريقيا (الكونغو، وجنوب إفريقيا، وغانا...)، وقضايا الشرق الأوسط (محاورته البعثيين في العراق وفي سوريا). كما توجَّه إلى آسيا (ڤييتنام). وأطلق «**المجلة الإفريقية***»، لتكون وسيلةً لبناء «استراتيجية ثورية حقيقية»، والدعاية لـ«نضال الطبقات على الإمپريالية». وانفتح بتفكيره، كذلك، على منظمة القارات الثلاث (وهي تجمع للقارات الثلاث الداخلة في العالم الثالث)، لتنهض باستراتيجية تنموية عالمية، تتجاوز الاستقلال السياسي الشكلي للدول التي لا تزال عرضةً لهيمنة الاستعمار الجديد (غاليسو، كيرغوا، 1997).

وعلى الرغم من أن الحسن الثاني قد ساهم في حل مجموعة الدار البيضاء، فإنه لم يبق مكتوف اليدين إزاء هذه الحركية النشطة [من المهدي بن بركة]. فقد حافظ على علاقاته بالصين، وشارك في القمة العربية في القاهرة في يناير 1964، وأعاد ربط العلاقات بالجزائر

* - *la Revue africaine*

(إعادة ربط العلاقات الدپلوماسية في فبراير 1964). وجرى التوقيع على أربع عشرة اتفاقية وبروتوكول بين البلديْن، في سنة 1964، دلالةً على أن المغرب يظل بلداً تقدمياً على الصعيد الدولي.

لكن السلطة المغربية كانت منزعجة من الحركية التي كانت تراها من بن بركة. فقد أقام المناضل المغربي في الجزائر مدة ستة أشهر، سنة 1964، وأنشأ، فيها مدرسةً للأطر ليؤمَّها مناضلو العالم الثالث. وقد كان آلاف المغاربة يقيمون في العاصمة الجزائرية؛ فيهم طلاب، وأعضاءٌ سابقون في جيش التحرير المغربي، ومبعدون، ومقاومون... ويشكلون خطراً داهماً على النظام المغربي. وإذا كان بن بركة لا يؤيِّد الاستيلاء على السلطة بالعنْف، فإن مناورات الفقيه البصري وشيخ العرب كانت مبعث قلق للسلطة. ولقد قام بن بركة بترحيل أسرته من المغرب إلى القاهرة، وأفلت من محاولة اغتيال جديدة، أواخر صيف تلك السنة، على أيدي المصالح المغربية في الجزائر. وشارك في مؤتمر [دول] عدم الانحياز المنعقد في أكتوبر 1964، في القاهرة، ثم عاد إلى الجزائر للمشاركة في ندوة لبلدان إفريقيا وآسيا، في فبراير 1965، وهناك التقى تشي غيڤارا.

7 - التدهور الاقتصادي...

عانى المغرب من تراجع سريع في الاستثمار الخاص، وعانى ابتداء من سنة 1964، من نضوب الاستثمارات الخارجية المباشِرة، وحدثَ سحْب واضح لرؤوس الأموال الأجنبية فيه، بفعل نقلها إلى فرنسا، التي انخرطت، يومها، في المغامرة الأوروبية (فلم يكن

ولد المهدي بن بركة في الرباط سنة 1920، لأسرة بسيطة تنحدر من الصحراء (كان والده يعمل فحاماً بأحد الأحياء الشعبية بالمدينة). درس المهدي بن بركة بالمسيد، ثم بالمدرسة الابتدائية الفرنسية. كان تلميذاً لامعاً، فالتحق، سنة 1934، بالإعدادية الإسلامية مولاي يوسف. ثم صار، وهو بعد في الطور الإعدادي من أصغر المناضلين في صفوف «الحزب الوطني»، الذي تاسس سنة 1936. حصل بن بركة، سنة 1938، على الباكالوريا [الثانية، بعد الأولى سنة 1937–1938] بتفوق. توجه [سنة 1940] إلى الجزائر بسبب الحرب. حصل على منحة من إدارة الحماية لمتابعة دراسته، فكان أول مغربي مسلم يحصل على الإجازة في الرياضيات. عمل، لدى عودته إلى المغرب [سنة 1942]، أستاذاً للرياضيات بثانوية غورو، ثم بالمعهد الاميري؛ حيث درّس لمولاي الحسن.

كان من الموقعين على عريضة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944. اعتقلته الشرطة الفرنسية، فأودع السجن. ثم أفرج عنه سنة 1945. تولى في 1948 منصب المدير الإداري للجنة التنفيذية لحزب الاستقلال. تزوج من ابنة أحد الأعيان الصغار في الرباط، غيثة بنونة، وأنجب منها اربعة ابناء. اعتقل مرة أخرى، سنة 1951، وأبعد إلى جنوب المغرب. وبعد الإفراج عنه سنة 1954، صار من المحاورين الوطنيين لنظام الحماية. شارك في وفد حزب الاستقلال إلى إيكس ليبان. وانشأ في المغرب «الشبيبة المناضلة»، وهي الجناح المسلح لحزبه.

أصبح المهدي بن بركة الكاتب التنفيذي لحزب الاستقلال، في 16 نونبر 1955، وتولى تسيير مصلحة النظام، التي كانت تؤطر الجماهير المحتشدة لاستقبال السلطان العائد. انتخب بن بركة، في 18 نونبر 1956، رئيساً للمجلس الوطني الاستشاري. لكن بتوالي الشهور، دب الخلاف بينه وبين علال الفاسي. فقد انتقد سياسة التعريب المرتجلة، وطالب بانتخاب

جمعية تأسيسية، واعتماد إصلاح فلاحي، ورحيل القوات الأجنبية، والتحديث الاقتصادي. وعلى أساس من هذه المطالب، أعد، رفقة عبد الرحيم بوعبيد، للانشقاق عن حزب الاستقلال.

فكان حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الحزب المناهض للامبريالية والمدافع عن نضال الشعب. انتخب بن بركة رئيساً للجنة الوطنية للقارات الثلاث سنة 1960. وأما على الصعيد الداخلي، فقد انبرى يعارض السياسة المتبعة من النظام، معتبراً أن «الثورة الوطنية» ينبغي أن تتجاوز «الاستقلال الشكلي للمغرب». وقد أودع أفكاره تقريراً أسماه «الاختيار الثوري»، وقدمه في المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في ماي 1962.

نجا من محاولة اغتيال على طريق الدار البيضاء-الرباط في نونبر 1962، فدعا إلى مقاطعة الاستفتاء على الدستور الأول للمغرب، لكن النتائج جاءت مخيبة لمساعيه، فترك لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن يتقدم إلى الانتخابات التشريعية لماي 1963، فكان له الفوز (حيث انتخب نائباً عن حي يعقوب المنصور، أحد الأحياء الشعبية في الرباط)، لكن حزب الاتحاد الوطني لم يلبث أن تفكك في يوليوز من تلك السنة، على أثر الكشف عن المؤامرة [المعروفة]. غادر المهدي بن بركة المغرب، ليشن هجومه على النظام العلوي، الذي اعتدى على الجمهورية الجزائرية. حكم عليه بالإعدام غيابياً سنة 1964. دعاه الملك، غداة اضطرابات مارس 1965 بالدار البيضاء، [للعودة إلى المغرب]. طاردته مصالح أوفقير، فاختطفته من وسط باريس يوم 29 أكتوبر 1965. فقتل، وقد يكون نقل سراً إلى المغرب.

للمساعدة التي كانت تقدمها للتنمية في البلد أن تعوض عن تلك الحركية التي كانت تعرفها رؤوس الأموال).

ولقد أخذت حكومة ع. إبراهيم في الحسبان هذه المخاطر، حين إعدادها للمخطط الخمسي، فسعت إلى التعويض عن ذلك الانخفاض [في رؤوس الأموال]؛ بالرفع من الاستثمارات العمومية. حتى إذا حُلّت هذه الحكومة، توقف، بذهابها، تطبيقُ الإصلاح الهيكلي، وظل نصيب المساهمة العمومية ضعيفاً. فلما انعدم الإصلاح الفلاحي، وهو الذي يلزم أن يتقدم قاطرة التنمية الاقتصادية (كما يظهر من المثالين طايوان والمكسيك)، تعطل النمو. فبقيت الإنتاجية الفلاحية ضعيفة. وكانت القطاعات الأساسية متأبية عن مراقبة الدولة. وبقيت الأجهزة التي أنشئت لتشجيع التصنيع، كمكتب الدراسات والمساهمات الصناعية (BDPI)، بدون مفعول، منذ 1961. وأما البنك الوطني للتنمية الاقتصادية (BNDE) فقد دخل تحت المراقبة الأجنبية، وصار عمله لا يزيد عن العمل التقليدي لأي بنك خاص، وابتعد كثيراً عن الدور الذي لعبه بنك كالناسيونال فينانسييرا في المكسيك.

وأطلقت السلطات في يونيو 1961، حملةً للإنعاش الوطني، لترجمة المبادرة الاقتصادية. وعرَّف أ. رضا اكديره هذه الحملة بأنها أداة للتنمية الاقتصادية. وهي تذكرنا بالخطة الماوية، كما تجلت في طريق الوحدة، وما تكاتف لها من الجماهير الغفيرة. لكن الإنعاش الوطني لم يكن سوى شعار؛ فالتشغيل اقتصر على قسم ضئيل من اليد العاملة المتوفرة نظرياً (4% من اليد العاملة غير المشغَّلة في البوادي، بلال، 1980). فكانت مردودية هذه العملية ضعيفةً، ولاسيما أن أعمالها كانت تتم في قطاعات غير منتجة (الأشغال

البلدية)، أو ذات إنتاجية بطيئة (إعادة التشجير). فيما أرجئ التصنيع إلى وقت آخر.

وهكذا، فبعد النمو الاقتصادي الذي تحقق للمغرب في أواخر عهد الحماية، لم تلبث البلاد أن دخلت عقداً مطبوعاً بضعف النمو (فهو لم يزدْ عن 2% في سنوات الستينيات). وزاد النمو الديمغرافي (2,8%) حتى تجاوز النمو [الاقتصادي]. ودخل المغرب، في سنة 1968 مسلسلاً من الركود الاقتصادي (فقد نقص الناتج الخام الإجمالي في 1964 عنه في 1954)، خلافاً لما كان يسير فيه الاتجاه العالمي؛ بما فيه اتجاه بلدان العالم الثالث. ناهيك عن أوجه النقص الفادحة التي اعتورت التنمية.

كان المغرب، في منتصف تلك العشرية، لا يزال عاجزاً عن التخلص من تخلفه في المجال التربوي. فقد بلغت نسبة الأمية فيه 89%، فتحتَّم عليه أن ينتهج سياسة تمدرس جذرية. وقد كان شرع في هذا المجهود، مع الاستقلال، لكنه لم يلبث أن تراخى عنه. فقد تمت مدرسة حوالي 45% من الأطفال المتراوحة أعمارهم بين سبع سنوات وأربع عشرة سنةً، وهي نسبةٌ مئوية لن تلبث أن تعرف التراجع بتوالي السنين. وسوف تزيد هذه الظرفية، لما اجتمع لها من ركود اقتصادي وتعدٍّ على التمدرس، من تأجيج الأوضاع في مدينة الدار البيضاء الكبرى.

في تلك الظرفية العصيبة، صارت الأسر تبذل الغالي والنفيس في سبيل تعليم أبنائها، معولة على المدرسة لتمكّن لهم سبيل الارتقاء الاجتماعي. ورأى الآباء في التحاق أزيد من 000 200 من الشبان بالإدارة، ابتداء من 1956، لخلافة الأوروبيين واليهود المغاربة المتأهّبين إلى الرحيل (فقد رحل نصف الأوروبيين وثلث اليهود المغاربة عن البلاد في 1965 - ع. بنسيمون، 1991)، دليلاً مُبيناً على أن الشهادة ضمانٌ للارتقاء الاجتماعي. لكن اكتفاء الدولة الوطنية كان وشيكاً (فقد صار عدد الموظفين المغاربة المسلمين 000 25 في سنة 1965؛ أي بزيادة عشرة أضعاف عن تعدادهم إبّان الاستقلال)، ما دفع بالسلطات إلى السعي إلى تعطيل الآلة المدرسية.

وجاءت في مارس 1965، مذكرة من وزارة التربية الوطنية، تحدُّ من الانتقال إلى السلك الثاني من التعليم الثانوي [حسب السن]*. فألقتْ، في 22 مارس 1965، إلى شوارع العاصمة الاقتصادية بالمآت من التلاميذ. وإذا تلاميذ الإعدادي يخرجون، في 23 مارس، في مظاهرة انضمَّ إليها الآلاف من آباء التلاميذ

* - (هـ.م) صدرت هذه المذكرة يوم 9 فبراير 1965. ونصت على أن «من الضروري ألا يتوجه إلى السنة الرابعة من الثانوي سوى التلاميذ القادرين على متابعة الدراسة في إحدى الشعب المتخصصة من السلك الثاني، وأنه يمكن أن يتوجه الى السنة الرابعة من الثانوي التلاميذ المزدادون عام 1948 وتبلغ اعمارهم 18 سنة أو أكثر فلا يمكنهم ولوج السلك الثاني من الثانوي والوصول إلى الباكالوريا».

والعاطلين الشبان وسواهم من فقراء أحياء الصفيح. ثم لم تلبث المظاهرات أن انقلبت إلى عصيان. فقد نصبتْ الحواجز في الدار البيضاء، وأحرقت الحافلات، والأبناك، ومخافر الشرطة. وما كانت تلك الأعمال مجتمعة إلا تعبيراً عن فداحة الانتهاكات التي تراكمت منذ الاستقلال. واندلعت معارك في الشوارع بين المتظاهرين وقوات الأمن. واتسعتْ رقعة التمرُّد ليعم كبريات المدن الأخرى في المملكة.

وجاء القمع على مستوى المظاهرات. كان مبتدؤه في يوم 23 مارس؛ بتولي م. أوفقير مهمة استعادة التحكم بزمام الأمور في المدينة، فكان يقود العمليات من مروحيةٍ. وطال العنف ثلاثةَ أيام، ليوقع مآت القتلى. وما كانت هذه المظاهرات الحضرية غير حلقة أولى في سلسلة طويلة امتدت حتى سنة 1990. وشُلَّت الحياة السياسية أمام عِظَم العنْف. حتى إذا خاطب الحسن الثاني الشعبَ، في 29 مارس [1965]، جاء يلومه ويعنِّف البرلمانيين على حد سواء: «أقول لكم إنه لاأخطر على أي دولة من الشبيه بالمثقف، وأنتم أشباه المثقفين.. وليتكم كنتم جهالاً»*. فكان يقدم، في ثنايا كلامه، مفتاحَ السياسة التربوية التي سيستنها لاحقاً.

---

* - (هـ.م) وقال كذلك : «أتوجه إلى الأساتذة وأقول لهم إنه من عادة الرجال وعادة المثقفين بالخصوص أن تكون لهم الشجاعة الكافية للتعبير عن أفكارهم، لا أن يستغلوا التلاميذ، ولا أن يتستروا وراء الأطفال».

* - (هـ.م) قال : «أريد أن يعود أستاذي في مادة الرياضيات لأن لي معادلة أريد حلها معه لصالح المغرب»، من خطاب في 13 أبريل 1963.

لكن، بالإضافة إلى الخسائر البشرية (ما يزيد عن 500 1 من القتلى حسْب البخاري - مقابل 70 قتيلاً حسْب المصادر الرسمية - و000 2 من المقدمين إلى المحاكم)، كانت العواقب السياسية للحدث في غاية الفداحة. ودخل الملك في محادثات مع المعارضة. واشترط حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حل البرلمان، وإجراء انتخابات جديدة، فيما صارت الأغلبية البرلمانية إلى الانقسام على نفسها. وبعد أن عفا الملك عن مناضلي حزب الاتحاد الوطني المدانين في 1964، وأفرج عنهم، دعا بن بركة إلى العودة إلى المغرب («عندي معادلةٌ أريد حلها مع بن بركة»*). بيد أن زعيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ارتاب في دعوة الملك، ووضع شروطاً لعودته (صدور العفو الملكي في الجريدة الرسمية)، ولم يطمئن إلى الوساطات الكثيرة.

وسواءٌ أكانت دعوة [الحسن الثاني] لبن بركة صادقة أم غير صادقة، وسواء أكان اختطاف الزعيم الاشتراكي قد جرى، أو لم يجر، الإعدادُ له من قبل إطلاق تلك الدعوة، فالثابت أن الملك قد أعلن في 7 يونيو [1965] حالة الاستثناء. وتم حل البرلمان، بدعوى عدم الكفاءة، استرضاء للشعب، وقسم عظيم من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ووعد بمراجعة الدستور. والحقيقة أن المغرب انخرط، يومها، في مرحلة طابعُها السلطة الشخصية المنفردة [للملك] طالت به لما يزيد عن الخمسة أعوام. فقد بات الملك يستأثر بالسلطات الاستثنائية (الفصل 35 من الدستور*). وقد شكل هذا المنعطف انتصاراً ساحقاً للقصر على الحركة الوطنية.

---

* - (هـ.م) وفيه : «إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددةً أو وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية، يمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء (...)»

IV

حالة الاستثناء والغليان السياسي
(1965- 1972)

1 - اختفاء بن بركة يصير قضية دولة

كتب م. بن بركة، غداةَ 7 يونيو 1965، نصاً أسماه «**حصيلة كارثية للوضعية الاقتصادية والاجتماعية لسنة 1965**». لقد أُصبح الرجل على اقتناع بوجوب أن يتحول حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى «أداة ثورية» (ز. داود، 1996)، فعقد العزمَ على العودة إلى الرباط في شهر أُكتوبر من تلك السنة. وفيما كان ع. بوعبيد في المغرب يواصل اتصالاته بالملك، كان بن بركة يواصل أنشطتَه الدولية. فقد استقبِل في كثير من دول العالم الثالث ، بما هو أهلٌ له من الحفاوة والتشريف. وحل بالقاهرة، في 1 و2 شتنبر، للإعداد لمؤتمر القارات الثلاث، الذي كان مزمعاً له أن ينعقد في هافانا في الفترة من 3 إلى 10 يناير 1966. وهناك التقى جورج ڤيغون، تلك الشخصيةَ الخلافية، فعرض عليه إنجاز فيلم عن انتهاء الاحتلال، باسم «**باسطا!**»* . و ابتدأ، وقتئذٍ، تشغيل آلية الاختطاف التي أُعطى

* - *Basta!*

انطلاقتَها م. أوفقير. فقد نسج الكولونيل خيوطَها (سميث، 1999)، لاعتقال الرجل الذي زعم له أنه بات يهدد الملكية المغربية.

توقف بن بركة بباريس، في مطلع شتنبر من تلك السنة، فسلّم ماسپيرو مخطوط كتابه **«الاختيار الثوري»*** (1966). والتقى، ثانيةً، ج. ڤيغون. ثم عاد للقائه مرة ثالثةً في مطلع أكتوبر في جنيف، على الرغم من أنه كان يكرس معظم جهده للإعداد لمؤتمر القارات الثلاث. لكن ساوره شيء من الشك، هذه المرة، في صدْق ڤيغون، فدعا فيليپ بيرنيي، ذلك الرجل الذي يُحتمل أن يكون المحرك الأساسي لمشروع الفيلم. فاتفق الرجلان على موعد للقاء في باريس؛ وكان يومَ الجمعة 29 أكتوبر، في الساعة الثانية عشرة والنصف، بجوار الصيدلية [كذا!] القائمة في شارع سان جيرمان. وانطلت الخدعة. فقد قام الفريق المكلف باختطاف بن بركة بإركابه سيارةً، في سهولة، ومن دون مقاومة. وذلك كان اختفاءَ بن بركة الذي لن يُرى بعده أبداً.

يخبرنا البخاري، في إفادته التي نشرت في صحيفتيٍّ **«لوموند*»** و**«لوجورنال*»** [المغربية] (سميث، 2001) أن بن بركة اقتيد إلى دارة في المنطقة الباريسية؛ حيث عذّب حتى الموت، ليلة 29 وصبيحة 30 أكتوبر بأيدي أوفقير والدليمي، اللذين قدِما بشخصيهما لأجل هذا الغرض. وقيل نقِل جثمانه، في ليلة 30 وصبيحة 31، إلى المغرب عبر

---

* - *L'Option révolutionnaire*

* - *Le Monde*

* - *Le Journal*

مطار أورلي، على متن طائرة عسكرية مغربية. فكانت جريمة دولية شديدة تشابكات وتفرعات.

استولى الاستنفار على فرنسا مساء 30 أكتوبر. وما هي إلا ساعاتٌ، حتى صارت قضية بن بركة قضية دولة. فقد هاجم الجنرال دوغول الحسنَ الثاني؛ ما تسبب في حدوث أخطر أزمة في العلاقات الفرنسية المغربية منذ 1965. وما مرت بضعة أشهر، حتى أفلحت الشرطة الفرنسية وجيشٌ جرارٌ من الصحافيين في إعادة بناء قسم من وقائع هذه القضية المحيِّرة، بتعاون مع بعض الأشرار الذين لم يلبثوا أن وجِدوا منتحرين (وبينهم ج. ڤيغون، في مطلع 1966). وابتدأت المحاكمة في باريس في 5 شتنبر 1966. فقررت، منذ البداية، مسؤولية السلطات المغربية العليا في هذه الجريمة. وقام رئيس المصالح الخاصة المغربية، أحمد الدليمي، بعمل استعراضي؛ إذ جاء يسلم نفسه إلى العدالة الفرنسية، في 19 أكتوبر 1966، «لغسْل شرف بلاده». ثم علِّقت المحاكمة.

وشُرِع، في أبريل 1967، في محاكمة ثانية، بعد أن استكمل التحقيق. وفي 5 يونيو، أدين عدة منفِّذين فرنسيين بالسجن بضعَ سنوات. وأخليَ سبيل الدليمي لانعدام الأدلة. وأما أوفقير فقد صدر في حقه حكم غيابي بالسجن المؤبد. فكان عاراً وأي عار ينزل بالحكومة المغربية. لكن النظام نجح في التخلص من أقوى أعدائه. وابتدأت، يومها، قصة أخرى في خضم من عنف حرب الأيام الستة التي دارت رحاها في الشرق الأوسط.

هذه النقابة أن انقلبت، برضى وقبول من القصر، في أواخر 1965 ومطلع 1966، إلى جانب حزب الاستقلال، على الرغم مما كانا عليه من سوء العلاقات لسنين طوال.

ثم كان أن أدين زعيم الاتحاد المغربي للشغل، المحجوب بن الصديق، على أثر حرب الأيام الستة، في يونيو 1967، بالسجن ثمانية عشر شهراً، لاتهامه الدولة بالتقارب مع الصهاينة. لكن ضعف الاحتجاجات التي كانت من القاعدة النقابية للاتحاد المغربي للشغل فضح الضعف الشديد الذي اعتور هذه النقابة نفسَها، بفعل غياب قائدها التاريخي، على نحو ما كان يتوقع لها الحسن الثاني. وقد بذِلتْ محاولةٌ لإعادة بناء الحزب التاريخي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أي الحزب النقابة، في مواجهة حالة الاستثناء، لكنها منيت بالفشل. فجاءت المبادرة من الشبان اليساريين لبناء جبهة راديكالية في مواجهة القصر.

3 - العصر الذهبي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب

لقد باتت الطبقات الوسطى الحضرية، في ما تلا 1965، قلقةً مهمومةً من مدرسة تراها عاجزة عن ضمان الرقيِّ للجميع. وكان الاتحاد العام لطلبة المغرب، التابع لحزب الاستقلال، يعبر، منذ 1964، عن مساندته لطلبة العلوم الدينية في القرويين، المطالبين بالتعريب. وفي سنة 1966، اجتمع الاتحاد العام لطلبة المغرب والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والنقابة التلاميذية التابعة إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، التي تأسست مع بداية

عبد الرحيم بوعبيد

ولد عبد الرحيم بوعبيد بسلا سنة 1972، لأسرة من صغار الصناع التقليديين. تسجل بمدرسة أبناء الأعيان، التي أصبحت هي المشتل للوطنية في هذه الحاضرة البورجوازية. كان تلميذاً متألقاً، فالتحق بثانوية مولاي يوسف بالرباط. تخرج معلما متدرباً، وأجرى امتحان الباكالوريا. تعرض للعراقيل في المغرب. شارك سنة 1942، في «الطائفة»، وهي تنظيم سري للحركة الوطنية، إلى جانب محمد اليزيدي والمهدي بن بركة. من الموقعين على عريضة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944. تظاهر احتجاجا على اعتقال زعماء حزب الاستقلال، فتعرض بدوره للحبس في 30 يناير. أفرج عنه في 1946، فرحل إلى باريس، وهناك حصل على إجازة في القانون، وأصبح محامياً. كلف، وهو في فرنسا، من لدُن حزب الاستقلال بالاهتمام بشؤون العمال والطلاب المغاربة، والتعريف بالقضية الوطنية في البلاد الأجنبية.

عاد إلى المغرب، فأصبح عضواً في المجلس الاعلى لحزب الاستقلال، وناطقا بالفرنسية بلسان الحزب. واصل نشاطه النضالي في صفوف «اتحاد النقابات»، وتولى، في 51–1952، إدارة الاسبوعية الفرنسية لحزب الاستقلال. كان عبد الرحيم بوعبيد شديد الالتزام، فمُنع من الإقامة في المدن العمالية وفي العاصمة. شارك في الإعداد للاحداث التي وقعت في دجنبر 1952. اعتقل، وادين، وأبعِد إلى الأطلس الكبير الأوسط. أفرج عنه في 28 شتنبر 1954. وفي 1955، مثل الوطنيين في مفاوضات إيكس ليبان، بالتنسيق مع أحمد بلافريج الذي كان في جنيف. أعجب إ. بيناي بفصاحة بوعبيد المحامي الشاب، الذي راي مرافعته «مفحمة». وعاد الفوز إلى الوطنيين.

عين سفيراً بباريس سنة 1956، وبعد ذلك وزيراً للاقتصاد والمالية في حكومة عبد الله إبراهيم. تزوج سنة 1960 بنجاة بوزيد، المنحدرة من مدينة مراكش، وأنجب منها

أربعة أبناء. كان، وبن بركة، المحركين لتيار «الشبيبة المغربية» داخل حزب الاستقلال. أشركا معهما ع. إبراهيم في الانشقاق عن حزب الاستقلال، وتأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في 1959. ولئن زاد القمع الذي شهدته سنوات الستينيات ع. بوعبيد ثباتاً على توجهه الراديكالي، فإن الحزب [الوليد] صار إلى انكماش وجمود بفعل العنف السياسي، وركن إلى موقف محافظ، وانبتّ ما بينه والاتحاد المغربي للشغل، وتخلى عنه الشبان الماركسيون.

رأى ع. بوعبيد، مدفوعاً بالشبيبة المثقفة في الرباط، غداة الانقلابين، أن من اللازم إيجاد تسوية مع الملكية. فكان سبباً في انشقاق حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في يوليوز 1972. وفي 1974، مثّل عبد الرحيم بوعبيد القضية المغربية في الشرق الأقصى، وأصبح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (جناح الرباط) جزءاً لا يتجزأ من الإجماع الوطني. وقد تحول هذا الجناح، خلال مؤتمر يناير 1975، إلى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وعبد الرحيم بوعبيد أمينه العام. غير أن التلاعب الذي شاب نتائج الانتخابات الشريعية لسنة 1977 (وأسقط عبد الرحيم بوعبيد) قضى على الحزب بالبقاء في المعارضة. وفي سنة 1981، دفعت تسوية نايروبي ببوعبيد إلى تجاوز الحسن الثاني، بإدانته للاستفتاء في الصحراء. فهذا قضى بوضعه رهن الإقامة الجبرية بميسور في المنطقة الشرقية (شتنبر 1981 – مارس 1982). وعلى الرغم من اللقاء الذي جمع عبد الرحيم بوعبيد بالحسن الثاني في سنة 1982، فقد توفي زعيم حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» بعد ذلك بعشر سنوات، في 8 يناير 1992، من غير أن يتسنى لحزبه أن يعود إلى السلطة (وإن يكن عبد الواحد الراضي تولى عن الحزب وزارة التعاون سنة 1984).

الاستقلال، على الاحتجاج على «سياسة بنهيمة» (وزير التربية الوطنية)، الملُوم بوقْف مسيرة التعريب. وقد كان عدد الطلاب في المغرب، يومئذٍ، دون العشرة آلاف. وإذا أولئك منهم ذوو التوجه الديني (الدراسات الإسلامية) قد التحقت بهم فئاتٌ من الطلاب، سرعان ما تبينت أنها لم تكن أفضل حالاً. ذلك كان شأن تلاميذ المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط الذين احتجوا، في 1967، على الميْز الذي وقع عليهم، وجعَل الأولوية [في التشغيل] للمهندسين المكوَّنين في فرنسا.

واحتج الطلاب، كذلك، على الظروف المادية السيئة التي كانوا يدرسون فيها. فكانت المنح، والمرتَّبات القبلية، والسكنى داخل الأحياء الجامعية في مقدمة مطالبهم، في فاس كما في الرباط. وكانت شعاراتَ الطلبة في الإضرابات التي اندلعت في شهر يناير 1970، في كلية الطب تدور حول «تخفيف البرامج»، و«مراجعة نظام إعطاء المنح». ثم تفاقمت هذه الإضرابات لتعم الثانويات والجامعات المغربية. حتى صارت إذا قامت الواحدة منها تداعى لها الأخربات؛ كما نرى صورتها في الحركات التي قامت في يناير 1971 في الرباط، للمطالبة بإرجاء الامتحانات إلى شهر شتنبر، للتعويض عن الأسابيع الضائعة. فقد تداعت إليها المنظمات النقابية للطلاب والأساتذة، من مغاربة وأجانب، المتضامنين مع الطلاب. وترددت السلطات في ما يجب عليها أن تفعله؛ ثم لم تلبثْ أن أقدمت، في أكتوبر 1970، على تعطيل بؤرة ذلك الاحتجاج؛ المدرسة الوطنية العليا بالرباط.

واندلعت أحداث ماي 1968 في فرنسا، فجاءت في سياق مغربي شديد توتر واحتقان. وكان الطلاب والتلاميذ يواكبون الأحداث الدولية (حرب ڤييتنام) التي كانت هي الإطار الذي انتضم انتفاضة الشبيبة العالمية. وكان الطلاب المغاربة المسلمون يزيدون إلى احتجاجهم الدفاعَ عن الحركة الوطنية الفلسطينية، التي باتت حركةً أساسية بعد الهزيمة المخْزية التي نزلت بالعرب في يونيو 1967. وكانت النزعة العالمثالثية والمناهضة للإمپريالية، التي ميَّزت جارتهم الجزائر على عهد بومدين، تزيد من تأجيج هذا الشعور.

لقد رأى الطلاب المنضوون داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في [أحداث] ماي 68 منعطفاً، أشبه شيء بانتفاضة ثالثة كبرى بعد [انتفاضة] مارس 1965 و[هزيمة] يونيو 1967. ودخل «بيت المغرب» في المدينة الجامعية بباريس، وهو معقل الاحتجاج داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، طوراً من المراجعة الذاتية طال بضعة أسابيع (قبل أن تُغلق أبوابه لشهور عديدة في سنة 1970). وكان التمرد الذي قام على السلطة في فرنسا حافزاً للجناح اليساري داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب للخروج على المخزن في مواجهة سافرة. فقد تميَّز الجيل الطلابي لسنوات 1967-1973 بمعارضته الراديكالية للسلطة. وكان أول تصدٍّيه للأجهزة السياسية الوطنية المعارضة، إذ رآها بلغت «الشيخوخة»، وتردت إلى العجز، في مقابل السلطة المطلقة بيد الملك.

4 - تشكل اليسار المغربي

شكلت [أحداث] ماي 68 مبتدأ تبلور الحركات اليسارية المغربية داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب وحزب التحرُّر والاشتراكية (الحزب الشيوعي المغربي سابقاً). وقد كان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب شهد، ابتداءً من 1967، توترات بين أولئك من أعضائه المقربين إلى قيادات الأحزاب اليسارية، ممثَّلين في رئيسيْه فتح الله ولعلو (66-68) وعبد اللطيف المنوني (68-69)، وأقلية يسارية صارتْ متزايدةَ النشاط، في باريس كما في فاس. فقد استنكر اليساريون التوافقَ القائم بين إدارة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والسلطة، كما احتجوا على غياب الديمقراطية. وشكل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ملتقى للمحتجين على حزب الاتحاد الوطني والحزب الشيوعي المغربي، الذين وضعوا استراتيجية لاكتساح النقابة الطلابية، مصداقاً للشعاريْن: «لكل معركة شعبية صداها في العالم»، و«الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في الطليعة». هكذا ولدت الماركسية اللينينية المغربية. وجاء صعودها القوي تعبيراً عن ظهور جيل من الطلاب شديد تسيُّس.

فهذا الوسَطي أنيس بلافريج، نجلُ أحمد بلافريج، يشرف، في باريس، رفقة ألان غيسمار، على صحيفة «**قضية الشعب***»، لسانِ حركة اليسار البروليتاري الماركسي اللينيني. وهذه حكيمة برادة، شقيقةُ الرئيس السابق للاتحاد الوطني لطلبة المغرب [حميد برادة]،

* - *la Cause du peuple*

مناضلة موقعية*. وهذا عبد اللطيف الدرقاوي، خرّيج القرويين، وعضو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، يتزعم جناح فاس الموّار داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. فلا يلبث أن يتعرض للاعتقال في صيف 1968، ثم ينتقل إلى الرباط في مجموعة من رفاقه الطلاب لمواصلة النضال في صفوف النقابة الطلابية. وهذا عبد اللطيف اللعبي يُصدر في الرباط، صعُداً مع سنة 1967، مجلةَ «**أنفاس***» (6 أعداد في السنة)، فتصير إطاراً إديولوجياً لليسار المغربي. وينضم إليها المناضل الشيوعي أبراهام السرفاتي.

لقد وجد جيل الاستقلالات، المرتبطُ وثيق الارتباط بالأحزاب الوطنية، نفسَه وقد تجاوزه أبناؤه المحتجون الجدُد، وصاروا يزدادون ابتعاداً عن [النزعة] الوطنية. إنه جيل يفوق السابقَ انفتاحاً من الناحية الاجتماعية، بفضل السياسة المدرسية التي استُنت بعد سنة 1945، ثم في زمن الاستقلال، وأخذت تظهر فيه بعض العناصر الثورية. فهذا فصيل أول قد خرج من صُلب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (عبد الصمد بلكبير، وأحمد حرزني، وامحمد الطالبي*...) قد أنشأ سنة 1968 الحركةَ اليسارية المسمّاة «23 مارس»، استلهاماً من التمرد الذي قام في 23 مارس 1965.

ثم أخذ اليساريون يعدّون العدة للاستيلاء على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. فلما كان مؤتمره الثالث عشر، في صيف 1969، أفلحت مجموعة فاس، بزعامة ع. الدرقاوي، في الارتقاء إلى

---

* - *situationnaire*
* - *Souffles*

* - المقصود الحبيب الطالب!

أبراهام السرفاتي

ولد أبراهام السرفاتي سنة 1926، بالدار البيضاء، لأسرة يهودية من البورجوازية الطنجية. تابع دراساته الابتدائية والثانوية بثانوية ليوطي بالدار البيضاء. حصل على شهادتين للباكالوريا في الرياضيات وفي الفلسفة سنة 1943. التحق بشعبة الرياضيات المتخصصة بالثانوية نفسها. انخرط سنة 1944 في صفوف الشبيبة الشيوعية المغربية. التحق، سنة 1945، بمدرسة المناجم بباريس، بصفة التلميذ الأجنبي. وانخرط في الحزب الشيوعي الفرنسي. تخرج مهندساً للمناجم، فعاد إلى المغرب سنة 1949، ليتولى تسيير ورش منجمي في الأطلس الكبير. لكنه لم يلبث أن استقال، ليلتحق، في مطلع 1950، بالعمل السري ضمن الحزب الشيوعي المغربي. اعتقل في أبريل 1950، ثم في شتنبر 1952، وتعرض للتعذيب. أبعد إلى فرنسا في دجنبر 1952، وبدعوى أنه أجنبي، لأن والده، اليهودي المغربي، حامل للجنسية البرازيلية.

ناضل، في الفترة من 1952 إلى 1956، في باريس من أجل استقلال المغرب. فلما عاد إلى البلاد، في يونيو 1956، عمل بمصلحة المناجم. ثم أصبح مديراً للمناجم ابتداء من يناير 1959، فوضع قانون العامل المنجمي، تحت إشراف عبد الرحيم بوعبيد. وعمل، في الفترة من 1960 إلى 1980، ملحقاً بإدارة البحث والتنمية التابعة للمكتب الشريف للفوسفاط. ثم طرد من الوزارة، في نونبر 1968، لانحياشه إلى جانب المنجميين المضربين في خريبكة. اشتغل بالتدريس في المدرسة المحمدية للمهندسين في الرباط، وأصبح مديراً للدراسات بها سنة 1971.

انضم في مطلع 1968 إلى المجلة الماركسية «أنفاس»، التي أطلقها الشاعر عبد اللطيف اللعبي، وأصبح من أعضائها الفاعلين. انفصل عن الحزب الشيوعي المغربي، في غشت 1970، وشارك في تأسيس المنظمة السرية اليسارية «إلى الأمام».

اعتقل السرفاتي سنة 1972، وتعرض للتنكيل، ثم أفرج عنه، بعد شهر، بضغط من احتجاج الطلاب. انتقل إلى العمل السري، فكان اعتقاله في 1974، وتعرض، طوال شهور عديدة، للتعذيب في المعتقل الرهيب درب مولاي الشريف. ادين، ومعه 139 من رفاقه في منطمة «إلى الإمام»، بالسجن المؤبد في محاكمة الدار البيضاء، مطلع سنة 1977، بتهمة «المس بأمن الدولة». وكانت أفدح التهم الموجهة إليه إنكاره مغربية الصحراء.

وبعد الإفراج عن نيلسون مانديلا، أصبح السرفاتي يعتبر أقدم معتقل سياسي في إفريقيا. وقد كان للضغط الدولي مفعول في الإفراج عنه، وهو في حالة صحية متدهورة، في 13 شتنبر 1991. فتم إبعاده، مرة أخرى عن المغرب، بزعم أنه برازيلي. فالتجأ إلى باريس؛ حيث تقيم زوجته كريستين دور، التي اقترن بها من داخل السجن سنة 1986، وابنه. فاشتغل بالتدريس في جامعة باريس الثالثة، حتى سنة 1994. ثم رغب في العودة من منفاه في العاصمة الفرنسية، ليقضي آخر أيامه في المغرب، فأذن له محمد السادس بالعودة في 30 شتنبر 1999. وتلقاه المغاربة باستقبال حاشد. عين مستشاراً تقنياً في قطاع النفط سنة 2000.

أبراهام السرفاتي، وهو المناضل «اليهودي العربي»، لا يتنكر لمعاركه التي خاضها في الماضي ضد الصهيونية، وفي سبيل الأممية، وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

إدارته. وقام لهم حبيب المالكي سنداً في دار المغرب بباريس. فلما تولى [محمد] لخصاصي إدارة المنظمة، صارت تعتمل فوراناً. وقام المحتجون على حزب التحرر والاشتراكية (الحزب الشيوعي سابقاً)، خاصةً منهم إدريس بنزكري وفؤاد الهلالي في 1970 بتأسيس الحركة اليسارية «إلى الأمام».

صار أعضاء منظمتي «23 مارس» و«إلى الأمام» «جبهويين»؛ أي جبهة الطلبة الماركسيين اللينيين. فقد تأسست الحركة الماركسية اللينينية المغربية سنة 1970، وما عتم فصيلها المسمّى «خدمة الشعب» أن انشق عنها في سنة 1971. وقامت الحركة تدين «النزعة الإصلاحية» لدى الأحزاب الرسمية، وتعتبر نفسَها «طليعة الجماهير الشعبية»، وعليها تقع مهمة الإعداد للثورة. وقد جعلت أول مرحلة في عملها الاستيلاءَ على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. ففي عشية المؤتمر الرابع عشر لهذه المنظمة، المنعقد في 1971، اجتمع ع. الدرقاوي، وع. بلكبير وعبد العزيز المنبهي للاتفاق على خطة لتحقيق هذه الغاية. وقد أسفر المؤتمر عن استيلاء اليساريين على إدارة الاتحاد، وارتقاء الطيِّب بناني إلى رئاسته. لكن القمع لم يلبث أن وقع على هذه الحركة في يونيو 1971، فقضى عليها بالتحول إلى السرية.

5- ابتهاج اقتصادي وهناء في الرباط

لم يكن للنشاط السياسي المحموم في الأوراش التي رافقت أزمة التعليم، ولا كان لحالة الاستثناء أن تمنع المغرب وعاصمتَه أن ينعما بأزهى الأوقات منذ الاستقلال. فلقد عادت الوضعية الاقتصادية إلى الاستقرار ابتداءً من سنة 1968، مشيعة روح الزهو والمرح في نفوس النخب، والقصر وشبيبة الأسر المتحكمة في السلطة.

وجاء المخطط الخمسي لسنة 1968، بعد عقد [من الاستقلال]، ليترجم إرادة القصر لتقويم الوضعية. فلقد وجد الملك من اللازم

إشراك الدولة في مواكبة النمو القوي في السكان (الذين صاروا يعرفون زيادة بمليونيْن في كل خمس سنوات؛ ما رفع أعدادهم إلى 15 مليوناً في سنة 1970)، من دون التخلي عن الليبرالية الرسمية. وانخرط الحسن الثاني في بناء السدود (أعلِن عن انطلاق الشطر الأول منها في سنة 1967 لبناء ستة سدود)، ليكون فيها دفع للقطاع الفلاحي وقطاع البناء، وهما أكبر قطاعيْن لتشغيل اليد العاملة.

وجِّهت الفلاحة نحو التصدير. وسخِّرت أفضل الأراضي التي بأيدي كبار الملاك وبيد الدولة لزراعة الحوامض، وبعض الفلاحات لتسويقية (كالشمندر). فصارت تُجعل لها الأولوية في السقي (لتنتقل من 65 000 هـ في سنة 1965 إلى حوالي 800 000 هـ في سنة 1980). وخُصَّ قطاع الفوسفاط، كذلك، بالاستثمارات، ابتداء من سنة 1965، من أجل [معالجته] داخل المغرب، للرفع من قيمته. وأعطيت الانطلاقة لمخطط لبناء الفنادق وتجديدها، نشدانا للرفع من أعداد السياح (فقد تحقق للمغرب 1 مليون سائح أجنبي في سنة 1972)، ناهيك عن بعض المشاريع الداخلة في الصناعة الخفيفة (الصناعة الغذائية).

ولقد تحققت للمغرب، في الفترة من 1968 إلى 1972، استثمارات بقيمة 12 مليار درهم في سياق دولي مساعد؛ تميز، على الصعيد العالمي، بارتفاع أسعار المواد الخام (الفوسفاط، والحوامض، والأسماك...) . ومكن تسارع وتيرة التضخم العالمي للمغرب أن يستفيد من القروض بأزهد الفوائد، وبنسب فائدة سلبية. وقد [كان] المغرب بلداً قليل استدانة. ولقد آتى المخطط [الخماسي] أكله مترجماً في نمو سنوي بلغ 5,6% (غانياج، 1994)، بما يدل على ثراء حقيقي.

بيد أن هذا الابتهاج النسبي لم يستفد منه غير قلة قليلة. فقد كان رجال الأعمال، والوزراء، والوسطاء، وكبار الموظفين وأوساط رجال الأعمال الأجانب هم أكبر المستفيدين من هذا النمو، وأما خريجو الجامعة فلم يعد عليهم بشيء.

لقد خيِّل إلى الملك أنه أدرك سبيل الرخاء، فصار يحيا داخل قصره حياة من الترف ظهرت تجلياتها في الرباط وأماكن المتع في سائر أنحاء البلاد. وانتشرت عادات اللباس الغربية في عاصمة كانت، إلى خمس عشرة سنة قبلُ، تتحجب الغالبية العظمى من نسائها. وصارت شبيبة الأسر التي بأيديها السلطة تحيا في طيش واستهتار، وفي ما يشبه القصوف الدائم، وباتت تكثر من التردد على أوروبا للتبضع (سميث، 1999). وفاضت الشامپانيا والويسكي في عاصمة باتت أخلاق القصر فيها في غاية الانحلال والتهتك، تحت أنظار مستنكِرة من رأي عام إسلامي مهمش، وضباط أمازيغ ينظرون بسخط إلى هذا الانحطاط، ويخشون تأثيره على أبنائهم. لقد صار المغرب، يومذاك، إلى أشبه بالوضعية التي كانت في طهران؛ حيث عمَّ الفساد حتى صار نظاماً قائماً بذاته.

6- محاولة الانقلاب الأولى (1971) تهز أركان النظام

اندلعت، في الفترة من يناير إلى ماي 1970، سلسة إضرابات، أخرجت الملك من السكون إلى الحركة. فقام بإقالة وزيره في التعليم، أ.ر. اكديرة، وسعى إلى تسوية المسألة المدرسية (فرأس ندوة إفران في مارس، وهي التي كان الهدف منها تفعيل المبادئ الكبرى للسياسة

المدرسية لسنة 1956). ثم حاول الخروج من الأزمة بواسطة عملية دستورية. ففي 7 يوليوز 1970، أعلن عن انتهاء حالة الاستثناء، وعرض للتصويت دستوراً ثانياً ذا إهاب ديمقراطي (بلغتْ نسبة التصويت له بالقبول 98,85%).

وما مرت بضعة أيام، حتى انبعثت الحياة السياسية من فتورها، استعداداً للانتخابات التشريعية، التي أجريت في شهر غشت من تلك السنة. وتولى أوفقير الإشراف على إعادة تنظيم الحياة الحزبية، ومراقبة المشهد السياسي، ليكون في صورة مقبولة من القصر.

وفي غشت 1970، تأسس حزب [كذا!] من أقصى اليسار، باسم «إلى الأمام»، فتم التضييق عليه بتأسيس أول حزب [كذا!] إسلامي مغربي؛ ذلك هو «الشبيبة الإسلامية» بزعامة عبد الكريم مطيع وإبراهيم كمال. وفي الوقت نفسه، صارت أحزاب الحركة الوطنية إلى تقارب في ما بينها، بإنشائها كتلة وطنية. بيد أن البرلمان المنتخب لم يعد النظر في التوازن المؤسسي المتحور حول القصر. فقد بقيت الحكومة يرأسها الاستقلالي أحمد العراقي، الأستاذ والطبيب الفاسي الثري، الذي بقي في منصب الوزير الأول منذ [7] أكتوبر 1969*.

لكن الحقيقة أن شيئاً لم يتغيَّر. وظل الفساد والقمع ضاربين أطنابهما في البلاد. وفي يونيو 1971، تم إفشال مؤامرة جديدة، سميت «بعثية». ثم حدث بُعيْدها الانقلاب الأول.

* - (هـ. م) تولى أحمد العراقي الوزارة الأولى من 7 أكتوبر 1969 إلى 4 غشت 1971. فقد استقال من هذا المنصب على أثر أحداث الصخيرات. راجع عبد السلام البكاري، دليل **تاريخ الأحداث وتعاقب الحكومات بالمغرب 1955-2001**، الرباط، 2002، ص. 148.

كان متبدأ التدبير لمؤامرة الصخيرات الإقالة التي تعرض لها الجنرال المذبوح من المنصب الذي كان يشغله داخل القصر الملكي، في قضية فساد كبيرة، وإن لم ينزل به من عقاب فيها*. فقرّر أن يزيح الملك، من أجل «تطهير دولة فسدت من الرأس» (ورد عند سميث، 1999). فتحالف وصهره الليوتنون-كولونيل امحمّد اعبابو، الضابط الشاب الطموح، الذي لم يكن يتجاوز الثانية والثلاثين من العمر، فأمده بعون من 1 400 من تلاميذ مدرسة أهرمومو. وفي 10 يوليوز 1971، هاجم هؤلاء التلاميذ القصر الملكي في الصخيرات، التي تبعد بنحو عشرين كيلومتراً إلى الجنوب من الرباط، على ساحل البحر؛ حيث كان حوالي ألف من ضيف يشاركون الملك الاحتفال الباذخَ بعيد ميلاده. فقتِل ستون من الضيوف. لكن الملك أفلح في الإفلات، بأعجوبة، من الموت. ولم تكد تمضي ساعات معدودة، حتى تمكن أوفقير، بما قلّد، يومها، من سلطات مدنية وعسكرية واسعة، من إحكام السيطرة على الأوضاع داخل العاصمة.

ثم عاد النظام ليعمَّ المغرب من جديد، بعد ساعات من الفوضى. لكن الصدمة كانت رهيبة. فقد أوشك العرش الملكي يسقط في غير ما اكتراث من السكان. بل حدث ما هو أسوأ؛ فقد خرج الشبان في

* -(هـ.م) كتب الحسن الثاني: «لقد كان المذبوح في عام 1971 مدير ديواني العسكري، ولم يكن لائقا بهذا المنصب، وكنت أريد أن اتخلى عنه، ولم يكن يجهل ذلك، ولسوء حظنا جميعا كان من حوله ضابطان لا يستأهلان كبير احترام ولا يتمتعان به، هما الليوتنان كولونيل محمد عبابو مدير مدرسة ضباط الصف في هرمومو، والكولونيل العربي الشلواطي العامل السابق على إقليم وجدة، والذي كان بسبب تعاطيه الرشوة قد نقل إلى المكتب الثالث (مكتب الإسكان) في القيادة العامة»، **التحدي**، م. ذ.، ص. 254.

مظاهرات فرحة وابتهاج (سانتوشي، 1985). وبدأ التساؤل بشأن الجيش، بما هو العمود الفقري للنظام؛ فقد كان الضباط السامون في قيادة الأركان من الضالعين في الانقلاب. ودعي أوفقير، من قبَل الملك، فعاين تنفيذ الإعدام في 10 من الضباط السامين، كانوا أَصدقاء له من أمد طويل (بينهم 4 جنرالات أمازيغ). ثم كان أن عيِّن في ذلك الخضم، في يوم 6 غشت، وزيراً للدفاع ورئيساً لهيئة أركان القوات المسلحة الملكية، ضمن حكومة كريم العمراني. وفي أواخر سنة 1971، تم تعليق البرلمان الذي انتخِب سنة 1970، في انتظار إصلاح دستوري.

في تلك الأثناء، مثُل التلاميذ الناجون أمام المحكمة العسكرية، التي حكمت عليهم بالسجن مدداً شديدة التفاوت، حسب درجة ضلوعهم، المفترَض أو الثابت، في الانقلاب. واختير بينهم أربعون*، بطريق الاعتباط، فأرسِلوا، في [7 مارس] 1973، إلى معتقل الموت بتزمامرت، في المنطقة الشرقية. ليقبعوا هناك، إلى أن يكون فيه هلاكهم. وقد كان الموت مآل نصفهم (المرزوقي، 2001).

7 - هل بات الوقت مواتياً للمعارضات؟

منذ أن كان اختفاء بن بركة، وإعلان حالة الاستثناء، والفقيه البصري يكدُّ في البحث عن العون من الدول الأجنبية لدعم حزب

* - (هـ.م) بل ثمانية وخمسون! راجع أحمد المرزوقي، **تزممارت، الزنزانة رقم 10**، نشر طارق، الدار البيضاء، 2003، ص. 69.

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وانتشاله من الضعف الذي تردى إليه. ولقد آمن الفقيه بأن اللعبة السياسية التي يتحكم فيها المخزن لا تترك له من سبيل أو متنفس، فعقد العزم على قلب النظام بالقوة. فجد التشجيع من الجزائر على عهد بومدين، وحصل منها على الدعم اللوجيستي والنصح والتوجيه، حتى لقد خيِّل إليه أنه عاد إلى زمن المقاومة الحضرية (بلوشي، 2002). وقد يكون حاول أن يسلِّل عدة مرات إلى المغرب بقواته القليلة، التي لقيت التدريب في سوريا وفي وهران، لمهاجمة النظام. وصورت المخابرات المغربية المؤامرة العسكرية التي وقعت في يونيو 1971 على أنها واحدةٌ من تلك المحاولات، والحال أنه قد حدثت قبلها محاولاتٌ أخرى معدودة في حروب العصابات في الدار البيضاء في 1969-1970 (بنونة، 2002).

لقد صار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى ضعفٍ، بفعل القمع الذي وقع عليه طوال هذه الفترة. فقد مُنعت صحافته، واعتُقِل 193 من مناضليه في 1969؛ وقدموا إلى العدالة بتهمة «المس بأمن الدولة»، وكان بينهم سعيد بونعيلات، وبن موسى، والحبيب الفرقاني، وأحمد بنجلون ومحمد اليازغي. انطلقت أطوار تلك المحاكمة في 14 نونبر بمراكش، وتولى ع. بوعبيد الدفاع عن المتهمين.

كانت هذه العملية فاتحة لما سمي «سنوات الرصاص»، وقد كانت حلقة طويلة من الاختطافات، وصنوف التعذيب، والمحاكمات الطويلة، وأحكام السجن بملايين السنين، ظل يتكبدها، حتى منتصف الثمانينيات، مناضلو المعارضة والمشاركون في الانقلابات. وفي خريف 1971، تم النطق بخمسة أحكام إعدام في قضية المؤامرة

البعثية (نفّذت في س. بونعيلات وبن موسى، و3 أحكام غيابية)، زيادة إلى 6 أحكام بالسجن المؤبد. وتم الإفراج عن م. اليازغي وخمسين من أطر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لغياب الأدلة. لكنه حكم يظل، مع ذلك، معتدلاً، بالمقارنة مع ما جاء في مرافعات الادعاء العام (سانتوشي، 1985) : فيما كان الجيش يفقد من نفوذه وحظوته، صار الملك يسعى إلى التقرب من المعارضة السياسية.

ربما كان انقلاب الصخيرات مفاجأة عظيمة للجناح المسلح الذي يتزعمه م. البصري من الخارج. فلقد تنبَّه إلى أن عداءه للنظام يشاركه فيه أولئك أنفسهم الذين تقع عليهم مهمة حمايته والدفاع عنه. ثم صار اوفقير، بعد ما حدث في الصخيرات، يعرب عن تأييده لإحداث تغيير جذري للسياسة [المغربية]. ووجد البصري السياق ملائماً [لهذا الأمر]، وتوسم أنه قد بات في مقدوره أن يشرع في تدريب زعماء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عليه. وقد يكون اتفق وأوفقير على قلب النظام (حسْب ما تفيدنا رسالة م. البصري المؤرخة في 1974، سميث، «ملحق»، 2002). وزادت الأحداث التي شهدتها سنة 1972 الفقيهَ عزماً وإصراراً (النسبة الديكتاتورية للتصويت بالموافقة على ثالث دستور [في 1 مارس 1972]، وتأجيل الانتخابات التشريعية في 30 أبريل...)*.

وعلى أساس من هذا التحالف السري، الذي لقي التأييد والعون من أحد مستشاري الملك، قد يكون جرى الإعداد لمؤامرة جديدة كانت فيها مهاجمة طائرة البوينغ الملكية.

* - (هـ.م) كتب الحسن الثاني : «وقد توجهنا بصراحة إلى الشعب في فاتح مارس 1972، فأعطانا ثقته بأكثرية 910 434 4 صوتا اقترعوا بالموافقة على دستورنا الجديد، في حين عارضه 737 55 ناخبا»، **التحدي**، م. ذ. ص. 134.

8 - محاولة الانقلاب الثانية تقطع رأس الجيش

كان الجنرال أوفقير والكولونيل أمقران هما المدبّران لمحاولة الانقلاب العسكري الثانية، التي جرت في 16 غشت 1972، تلك المحاولة التي صارت تُعرَف بالاعتداء على البوينغ (سميث، 1999). فقد قام هذان الضابطان بمحاولتهما، بالاستلهام من حركة «الضباط الأحرار»، الذين قاموا بإسقاط الملكية في مصر (1954)، ثم في ليبيا (1969). ولا يبعد أن يكونا لقيا التأييد والمساندة من نشطاء حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذين كانوا يؤملون في تسخير الضباط لتصفية الملك، تمهيداً للتخلص من أوفقير، الذي يعتبرونه المسؤولَ عن مقتل بن بركة.

ففي 16 غشت 1972، كان الحسن الثاني وحاشيته (وبينهم أخوه مولاي عبد الله والجنرال أحمد الدليمي) في طريق العودة من باريس، عبر برشلونة - على متن طائرة بوينغ 747. فكان أن هوجمت الطائرة الملكية من طائرات مطاردة تابعة للجيش المغربي، في سماء تطوان، شمالي المغرب. لكن أخفقت الطائرات المطاردة، التي أقلعت من القنيطرة، في إصابة هدفها، لما لا ندري من الأسباب (ربما كان رصاصها فارغاً). وأفلحت طائرة البوينغ في الهبوط بمطار الرباط-سلا. فهوجم المطار بالرشاشات. ثم هوجم القصر الملكي في الرباط. لكن الملك نجا، وصار في حمى من طالبيه. وقد أسفرت هذه المؤامرة عن سقوط 10 قتلى و45 جريحاً. لكنها منيت بالفشل. ولم يفت الصحافة أن تحْمد للبركة الملكية أن كتبت النجاة للملك من اعتداء ثان. ووشّحت الطائرة وصدر قبطانها ([محمد] القباج).

أعلنت وكالة الأنباء الرسمية (وكالة المغرب العربي للأنباء)، في صباح يوم 17 غشت 1972 نبأ «انتحار» الجنرال أوفقير، ووصفته بالانتحار بـ «الولائي». وما أن تمكنت السلطة، بعد أيام قلائل، من استعادة التحكم في الأوضاع، حتى عادت لتحرف تلك الصفة فتجعله «انتحاراً خيانياً». وعقد الملك، في يوم 21 غشت، ندوة صحافية، بسَط فيها النوايا الماكياڤيلية التي كانت تحرك «الجنرال الخائن». وذلك كان أول فصل في الأسطورة السوداء التي ستُحاك من حول أوفقير*. فلقد انبرت الدعاية الرسمية تعريضاً به وتشنيعاً، لما يقرب ربع قرن. ثم كان أن تعرَّضت زوجته وأبناؤه الستة، بأمر من الملك، للاختطاف، والتغيبب ثمانية عشر عاماً (ف. أوفقير، 2000). وأما «الطيارون» فقد انتهت محاكمتهم في 7 نونبر 1972. وقضت بالإعدام على أحد عشر منهم (بينهم أمقران واكويرة)، وقضت على 32 آخرين بالسجن مدداً تتراوح بين ثلاث سنوات وعشرين سنة. وتم نقل المحكوم عليهم بأكثر من ثلاث سنوات، في 16 غشت 1973، إلى معتقل تزمامرت، ليودعوا برفقة المدانين في انقلاب الصخيرات؛ حيث سيمضون ثمانية عشر عاماً.

لقد شكل الاعتداء على البوينغ، بما ترتب عنه من عواقب، منعطفاً حاسماً. فقد كان ذلك الاعتداء، من الناحية السياسية،

---

* - (هـ.م) قال الحسن الثاني: «أوفقير [...] تخيل أن الأمور ستجري على النحو التالي: أما وأني كنت ذهبت ضحية مؤامرة جوية غامضة (وارثي لشركائه في الجريمة الذين كانوا سيُصفون لامحالة)، فإن الجنرال أوفقير سينادي بنفسه نتيجة لذلك «وصياً على العرش - وزيراً» في انتظار أن يبلغ ولي العهد الفتي ابني سن الرشد، وهذا ما يفسر كذلك العناية التي بذلها أوفقير في الامر بقصف منزل أخي الأمير مولاي عبد الله بالقنابل، ورشه بالرشاشات بعد ظهر 16 غشت»، **التحدي**، م. ذ.، ص. 265.

فرصة لتيار الرباط، الذي اءتلف، في 30 يوليوز، من حول ع. بوعبيد من المناضلين الشبان في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ليتحوّل عن مهامه القتالية، ويطالب بوضع دستور للبلاد. وأما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فقد تنبهت الملكية إلى وجوب تقوية ركيزتها الاقتصادية. وتعين عليها أن تقوّي الأساس الاقتصادي للرأسماليين، وملاك الأراضي، والعسكريين والأطر العليا الإدارية، لدفعهم إلى التكافل مع النظام والذود عن مصيره.

لقد بات يتحتم على الملكية أن تعيد النظر في هيكل النظام نفسه. وتعيّن عليها أن تحيّد القوات المسلحة الملكية. وأوكلت قيادتها، يومها، إلى الدليمي، وجددت أركانها، بما صارت تلحق بها من الضباط المنحدرين من الأسر المخزنية العريقة.

V

نهاية مبرمجة للنظام؟

(1972 - 1975)

1 - زمن الدليمي

لقد هزَّ الاعتداء على طائرة البوينغ أركان نظام السلطة المغربية برمته. ولئن كتِبت النجاة للمؤسسة الملكية وشخص الملك، فإن الملاحظين اتفقوا [يومها] على اعتقادٍ بأن أيام الملكية في المغرب باتت معدودة.

أبقي على الحكومة برئاسة رجل الأعمال كـ. العمراني. وكان وزير الداخلية م. بنهيمة هو الذي روى للتلفزة، في 18 غشت 1972، خيانة أوفقير. بيد أن هذه الحكومة نالها الاختلال بفعل اختفاء وزير الدفاع عنها؛ فتولى الملك بنفسه هذه الوظيفة. ولم يفلح الهدوء الظاهر - الذي صار، بصمت المغاربة خلال تلك الأحداث، هدوءاً ثقيلاً - في حجب فداحة الشرخ الواقع [في النظام]. وصار لزاماً أن يُعاد بناء الملكية، ليتسنى لها البقاء. فكان أمام الملك خياران اثنان؛ إما أن يتشبَّث بالنظام القائم يومئذ، وهو نظامٌ قُطْباه القمع والفساد، أو يدعو المعارضة السياسية [للتحول] إلى الليبرالية. والحقيقة أن الحسن الثاني لم يختر حقاً. فقد وجَّه في 20 غشت 1972 نداءً إلى

القوى الحية في الأمة، بدا، في ظاهره كأنه يدٌ ممدودة إليها؛ وما كان إلا تهديداً ووعيداً؛ فهو لم يتورع عن القول إنه على استعداد «للقضاء على ثلث السكان لإنقاذ الثلثين» (جرياً على المذهب المالكي).

اقتضت مواصلة القمع، كذلك، إيجادَ بدائل، لإبقاء الجيش تحت المراقبة، مع إحداث مجال للتوسع له، وخلْق سلطات مضادة من شأنها أن تقضي على كل نزوع [داخله] إلى قلب النظام. فهذا أدى إلى النيل من استقلالية الجيش. وعقد الحسن الثاني العزم على ما يريد. فكان خطابه إلى الضباط السامين الناجين من الانقلاب، في 19 غشت 1972، الذي أدان فيه العشائر والتكتلات التي صارت تتحكم في القوات المسلحة الملكية، وقرر أن يستأصلها. فكانت إقالة الجنرال إدريس بن عمر العلمي، وهو من أواخر الضباط الذين عملوا في صفوف الجيوش الاستعمارية. بيد أن المدبِّرين الثلاثة للانقلابين، الضباط اعبابو وأمقران واكويرة، الذين لم تكن أعمارهم تتجاوز الخامسةَ والثلاثين، إنما تلقوا تكوينهم بعد سنة 1956 (ج. واتربوري، 1975). فكان أن أسنِد، في إطار إعادة تنظيم الجيش، عددٌ من الوظائف (كتدبير خزين الذخيرة) إلى أطر مدنية من وزارة الداخلية.

ولقد أمكن للملك أن يجد، داخل الجيش، ضابطاً آخر يعول عليه؛ فليس له من انتساب أمازيغي، وقد كان اشترى منه وفاءه؛ ذلك هو الجنرال الدليمي، الذي كان يومها، في الثانية والأربعين من العمر. كان هذا الجنرال النشيط هو الأعلى رتبة بين سائر أفراد القوات المسلحة الملكية. ففي غداة الاعتداء على البوينغ، ألحقه الملك بخدمته، وعيَّنه مديراً للمساعدات العسكرية لجلالته.

أحمد الدليمي

ولد سنة 1930 بسيدي قاسم، لأسرة عربية تعود بأصولها إلى الصحراء. درس بثانوية مولاي يوسف. تخرج نقيباً من المدرسة العسكرية لدار البيضا بمكناس. خاض في 1955، تدريباً في مدرسة الاسلحة بسان مايكسن. انخرط الضابط الشاب في الجيش الفرنسي، سنة 1956، في القوات المسلحة الملكية. شارك سنة 1957 في العملية الموجهة ضد عدي وبيهي، يتبوأ مكانة خاصة لدى مولاي الحسن. وشارك، بعدئذ، في العمليات الموجهة ضد الريف تحت إمرة أوفقير، فكانت تلك بدايةَ صداقة طويلة بين الرجلين. وعلى أثر زواج مجهض، ألحق المهانة بأحد اقرباء الملك، نقله هذا الأخير إلى فاس. وعند وفاة الملك، أعيد الدليمي إلى الرباط من طرف أوفقير، الذي ادخله في الاستخبارات العسكرية. تزوج بزهرة بوسلهام، ابنة رئيس المصالح السرية، وزوّجت أختها من أحد الضباط المقربين إلى أوفقير.

تولى القائد الدليمي إدارة الكاب 1، في غشت 1964، تحت الأوامر المباشرة لأوفقير. ثم أصبح مديراً مساعداً لأمن الدولة، فصار الساعد الأيمن لأوفقير، والمنفذ لأحط المهام. قام بتفكيك المؤامرات التي توالت في الفترة بين 1960 و1965، وسعى إلى القضاء على المعارضين الاشداء (بن بركة، وشيخ العرب، والفقيه البصري...). جعلته طبيعة أنشطته كثير التردد على إسرائيل (فكان المخاطب الرسمي للموساد ابتداء من سنة 1963).

الدليمي رجل طموح، عنيف، شديد الغضب. يصفه أقرباؤه بأنه ذكي، وشجاع، محب للنساء والسلطة، والمال والكحول. وقد كان أوفقير يعده خليفة له.

من المحتمل أن يكون الدليمي شارك في اغتيال بن بركة. وقد اتهم بهذه الجريمة، فرد بعمل استعراضي؛ إذ ذهب إلى فرنسا ليسلم نفسه إلى العدالة. فأمضى ثمانية عشر

شهراً في الحبس الاحتياطي، قبل أن يفرّج عنه لغياب الأدلة في يونيو 1967. فلما عاد إلى المغرب، رقاه الملك إلى رتبة مقدم، وأدخله في ديوانه العسكري، ثم أصبح مديراً لها. وقد أكد، وقتها، انه الرجل الأغنى في المغرب، بما جمع من أموال ودخول، على خلاف أوفقير. ولاه الحسن الثاني سنة 1970، الإدارة العامة للأمن الوطني؛ حيث افتضح أنه كان شديد الارتشاء. وقد قام الدليمي، بتواطؤ مع الحسن الثاني، بتجريد أوفقير من سلطته.

ازدادت علاقات الدليمي بأوفقير (كالعلاقات بين زوجتيهما) تردياً. ومن المحتمل أن يكون أوفقير سعى، بعد فشل الانقلاب الأول، إلى تصفية الحسن الثاني، ومعه نظام الدليمي برمته. وقد كان الدليمي في 16 غشت 1972، على متن طائرة البوينغ، رفقة الملك، فرقّاه على الفور.

ظل الدليمي، طوال عشر سنوات، أحد الأعمدة التي يرتكز عليها النظام. وعندما تم حل الكاب 1 في أواخر مارس 1973، أصبح مديراً للديرية العامة للوثائق والمستندات، مصلحة الاستخبارات المغربية). وفي سنة 1974، كلف بقضية الصحراء، وأصبح، ابتداء من حرب 1975، قائداً لقطاع الجنوب. لقد صار الدليمي، من هذا المنصب، وبخبرته الاستراتيجية، هو المنقذ للنظام.

يُرجَّح أنه كان ضالعاً في مؤامرة ثالثة. وقد يكون اغتيل في يوم 25 يناير 1983 بواسطة شاحنة صهريج في حدائق النخيل بمراكش. ومع ذلك فقد أقيمت له جنازة باذخة، ودفن بمقبرة الشهداء في الرباط. غير أن فاطمة أوفقير ذكرت لصحيفة «**لونوفيل أوبسرفاتور**» أنه بقي على قيد الحياة خمس سنوات إلى ما بعد 1983، بين أيدي السلطات.

لقد عيّن رئيس الكاب 1 السابق على رأس الأمن الملكي (فجعل صهره الجنرال الصفريوي على رأس رجال الحرس الملكي وعددهم 500 1)، مع البقاء على وفائه لعالم المخابرات. والحال أن السياق العام انطبع، غداة الانقلابين، بالقمع الشديد، ما جعل الكاب 1 يصير يضطلع بدور أساسي. فلقد أفشل، في مارس 1973، عملية مولاي بوعزة (انظر ما يقبل، ص. 122). ثم جاءت من بعده المديرية العامة للوثائق والمستندات وإدارة مراقبة التراب، فشنتا حرباً طاحنة على الفروع الدولية لليسار الثوري. ثم كان إطلاق قضية الصحراء في سنة 1974، فزادت الكولونيل [الدليمي] قوةً على قوة.

2-حظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والقضاء على الجامعة

لقد بدا للاتحاد الوطني لطلبة المغرب أن النظام بات، بعد محاولتي الانقلاب، آيلاً للسقوط. فتوالت الإضرابات في الثانويات وفي الجامعات، زادتها اتقاداً أولى الاعتقالات التي وقعت على الطلبة (وبينهم رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، م. لخصاصي). وقامت السلطات، في يناير 1971، بإغلاق بعض المؤسسات [التعليمية] لإنهاء الإضراب الطويل الذي شنه التلاميذ. ثم قامت، في شهر يوليوز، بإغلاق «بيت المغرب» في باريس. وتواصلت الإضرابات مع بداية الدخول المدرسي، تضامناً مع الطلاب المحكوم عليهم في محاكمة مراكش في شهر ماي من تلك السنة. ووقع الاعتقال

على مثقفين وأساتذة (ع. الدرقاوي، وع. اللعبي، وأ. السرفاتي وپ. پاسكون) في يناير، ثم في أبريل من سنة 1972، بهدف إنهاء الإضراب الذي طال أربعة أشهر، ووقف المظاهرات التي عمت شوارع الرباط. ثم لم تجد الحكومة بداً من الرضوخ، في 17 أبريل 1972، لمطالب الطلاب مقابل عودتهم إلى المدارس. وأكره بعض الطلاب والتلاميذ على الالتحاق بالجيش.

وانعقد المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب في 11 غشت 1972، ففجرت أشغاله في جلسات مغلقة. فاستقالت لجنته التنفيذية واستقال رئيسه، وانتخب فريقٌ جديد من الجبهوين، بزعامة عبد العزيز المنبهي. بيد أن هذا الأخير لم يلبث أن تعرض للاعتقال في 2 شتنبر بعده. ومنذ تلك اللحظة، صارت الإضرابات متواصلة تكاد لا تنقطع عن الجامعة. واعتُقِل الطلبة المغاربة الذين احتلوا السفارة المغربية في دمشق. وتعرض 100 من الطلاب، في شهر دجنبر، للطرد من الحي الجامعي، الجناح U في الرباط، وتعرضوا للاعقال. وفي وقت استئناف الدراسة، مطلعَ 1973، انطلق إضراب جديدٌ غير محدود عن الطعام، فتذرَّعت السلطات بموت أحد رجال الشرطة في حي يعقوب المنصور في الرباط، لتقوم بحظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في 24 يناير، وباشرت حملة اعتقالات جديدة [بين اعضائه].

واتخذت السلطات إجراءات قاصمة للقضاء نهائياً على الغليان الطلابي. فسنَّت خدمة مدنية من سنتيْن لتهدئة الطلاب، من القلق الذي بات يتأكلهم، بعد ما صاروا يرون من البطالة يكابدها

الخريجون سنة 1971، وكذلك لإبعاد العناصر المثيرة للاضطرابات.
وواصل المناضلون الجبهويون نشاطهم، لكنهم تعرضوا للاعتقال أفواجاً (كما حدث لأطر النقابة الوطنية للتلاميذ في مارس 1973). وأقيمت محاكمات كثيرة لهؤلاء الطلاب والمثقفين (محاكمة مجموعة 44 في غشت 1973 ومحاكمة مجموعة 139 في يناير 1976...)، زجت بهم في السجون لسنين عديدة.

وبالموازاة مع ذلك، تصدّت السلطة لإصلاح النظام التعليمي، بغيتها تقويض الأسس التي قام عليها الفكر النقدي، الذي قاد إلى تمرد الجامعة (ڤيرمورين، 2002). وقد سبق لها أن قامت في 1968 بإغلاق «معهد العلوم الاجتماعية» لعبد الكبير الخطيبي وپول پاسكون في الرباط. وقام الأستاذ عزيز الحبابي، عميد كلية الآداب في الرباط، بإغلاق شعبة الفلسفة باللغة الفرنسية فيها. وظهر الفكر الإسلامي، في صيغته الإديولوجية، في إهاب الفلسفة، بعد أن تعرضت للتعريب. كما جرى تعريب شُعب التاريخ والعلوم الإنسانية في 1973. فلما تولى حزب الاستقلال وزارة التربية الوطنية، في 1977، في شخص عز الدين العراقي، قام بتعريب التعليم برمته (الطوران الابتدائي والإعدادي)، وفتحت في الكلية سنة 1978 شعبة للدراسات الإسلامية.

فلما تم الترخيص من جديد، للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، داخل المغرب، في نونبر 1978، صار جيلٌ جديد يتولى مهمة إعادة بنائه، في إطار من التحكم المتزايد للإديولوجية الإسلاموية.

3 - محاولة للتمرد في الأطلس المتوسط

فيما كان السكان يستعدون للاحتفال بعيد العرش سنة 1973، تم التدبير لـ «مؤامرة» جديدة. فقد ظهرت مجموعات مسلحة في منطقتي الأطلس المتوسط والأطلس الكبير. وهاجم كوماندو مسلح ببنادق الكلاشنيكوف، في مولاي بوعزة، المركز الإداري، وقتل الحرس. واندلعت أعمال أخرى في كلميم، وفكيك، وتنغير، بالمنطقة الشرقية، وفي الأطلس الكبير. وانفجرت أربع قنابل في وجدة، وقنبلتان في الناظور، بمنطقة الريف.

قدمت تلك العناصر من الجزائر، وقد تكون تلقت التدريب في سوريا وفي وهران على قلب النظام [في المغرب]، في إطار الأنشطة الثورية التي دأب عليها الفقيه البصري. فمنذ أن أقيمت حالة الاستثناء، والكوماندوهات الكثيرة تخترق الحدود، فتقع في قبضة السلطات المغربية، التي تُخبَر بها مسبقاً. فقد توسَّم [مدبرو هذه الأعمال] من الانقلابين الأولين أن النظام كان على وشك أن ينهار، فصاروا يقيمون بؤراً للمقاومة في مناطق الانشقاق، جرياً على منوال حرب العصابات الماوية.

وقد بدا العصيان الذي اندلع في 3 مارس شيئاً مهولاً. أم هل تكون السلطات إنما هولت من تصوير تلك الأخطار لأجل أن تُنزل بالمدبرين للعصيان أشد العقاب؟ وهل تكون إنما افتعلت تلك العملية من جميع الوجوه، حسْب ما يلمح إليه البخاري؟ أم أن الأمر كان، بالفعل، تصعيداً للكفاح المسلح على النظام؟ وقيل إن

حوالي خمسين رجلاً، من جملة رجال [المقاومة] الـ 250 المتوزعين على التراب المغربي، قد تعرضوا للاعتقال من طرف قوات الأمن. فهل يكون آخرون لجأوا إلى الجزائر؟

لكن يبقى أن هذه المحاولة التمردية، التي صوّرتها السلطة على أنها «مؤامرة 3 مارس»، قد مكّنت من زعزعة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، خاصة «جناح الرباط» فيه بزعامة ع. بوعبيد، وأعضائه الشبان (واتربوري، 1975). فقد وقع الاعتقال على مآت المناضلين وقدّم 159 من المتهمين إلى المحكمة العسكرية للقنيطرة في 25 يونيو 1973، وكان بينهم عمر بنجلون، وم. اليازغي. ونوديَ على القائد السياسي والمحامي ع. بوعبيد للمثول أمام القاضي بصفة الشاهد. فصرّح بقوله : «إن بيننا من يتساءل أليست السبيل القانونية خاطئة، وأن العنف لا ينبغي أن يُرد عليه بالعنف»*. فكان الحكم بالإعدام على ستة عشر من المتهمين (نفّذ 5 منهم في الأول من شهر نونبر)، وتم الحكم على 15 آخرين، في 30 غشت 1973، بالسجن المؤبد.

كانت المؤامرة التي اندلعت في مولاي بوعزة آخر ما شهد المغرب من مؤامرات كبرى. وبانتهائها انتهى الطور العسكري الذي انخرط فيه قسمٌ من المعارضة يأتلف من حول الفقيه البصري. وبذلك تمت تصفية التركة الحركية لجيش التحرير المغربي. ثم إنه

---

* - (هـ.م) وقال كذلك : «إني عملت دائماً وبالضبط حتى لا يلجأ المغاربة كيفما كانوا وخاصة بين الشباب إلى العنف وهذه خطة حزبي»، راجع الموساوي العجلاوي، **من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي، 1959-1983**، 2001، ص. 180.

ابتداء من أواخر مارس 1973، تم تفكيك الكاب 1، لتحل محله مديرية الأمن الترابي DST (مصلحة لمحاربة التجسس)، والمديرية العامة للوثائق والمستندات DGED (مصلحة للتجسس)، إيذاناً ببداية مرحلة جديدة.

4 - عملية المغربة سنة 1973
تعزز القاعدة الاجتماعية للنظام

تمت المصادقة، في 2 مارس 1973 على ظهير يهدف إلى استعادة ما قدره 000 300 هكتار من الأراضي من أيدي المعمرين، بينها 000 260 بأيدي الفرنسيين (000 2 من ملاك الأراضي). وقد كانت الدولة المغربية استعادت 000 300 هكتار من الأراضي الداخلة في الاستعمار الرسمي (1963)، واشترت 000 350 هكتار من أصحابها بشروط جيِّدة، من جملة المليون هكتار المكونة لأراضي المعمرين *. فلقد بات يتعيَّن على الدولة المغربية، يومئذ، وقد انقضى أربعة عشر عاماً على الاستقلال، أن تضع نهاية للتركة الاستعمارية، من أجل تقوية جانب الأعيان القرويين؛ فهم الأساس الأشد وفاءً للنظام. وقد كان القرويون، في ذلك العهد، يشكلون نسبة 64% من ساكنة المغرب.

* - (هـ.م) كتب أحمد عسة : «وما أن جاء الثالث من مارس حتى خطا [الحسن الثاني] الخطوة الثالثة والأخيرة، إذ استرجع من المعمرين ما كانوا قد حصلوا عليه من أملاك الأفراد عن طريق الشراء، ووعد بالتعويض العادل عن طريق مفاوضات يجريها المغرب مع الحكومة الفرنسية (...) ما جعل الحكومة الفرنسية تعترف أن المغرب هو البلد الوحيد الذي دفع تعويضات عن أراضي استرجعها»، **المعجزة المغربية**، 1975، ص. 428.

وقامت المعارضة تطالب بإصلاح فلاحي، ورفضت منح تعويضات إلى المعمّرين (الذين حصلوا على تعويض متواضع من فرنسا). وأما جماهير القرويين البؤساء فكانت تؤمل أن تستعيد قسماً من أراضيها، وقد كانت من بين أغنى الأراضي في البلاد، ومنها تتم معظم التصديرات الفلاحية. وأما النظام فكان يرى في تلك العملية أشبه بذبح الدجاجة التي تبيض ذهباً، فلم يقبل بالانخراط في تلك السياسة. فقد كان يرى أن الأعيان القرويين وموظفي المخزن ينبغي أن يكونوا هم المستفيدون من هذه الأراضي. ولذلك أعلن الملك في خطابه ليوم 8 يوليوز عن عملية لتحويل [تلك الأراضي] (بما يوحي بأنها تجربة تدخل في «الاشتراكية الإسلامية» القائمة على التدبير الجماعي للأراضي). وحقيقة الأمر أن هذه الأراضي ستُلحَق بالمِلْك العمومي. ثم سيجري بيعها، ووهبُها للإدارة، أو وهبها برسم الاستغلال أو بصفة الأملاك الخاصة إلى الأطر الخديمة للنظام (وبينها بعض الضباط).

لكن السلطة كانت تريد، كذلك، أن تقوّي الأسس الاقتصادية للبورجوازية الحضرية؛ إذ ينبغي لهذه الأخيرة أن تزداد شعوراً بالتضامن مع النظام الذي يشكل أفضل ضمان لدوام أملاكها عليها. لذلك لم يتوان الماركسيون المغاربة، ومنهم الاقتصادي حبيب المالكي، عن تهديد «البورجوازية الكومبرادورية» (التي حلت محل الاقتصاد الأجنبي)، بتأميم أملاكها في حال قيام ثورة. وكانت السلطة تريد، كذلك، أن تخلق مناصب شغل لأجل الشبان

الذين صاروا يقبِلون على سوق العمل، فتضيق بهم الإدارة. وكان الأجانب لا يزالون يشغلون خمسة وعشرين ألف منصب تأطيري، بينها 20 000 يشغلها أشخاص من غير الحاصلين على شهادة الباكالوريا. فجاءت الظهائر والمراسيم الصادرة في مارس وماي 1973، تعلن انطلاق مغربة الأموال الأجنبية في التجارة والصناعة (دومو، 1987).

لم يكن الغرض تحويل الأموال الأجنبية إلى أملاك جماعية، بل كان الغرض تحويل الممتلكات الاقتصادية، التي كان ما يزيد عن 50% منها بأيدي الأجانب، إلى الرأسمال المغربي الخاص (عن طريق الصفقات الحرة). وقد همت هذه العملية 30% من الأموال الصناعية (مستثناة منها الصناعة الثقيلة)، و90% من الأموال الداخلة في القطاع الثالث (في ما عدا الصيدليات، والمكتبات والسياحة)، أي ما تعداده آلاف مؤلفة من المقاولات. ولم تستثن هذه المغربة المتدرجة الرأسمالَ الأجنبي؛ فقد صارت غالبية أعضاء المجالس الإدارية للأبناك وغالبية رؤسائها من المغاربة، لكن بعض المتعاملين المسخَّرين ظلوا يمكِّنون للرأسمال الأجنبي أن يظل له التحكم الفعلي. ولقد انتقل الرأسمال المغربي في قطاع الصناعة، من 18,5% إلى 55%.

وزاد هذا التحرير من التوسيع من نطاق الرأسمال العمومي: فقد صارت الشركات المالية الكبرى (البنك الوطني للإنماء الاقتصادي والصندوق الوطني للاستثمارات) تكتلات تسمح بتدبير الذمة المالية للدولة. كما أنها وسعت من القاعدة المالية

للبورجوازية. وقد صارت المعارضة تسخر من هذه العملية وتنعتها بـ «التعريقة»*؛ ذلك بأن كبار الملاك هم وحدهم اللذين صار في إمكانهم الاستدانة لشراء المقاولات أو المشاركة فيها. فقد تحكم الفاسيون في القطاع البنكي، فيما اتجه الشلوح (أمازيغ سوس) إلى الاستثمار في الصناعة التحويلية. وإذا عدد الأثرياء أصحاب المليارات في المغرب قد أضحى في سنة 1978 يقدر بـ 300 فرد. وصارت ست وثلاثون أسرة تتحكم في ثلثي رؤوس الأموال التي تمت مغربتها، وثلاثون أسرة تتحكم في ربع رؤوس الأموال [الموظفة في] القطاع الخاص (دومو، 1987).

5 - الفوسفاط المنقذ للنظام

أدت الحرب التي نشبت بين إسرائيل والعرب، في أكتوبر 1973، إلى تأزيم الاقتصاد العالمي، بفعل الصدمة النفطية الأولى. بيد أن هذا الحدث كان له، على المغرب، مثلما كان له على كثير من البلدان المنتجة للمواد الأولية، نتائج إيجابية. ذلك بأن الصدمة النفطية قد رافقها ارتفاع كبيرٌ في أسعار الفوسفاط؛ إذ انتقل سعر الطن منه من 13 إلى 63 دولاراً في أقل من سنة. والمغرب هو أول مصدر للفوسفاط في العالم. وأما الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط (الذي ليس المغرب من منتجيه)، إلى أربعة أضعاف، فلم يكن له من أثرٍ، في المدى القصير، على البلاد، لأن ما تستهلك منه قليل جداً (بسبب نقص التصنيع، وغياب التدفئة المنزلية

* - Larakisation

وقلة عدد السيارات؛ فلم تكن تتجاوز بضع عشرات الآلاف).
وعلى كل حال، فلم يكن للارتفاع الذي وقع في أسعار النفط أن ينتقص، بأي حال، من قيمة ذلك الارتفاع الذي تحقق لأسعار الفوسفاط [على البلاد].

لقد وجد المغرب في هذا الارتفاع الذي وقع في أسعار الفوسفاط وسيلة لتمويل مخطط خمسي رابع طموح (1973-1977)، وتسريع وتيرة النمو فيه. وعلاوة على ذلك، فقد بات المغرب، ابتداء من 13 غشت 1973، وبناء على توصية من البنك العالمي، يمتلك قانوناً للاستثمارات؛ لاجتذاب الاستثمارات المباشرة (بفضل التسهيلات المخولة لإعادة تحويل الأرباح، والإعفاءات الضريبية المتزايدة). وبدا أن هذا البلد، ذا الرأسمالية الريعية، الذي عانى من تخلف قاصم طوال سنوات الستينيات، قد أضحى مقبلاً على شيء من الازدهار.

وصار المغرب، في غضون سنوات معدودة، وقد امتلك صناعة خفيفة حقيقية، ولاسيما في مجال النسيج. وقد أدى «الاختيار الصناعي» الجديد الذي جاء به ذلك المخطط إلى الانتقال بالاستثمار الصناعي العمومي من 11% (خلال مخطط 72-68) إلى 21,7% من الميزانية. وجاء المخطط الجديد يشدد على استراتيجية التنمية بواسطة التصنيع عوضاً عن الاستراتيجية القائمة على الاستيراد، التي جرى إعمالها منذ المخطط الأول. كما جاء ينص على وجوب الارتفاع بالصناعة التصديرية (التي تستأثر بثلث الاستثمار العمومي). وتشكل هذه الصناعة 80% من

الصناعات الخفيفة (الصناعة الغذائية، والنسيج، والكيماويات)، وتلك استراتيجية مختلفة عن الاستراتيجية التي اتبعتها الجزائر (والقائمة على الصناعة الثقيلة).

وكانت النتيجة إيجابية؛ ذلك بأن المخطط الخمسي 73-77 قد حقق معدل نمو سنوياً قياسياً بلغ 7,3%. بيد أن البلاد استكانت إلى عادات سيئة. فقد عوّل المغرب على أن مداخيله من الفوسفاط ستظل مرتفعة على الدوام (والحال أن سعر الفوسفاط قد عاد لينخفض، ابتداء من سنة 1975، إلى النصف)، فإذا المغرب قد بات يستهلك فوق ما تسمح به وسائله. فهو يستورد المعدات التجهيزية اللازمة للتصنيع، كما يستورد المعدات الاستهلاكية (كالعربات). فإذا معدل التغطية يتراجع من 80% إلى 40% في مدة خمس سنوات. فهذا أدى إلى تفاقم الديون [على البلاد]. فقد كان في توافر البيترودولارات المبحوث لها عن توظيفات في أنحاء العالم، وفي الركود الاقتصادي الذي ران على بلدان الشمال، وفي معدلات الفائدة السلبية الحقيقية، كان في تلك العوامل كلها مشجعٌ لبلدان مثل المكسيك، وتونس والمغرب على الاستدانة.

لقد بات ما يزيد عن 50% من الاستثمار في المغرب سنة 1977 يتم تمويله بالاقتراض الخارجي. وانتقل معدل الاستدانة من 12% إلى 15%، وارتفع الدين المغربي من 1,3 مليار دولار في 1973 (أي ما كان يمثل 24% من قيمة الناتج الخام الإجمالي) إلى 8,57% مليار دولار في 1978 (أي ما يمثل [يومها] أكثر من 100% من قيمة الناتج الخام الإجمالي).

6 - البحث عن الرباط المقدس

لم تكن عودة النمو في المغرب بكافية لحل المعادلة السياسية. ولا كان للتصلُّب الذي أبان عنه النظام في سنة 1973، خلال محاكمتي القنيطرة والدار البيضاء الكبريين، أن يزيل التوتر الذي خيَّم على علاقة القصر بالمعارضة. والحال أن التجربة أثبتت أن حالة الاستثناء تكون جمة المخاطرة في المدى المتوسط. فلم يجد النظامَ القمعُ الذي صار له منهاجاً، والذي بدا سافراً في المراجعة التي همت الدستور في 14 أبريل 1973، للتضييق من الحريات العامة المقررة سنة 1958، وصار مجبراً على التحاور مع المعارضة، وإعادة بناء نظام للتحالف وإياها. وقد شكلت مشاركة المغاربة في الحرب الإسرائيلية العربية في أكتوبر 1973، خطوةً أولى نحو بناء معارضة قادرة على تعبئة الجماهير لخدمة القضية العربية. فلقد عادت تلك المشاركة، مؤقتاً، على أحزاب المعارضة بانخراط شعبي مكثف في صفوفها، كان محتماً له أن يحفز النظام على البحث عن شروط لتحقيق الإجماع الوطني.

الصحراء الغربية منطقة مقفرة جرداء، تمتد بمساحتها على 266 000 كلم^2. ولطالما طالب حزب الاستقلال بعودتها إلى المغرب. وقد كانت إلى تلك السنة 1973، لا تزال ترزح تحت الاستعمار الإسباني، فصار النظام يجد في هذا الأمر فرصةً مواتية لبناء الرباط المقدس. وقد نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 1972، على تسوية احتلال الصحراء الغربية بتنظيم استفتاء لتقرير المصير. وكانت الصحراء تضم 60 000 من السكان الأهالي، لكن المقاومة

الصحراوية تقدر عدد الصحراويين اللاجئين في البلدان المجاورة (المغرب، والجزائر وموريطانيا) بـ 000 300. وعقد وزراء خارجية تلك البلدان الثلاثة مؤتمراً في نواكشوط، عاصمة موريطانيا في ماي من سنة 1973؛ فلم تقبل الجزائر، ولا رضيت موريطانيا، بالأطروحة المغربية، التي تقوم على اعتبار استعادة الصحراء آخر مرحلة كبرى في التحرر الوطني المغربي.

ثم كان أن تأسست، في 10 ماي 1973، حركة صحراوية، في إطار الحركة الوطنية الصحراوية، هي جبهة البوليزاريو (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) لتتصدى للمحتل الإسپاني. وقد بدأت، في 20 ماي [من تلك السنة]، في شن أولى عملياتها العسكرية في الصحراء (التي لم تشهد عمليات من ذلك القبيل منذ أن كانت عملية «المكنسة»). وفي ذلك الخضم، انعقدت قمة أكادير الثلاثية في 21 يوليوز، فجاءت تعزز من الاختيار المتمثل في تقرير المصير في الصحراء، مع إدانة التعديات الإسپانية.

وقررت السلطات الإسپانية، في أبريل 1974، أن تعجل بالإعداد لـ «استفتاء على الحكم الذاتي» يُجرى سنة 1975. وأخبرت مدريد المستشاريات بإرادتها منح استقلالية كبيرة للتراب [الصحراوي] الذي كانت تنوي إبقاءهُ تحت إدارتها. فجاء رد الفعل سريعاً من الحسن الثاني. فلقد انفعل الرجل للأمر في حمية اتقدت لها أفئدة المغاربة قاطبة. فلم يكن مر على الاستقلال عشرون سنة، وكانت النزعة الوطنية لا تزال على وهجها القوي. فجاءت الأحزاب، وشخصيات سياسية من المعارضة، في شهر ماي، تؤكد للملك

دعمها ومساندتها لعودة الصحراء إلى الوطن الأب؛ تلك الصحراء التي سرعان ما صارت للمغاربة كأنها الألزاس واللورين.

وفيما دب الضعف إلى إسپانيا الفرنْكية بفعل الأزمة التي كانت تتهيَّأ على صعيد الخلافة، وكانت الإمبراطورية البرتغالية تسير إلى الانهيار، احتج الملك بمصادقة إسپانيا على قانون الاستقلال الذاتي للصحراء، ليتوجه إلى الأمة بخطاب في 8 يوليوز 1974، يعلن فيه أن السنة التي بعدُ ستكرَّس لأجل «تحرير التراب المغربي». وأطلقت حملة دعاية قوية لخدمة القضية الوطنية، فألهبت حماس البلاد. وبدا أن الشروط السياسية قد اجتمعت لتحقيق المصالحة بين القصر والمعارضة.

7 - المعارضة تتقرب من القصر

شنَّت الصحافة [المغربية]، وعلى رأسها جرائد المعارضة، حملةً شعواء على المخطط الإسپاني الداعي إلى الحكم الذاتي في الصحراء. وفي 24 ماي، أرسل زعيم الحزب الشيوعي المغربي، المحظور، منذ 1969 [علي يعتة]، إلى الحسن الثاني بمذكرة يؤكد فيها مساندته للقصر في استعادة الأقاليم المحتلة. ومضى علال الفاسي، الذي كان في زيارة إلى الكويت، يناشد البلدانَ العربية دعم القضية المغربية. وانخرط الزعماء السياسيون الآخرون في هذه الحملة التي كان الهدف منها تعبئة الرأي العام الوطني. وفي هذا تفسيرٌ للحماس الذي تلقى به الشعب المغربي الخطاب الملكي ليوم 8 يوليوز.

في ذلك الخضم من الغليان الوطني، لم يهتم أحدٌ إلى عبد السلام ياسين، الذي وجَّه، في يونيو 1974، رسالة مفتوحة إلى الحسن الثاني، أسماها «**الإسلام أو الطوفان**»، يأمره فيها بالتقوى و«الرجوع إلى الله». وعبد السلام ياسين مفتشٌ في التعليم الثانوي، ولِد بمراكش، وكان من مريدي الزاوية الصوفية البوتشيشية، ثم تحول عنها سنة 1973. وقد كانت عاقبة تلك الرسالة على صاحبها، الذي كان يومها في السادسة والأربعين من العمر، الإقامة الجبرية ثلاث سنوات، في مستشفى للأمراض العقلية، لبِث فيه حتى سنة 1978.

فلما كان صيف تلك السنة، إذا الحملة الوطنية التي كانت موجهة على إسپانيا، قد صارت تستهدف الجزائر وموريطانيا؛ تتهمهما بالإعداد لمؤامرات ضد المغرب. وزاد الملك إلى ذلك بأن انتذب عنه زعماء الأحزاب السياسية في مختلف جهات العالم، لتمثيله في قضية «الصحراء السليبة» المغربية (فزار الاستقلاليان أبو بكر القادري وامحمد بوستة البلدان العربية - كان علال الفاسي قد توفي في 13 ماي [1974] في بوخاريست - وطاف ع. بوعبيد وع. يعتة ببلدان الشرق والشرق الأقصى، إلخ.). فكانت تلك الحملة الدپلوماسية أفضل طريقة للقصر لبناء الرباط المقدس.

وأما على الصعيد الميداني، فلم تكن الأمور تسير بما يخدم المغرب. فقد أعلن الحسن الثاني، في خطاب جديد إلى الأمة، في 20 غشت 1974، أن تقرير المصير في الصحراء يعني إعادة ضمها إلى المغرب. والحال أن المؤتمر الثاني للپوليزاريو (المنعقد في الفترة من 25 إلى 30 غشت) جاء يقرر «الاستقلال الكامل» للصحراء

الغربية. وابتداءً من ذلك التاريخ، وقعت أولى الاشتباكات العسكرية في الجنوب المغربي. وعيّن الجنرال الدليمي قائداً على المنطقة العسكرية الجنوبية. واشتدت عمليات البوليزاريو على المغرب وإسبانيا في يناير 1975. ثم صارت الجزائر، ابتداءً من شهر فبراير من تلك السنة، تمد البوليزاريو بالسلاح والمساعدات.

8 - هل يسير النظام إلى الليبرالية؟

أصبحت قضية الصحراء قضية وطنيةً. ولقد عادت على التنظيمات السياسية المنخرطة فيها بسريع الثمار. فقد تم الترخيص للشيوعيين، في 24 غشت 1974، بإحياء حزبهم، فجاء يحمل اسم «حزب التقدم والاشتراكية». وانتخب حزب الاستقلال، في خريف تلك السنة، امحمداً بوستة أميناً عاماً عليه، ودعا إلى إحياء الكتلة التي تأسست سنة 1970. ثم جاء المؤتمر الثالث لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في 30 نونبر إلى 1 دجنبر [1970]، ليزرع بذور الانشقاق الذي سيعرفه هذا الحزب في 1972. وبقي الاتحاد الوطني حزباً صغيراً، يتمحور من حول الاتحاد العام للشغالين وحول ع. إبراهيم، لكنه عارض الانتخابات العامة التي جرت في تلك السنة. وقام ع. بوعبيد في 10 إلى 12 يناير بتأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وصار كاتبَه الأول، وأحاط نفسه بالمثقفين الشبان في «جناح الرباط». وعادت يومية الحزب «المحرر» إلى الصدور. فهل تدل تلك المؤشرات على أن البلد كان يتجه نحو الليبرالية؟

لكن ما عتَم أن رفضت الحركة الماركسية اللينينية المغربية، الوفية للأممية [العالمية]، الإجماعَ الذي تحقق في الرباط، وأعلنت تأييدها لتقرير المصير في الصحراء. فكانت، بذلك، قد تجاوزت الخط الأحمر الذي رسمه القصر. ذلك بأن الإجماع يفترض الإقرار بالملكية وبمغربية الصحراء. وفيما كانت موريطانيا والمغرب يعملان، في السر، خلال قمة الرباط العربية، على اقتسام الصحراء، جرى في مطلع شهر نونبر، اعتقال أ. السرفاتي، بعد سنتين ونصف من العمل السري. فأنزِل [في معتقل] درب مولاي الشريف في الدار البيضاء، ومعه ثلة من الطلاب الماركسيين اللينينيين المغاربة. وفي هذا المعتقل كانت وفاة الطالب عبد اللطيف زروال تحت التعذيب.

وأما التنظيمات [الحزبية] التي قبلت بالإجماع، فقد بات يقع عليها أن تجسد المؤسسات التي ينص عليها دستور 1972. والتقى الحسن الثاني في يناير 1975 ع. بوعبيد، خصمَه الشرعي الرئيسي. وبدا أن «الإجماع» يتوافق والليبرالية. وأعلن الملك في خطابه ليوم 3 مارس عن انتخاب البرلمان. فكان انتخابه في أكتوبر 1975. بيد أن الوعود تأخر تحقيقها. وبقيت حكومة الرباط المقدس الموعودة حبراً على ورق. وعيّن أحمد عصمان، صهر الملك، وزيراً أول ابتداء من أبريل 1974.

وفي 16 أكتوبر 1975 جاء قرار حكم المحكمة الدولية في لاهاي، التي عينتها منظمة الأمم المتحدة للنظر في قضية الصحراء بناء على طلب من الملك، يؤكد وجود بيعة من بعض القبائل الصحراوية للسلطان الشريف. ورأى الملك أنه حكم يكرس الصفة المغربية التاريخية للصحراء، فأعلن في ذلك اليوم نفسه، في خطاب شهير، عن تنظيم مسيرة خضراء، بلون الإسلام، إلى الصحراء.

مغرب الحسن الثاني
من الإجماع إلى التناوب
(1990-1975)

VI

من الدليمي إلى البصري
مغرب «سنوات الرصاص»
(1975 -1990)

1 - المسيرة الخضراء

دعا الحسن الثاني شعبه، في 16 أكتوبر 1975، إلى مسيرة خضراء سلمية، بهدف استرجاع «الأقاليم الجنوبية». وجاءت تلك المسيرة لتحمل الإسبان على فك احتلالهم عن هذا الإقليم، وتضع الخصمين الجزائري والصحراوي أمام الأمر الواقع؛ متمثلاً في السيادة المغربية. وجرى التحضير للمسيرة في صورة عسكرية، وفي جو من التعبئة والحماس الوطني أعدّ له بحنكة ودراية. واستقر الملك وحكومته بمدينة مراكش، التي صارت، لبعض الوقت، هي عاصمة المملكة. وجرى تسجيل 000 350 مشارك من كافة الأقاليم، لكي يُعملوا ألسنتهم، إذا عادوا، بالكَلِم المعسول في التغني بما رأوا من حال تلك الأقاليم، في وقت كان العالم القروي، ذو الأغلبية السكانية، خارج أي تغطية إعلامية. وسخّرت جميع الشاحنات التي في البلاد لنقل المشاركين إلى طرفاية، على الحدود مع الصحراء الإسبانية. وكان مزمعاً لهذا الموكب أن يبدأ انطلاقته في يوم 28 أكتوبر 1975.

لكن المشاورات كانت تسير على خير ما يرام مع موريطانيا وإسپانيا. وقد سعت هذه الأخيرة، بجميع الوسائل، إلى الحيلولة دون انطلاق المسيرة، فيما بلغ التوتر أشده مع الجزائر. وجرى تأخير المسيرة ثلاثة أيام، ما حمل على الاعتقاد باحتمال التوصل إلى اتفاق مع إسپانيا، على الرغم من المعارضة القاطعة من قبَل الپوليزاريو. وفيما كان المشاركون لا يزالون في تقاطر على الجنوب، أعلن الملك أن انطلاقة المسيرة ستتم ما لم يحصل ذلك الاتفاق*. والحقيقة أن النظام كان قد دفع بالعملية بعيداً نحو التنفيذ؛ فقد كان يطمع منها في إعادة المشروعية إلى سلطته. وإذا نظرنا إلى تلك الحملة من جانب القبائل الصحراوية، المعتبرَة قبائل منشقة، رأيناها لا تعدم شبهاً بالحملات العقابية التي كان المخزن يشنها على القبائل الرافضة للبيعة (محسن-فنان، 1997). ويمكن القول، بوجه أعم، إن المسيرة الخضراء بدت كأنها عملٌ لإعادة بناء ملْك الحسن الثاني (الحسن الثاني، **التحدي**، 1976)*. فلقد أصبح الملك هو «موحِّد» الوطن، بعد أن كان له والده «المحرِّرَ».

لقد كان السياق مساعداً [للمسيرة]. فقد كان فرانكو غارقاً في غيبوبته (ثم كانت وفاته في 20 نونبر الموالي). وأما المسيرة فكانت انطلاقتها في يوم 6 نونبر 1975، في دهشة واستغراب من العالم

---

* - (هـ.م) قال الحسن الثاني: «قررنا أن المسيرة ستبدأ بين 4 و6 نونبر. وإذا أراد الوفدان المغربي والإسپاني الموجودان أن يبذلا جهدهما فيمكن لهما الوصول إلى حل قبل أن نبدأ المسيرة»، من حوار مع الحسن الثاني في 1 نونبر 1975 لجريدة **لانفورماسيون**، الإسپانية.

* - (هـ.م) لعل المراد قول الحسن الثاني: «إن هذه المسيرة خلقت مغرباً جديداً، عليه واجبات جديدة، وعليه التزامات جديدة»، **التحدي**، م. ذ.، ص. 283.

أجمع، وتسليم من هيأة الأمم المتحدة، من خشيتها حدوث الأسوإ. واجتازت طلائع المشاركين الحدودَ، متسلحين بالمصاحف والأعلام الخضراء والحمراء دلالة على لوني المغرب والإسلام. وقد ظلت هذه المسيرة، إلى نهاية القرن العشرين، موضوعاً لشتى التصاوير المسخَّرة لتمجيد النظام. لقد سار المشاركون الـ 000 350 العزل، يؤطرهم 000 20 من جنود القوات المسلحة الملكية. وتلقى الجيش الإسپاني الأمر بعدم اعتراض هذا الحشد، وأحرى أن يتعرض له بالسلاح. وفي 9 من نونبر، أمر الملك المسيرة بالتوقف، بعد ثلاثة أيام من المسير، قطعت فيها كيلومترات قليلة*. فلقد حققت المسيرة أهدافها السياسية والرمزية.

وأما على الصعيد السياسي، فقد كان للمسيرة مفعول قوي على نفوس الأسپان (خاصة خوان كارلوس الذي ارتقى في 14 من نونبر إلى سدة المُلْك)، لتعجِّل بانسحابهم من الصحراء. فقد جرى التوقيع بمدريد، في 14 نونبر، على اتفاق ثلاثي بشأن الصحراء الغربية بين المغرب وإسپانيا وموريطانيا، يقضي باقتسام التراب [الصحراوي] بين المغرب (الذي حصل على الساقية الحمراء، الغنية بفوسفاط بوكراع)، وموريطانيا (التي حصلت على وادي الذهب). وفي 11 دجنبر 1975، دخل 000 4 من جنود القوات المسلحة الملكية العيون (أهم مدينة في إقليم الساقية الحمراء). وأبعد الاتفاق الطرفين الأساسيين الآخرين في تلك الأزمة :

* - (هـ.م) «وما من أحد يستطيع أن يحدد بالضبط المسافة التي اجتازوها حتى التاسع من نونبر، وكانت تتراوح بين عشرين وثلاثين كيلومتراً»، الحسن الثاني، **التحدي**، م. ذ.، ص. 280.

الجزائر، التي بلغ بها الغضب كل مبلغ من «الخيانة» الموريطانية، والپوليزاريو.

2 - الحرب مع الجزائر ثم مع البوليزاريو

اندلعت الحرب في الصحراء في 27 يناير 1976، بين المغرب والجزائر، على أثر إسقاط طائرة إيف 5 تابعة للسلاح المغربي فوق التراب الموريطاني. وكان الطور الأول من هذه المعركة هو المعروف باسم «حملة أمغالة» (والممتد إلى 15 فبراير 1976). وقد انحاز بومدين، خلافاً لمشورة الدپلوماسيين عليه، إلى موقف العسكريين، المؤيدين للانتقام من المغرب منذ ما كان منه سنة 1963. وصار البلدان يتّهمان بعضهما بالطموح إلى «التوسع». ثم انتقلا من حرب الكلام إلى حرب السلاح. وانقطعت العلاقات الدپلوماسية بينهما في مارس 1976، عقِب طرد آلاف المغاربة من وهران. وأما المعارك فقد أسفرت عن سقوط قتلى كثْر من الجانبيْن.

وفي 26 مارس 1976، أعلنت إسپانيا انسحابَها النهائي من الصحراء. واستعاد المغرب رسمياً، الساقيةَ الحمراء، وأقام على السمارة، ابتداءً من شهر فبراير، عاملاً مغربياً. فصارت الحرب، يومئذ، وقد اتخذت وجهيْن دپلوماسياً وعسكرياً. وطال بها الأمد. ولقد أبان المغرب، ابتداءً من 1974، عن إدراكه لأهمية الرأي العام الدولي في هذا النزاع. والحال أن الپوليزاريو قام في 20 ماي 1976، بمناسبة الإعلان عن قيام «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية»، بأول هجوم صحراوي سياسي ودپلوماسي كاسح، أفاد من الجهاز

الديبلوماسي القوي للجزائر التي كانت، يومها، في أوج تألقها كبلد عالمثالثي. لقد كان هذا الفعل الأول زاخراً بالدلالات؛ فهو يذكرنا بـ[ما كانت تقوم به] الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحت الحرب، والتي كانت لاجئة في المغرب، وتطالب بجمهورية لتكون كالفزاعة تخيف بها الملكية المغربية.

فلما انتهت الحرب المتحركة بانتصار المغرب، في مطلع 1976، وهي الحرب التي تواجه فيها، كما كان في 1963، جيشان تقليديان، صار النزاع يتخذ منحى يبتعد به عن الحروب التقليدية. فقد صار البوليزاريو يخوض تلك الحرب على منوال حركات التحرر الوطني. وصار العسكريون الجزائريون يدربون المقاتلين الصحراويين على حرب العصابات، وعلى العراك وعلى الغارات (الغزوات)، لتحطيم عدو ثابت. وشن البوليزاريو هجومات متفرقة على جبهات كثيرة، كان يخرج لها من القاعدة الجزائرية في تيندوف، أو من التخوم الموريطانية المتأبية عن المراقبة. وشن البوليزاريو، في ماي، غارات على العيون وعلى مركب بوكراع، لم يجد المغرب بداً للرد عليها من تعبئة جيش عظيم العدد. وأثناء ذلك، رُحِّل المئات من أسرى الحرب المغاربة ليُلقوا في معسكرات تيندوف؛ حيث لا يزال نحو الألف منهم إلى [هذه السنة] 2002.

وتعرّضت العاصمة الموريطانية نواكشوط، في مطلع يونيو 1976، لهجوم من لدن 600 من الصحراويين المدّجين بالسلاح. وتُعتبَر موريطانيا هي الحلقة الضعيفة في تركيبة المنطقة. وقيل إنها والمغرب فقدا 6 500 رجل، وخسرا 25 مروحية، وتنازلا عن 345 أسيراً

(سانتوشي، 1985). ثم انبرى الپوليزاريو، في 1977، يركز هجوماته على موريطانيا؛ فلزم أن تتصدى له فيها القوات المسلحة الملكية. ثم عادت الهجومات، في 1978، لتتجدّد على الصحراء المغربية، إذ وقع هجوم الپوليزاريو، في فبراير من تلك السنة، على مدينة العيون، ثم دارت معارك طاحنة في بير لحلو.

لكن مفاجأة المغرب كانت قاصمة باستعادة الپوليزاريو، في 28 يناير 1978، مدينةَ طان طان، على أثَر غارة كاسحة، نقلت الحرب إلى داخل التراب المغربي غير المشكوك فيه. وبدت القوات المسلحة الملكية في غاية الضعف والعجز عن مواجهة عصابات متحركة صغيرة تتنقل بسيارات «الپيكاپ». وتنبَّه الأمريكيون إلى المخاطر التي يحبل بها الاضطراب المستعر في تلك المنطقة (تزامناً مع إطاحة الثورة الإسلامية بشاه إيران في يناير 1979). فلم تجد موريطانيا بداً، في 5 غشت 1979 من التخلي عن نصيبها من الصحراء (اتفاق سلام منفصل في الجزائر)، بعد أن أعجزتها الاستماتة [في المقاتلة] التي لقيتها من الپوليزاريو. ولم يلبث المغرب أن نشر (في شهر غشت) قواته في وادي الذهب، ودعا القبائل إلى مبايعة الملك المغربي. فهاجت الجزائر والپوليزاريو، وثارا على المغرب.

بلغت الحرب أوجها في شهر أكتوبر، في معركة السمارة، التي فاقت الخسائر فيها ما وقع في الأعوام الأربعة السابقة عليها (فقد سقط فيها ما يزيد عن 1 000 قتيل من كلا المعسكرين حسْب مصادر متَّفقة)، في مواجهات دارت رحاها بين 15 000 رجل قد صاروا يتسلحون بالمعدات الثقيلة (كطائرات ميراج إيف 1

المغربية). وكانت خسائر المغرب ثقيلة، إذ هوجم في قلب الصحراء الفوسفاطي. ثم إذا الاختلال الاقتصادي، الذي كان يخني بكلكله على البلاد، قد انضاف إليه تراجعٌ عسكري وفشلٌ دپلوماسي، متمثلاً في الاعتراف الذي لقيته الجمهورية العربية الصحراوية من 35 دولة (قرار هاڤانا).

3- الجيش في الصحراء

يجسد أ. الدليمي، القائدُ على المنطقة العسكرية الجنوبية منذ غشت 1974، انتقالَ الجيش المغربي نحو الجنوب، وفيه سيظل ممركِزاً معظم وحداته المتحركة إلى نهاية القرن العشرين. لقد جاء إرسال الجيش إلى الصحراء (التي توجد أنأى مواضعها إلى ما يزيد عن 2 000 كلم عن الرباط) استجابة إلى ضرورة عسكرية في هذه الحرب التي كان مبتدؤها في سنة 1976، وطالت خمسة عشرة عاماً. ووجد القصر فيها وسيلةً للتخفيف من التوتر الذي يسود علاقته بقيادة الأركان، وسيلة لإبعاد الجيش، بتكليفه بمهمة فيها خلاصٌ للوطن. فلقد نزلت المهانة بالجيش وأطره، بما حدث بعد محاولتيّ الانقلاب. وظل وجود عشرات الجنود في معتقل تازمامرت، المعروف داخل الجيش، يغذي حقداً دفيناً في نفوس أفراده.

لقد كان إرسال الجيش إلى الصحراء هو الوسيلة لرد الاعتبار إليه، بعد المجد الذي تحقق له حين أرسِل إلى الشرق الأوسط (مصر وسوريا) في أواخر 1973، وإشراكه في المشروع الوطني. ورقيَ

أ. الدليمي، غداة حملة أمغالة، إلى رتبة كولونيل ماجور، ومعه 22 ملازماً أول رقُّوا إلى رتبة الملازمين. فالحسن الثاني، مؤسس القوات المسلحة الملكية، و«موحّد» الوطن، يعتمد كلياً على جيشه. والجيش يجدُ مكانه، من النواحي الإديولوجية، والسياسية والعسكرية، كلياً، في التَّحدي الحسني.

لقد أبان أ. الدليمي، في الوظائف الجديدة التي قلّدها، عن خبرة استراتيجية كبيرة في توجيه العمليات العسكرية، على الرغم من الصعاب التي لاقاها في هذه الحرب. وكان وفياً للملك وفاء تاماً غير مشوب؛ فصار حاضراً في كل الأمور، وصار لازماً ليس عنه غنى. وبات الملك على اتصال دائم وإياه. ثم إن الجيش كان في حاجة إلى اللوجسيتية، وإلى الدعم والعون العسكري من الحلفاء. فكان الدليمي، في هذه الأمور أيضاً، رجلَ الساعة ورجل الاتصالات (التي شرع ينسج شبكاتها زمنَ الكاب 1).

بدأ الدليمي، على الصعيد الدپلوماسي، منذ 1977، يفاوض الپوليزاريو سراً، بمساعدة من ر. اكديرة، مستشار الملك المقرَّب إليه. غير أن الدليمي، الذي ظل على علاقات بالسادات والجنرالات الجزائرين، كان يؤيد الوفاق مع الجزائر. فقد أرسله الملك، في 1978، ليفاوضهم في إيجاد حل لأزمة الصحراء، وجعل برفقته ر. اكديره. فكانت له لقاءات عديدة بالوزير الجزائري في الشؤون الخارجية أحمد طالب الإبراهيمي في جنيف. لكن وفاة بومدين في 27 دجنبر 1978 أرجأت حل الأزمة.

وأما على الصعيد العسكري، فقد كان الدليمي في مقدمة الجنود، بعد الفشلين العسكريين للعامين 1979 و1980 (الاستيلاء على ميناء العيون في شتنبر [1979]). ثم صار المغرب، ابتداءً من شهر أكتوبر 1979، يسلك استراتيجية هجومية في تلك الحرب. ثم لم يلبث أن نادى على بعثتات من خبراء أجانب؛ مصريين، وأمريكيين وفرنسيين، لنجدة جيشه الذي بلغت منه الإصابة المعنوية كل مبلغ. فكان الدعم السياسي والعسكري الذي تلقاه المغرب من الولايات المتحدة الأمريكية في نونبر من تلك السنة، كبيراً وعظيماً في تلك العملية المسماة «أُحُد»، التي نشر فيها المغرب 7 000 من جنوده. فصار هذا الجيش يلملمُ أشلاءه لدخول حرب استنزاف طويلة ومكلفة*.

وكلِّف الدليمي بتنسيق العمليات بين المناطق العسكرية السبع، التي جرى إنشاؤها، لأول مرة، في الصحراء. وزيد إلى القوات المسلحة الملكية من الوسائل البشرية والمادية زيادة عظيمةً (فقد سُخِّر 20 000 رجل، في ماي 1980، لتحرير مدينة الزاك). بيد أن الهجومات الطاحنة المتكررة التي كانت تقع على المغرب من البوليزاريو (بمقاتليه البالغ تعدادهم ما بين 20 000 و30 000 من المقاتلين) كانت تهدده باستنزاف اقتصادي كما وقع [من قبل] لموريطانيا. وذلك كان الرهانَ الذي يعول عليه البوليزاريو.

لذلك ازمع أ. الدليمي أن يبني، في سنة 1980، جداراً وقائياً في الصحراء، يتجه من الجنوب إلى الشمال. ولقد وجد العون والمشورة

* - (هـ.م) وقعت معركة «أُحُد» في منطقة وركزيز الصحراوية، في ما بين 1 و12 مارس 1980.

الفعالة، لتحقيق هذا المراد، من إسحاق رابين (وهو، يومئذ، جنرالٌ نشيط في الجيش الإسرائيلي)، وبعض الخبراء الإسرائيليين الذين كان الدليمي على اتصال بهم منذ وقت طويل. فركز الجيش من حول «الصحراء النافعة»، التي تضم المدن الساحلية ومنجم بوكراع الفوسفاطي الهائل. وأقام على هذه االمنطقة جداراً من التراب والرمل بطول مآت الكيلومترات، وجعل له حمايةً قوامها حقول من الالغام والخنادق. وقد جرى تشييد هذا الخط الدفاعي في الفترة من 1981 إلى 1982. فإذا البوليزاريو قد سار يفقد المبادرة الهجومية، وبات يقتصر على عمليات تزداد تقلصاً وانحساراً.

4 - ابتكار الإجماع

شكلت هذه الفترة، بما طبعها من حروب، واختلال متفاقم في الاقتصاد المغربي، مختبراً سياسياً. فلقد سعت السلطة إلى وصل جسور الحوار مع المعارضة المتحدرة عن الحركة الوطنية (وطنيُّو حزب الاستقلال ويساريُّو حزب الاتحاد الاشتراكي). فقد انقطع ما كان موصولاً بين الطرفين من تعاون عمَّر سنوات الستينيات. وتبيَّن من الحملة الدبلوماسية التي باشرها المغرب في سنة 1974، والليبرالية النسبية [التي سار إليها]، والمؤتمرات التي عقدتْها الأحزاب في سنة 1975، أن من الممكن أن تعود الحياة السياسية، من جديد، إلى حيويتها السالفة، ومن الممكن أن تنتسج، من جديد، أواصر علاقات حسنة بين القصر والمعارضة، في تلك المرحلة الاستثنائية.

غير أن الأمور بدأت بداية سيئة، جراء الاغتيال الذي تعرض له زعيم حزب الاتحاد الاشتراكي، عمر بنجلون في 18 دجنبر 1975. فجاءت هذه الجريمة، الواقعة بعد عشر سنوات من اغتيال المهدي بن بركة، والتي لا يبعد أن تكون اشتركت فيها الأجهزة السرية وبعض النشطاء الإسلاميين المنتمين إلى حركة «الشبيبة الإسلامية»، لتبتعث قضية بن بركة وتزيد من شحنتها الرمزية. وجاءت تظهر ذلك النزاع الذي ظل مستعراً بين السلطة واليسار، لم يخفف منه غير الإجماع الذي تحقق من حول الصحراء. ناهيك عن الاعتقالات التي طالت، في شتاء 1975-76، معظمَ أطر «إلى الأمام»، ليظهر، جلياً، أن [زمن] القمع كان لا يزال سارياً لم ينقض بعد. وألقت محاكمة الدار البيضاء (التي أقيمت لمجموعة 178 من الماركسيين اللينينيين) بعشرات المناضلين الشبان في السجن المركزي بالقنيطرة، مع أ. السرفاتي (ج. مديدش، 2000). وأدين أربعة وأربعون منهم بالسجن المؤبد.

لكن ابتداء من 1976، بدا كأن المسلسل الديمقراطي الموعود قد عاد يتحرك من جديد. فقد لزم السلطةَ أن تستميل إليها وفاءَ الأحزاب السياسية في وقت صار الجيش يستعيد الغلبَة في الحرب. وقد أعلن الملك، في خطابه ليوم 8 يوليوز 1976، عن تنظيم ثلاثة مستويات من الانتخابات ينص عليها دستور 1972. كان الهدف تحقيق اقتراعات تمثيلية، لكن في إطار إجماع أملته تلك الظروف. وانبرى قريب الملك، المتملِّق المصانع، مولاي أحمد العلوي، مدير اليومية شبه الرسمية «**لوماتان ده صاحارا***»، يتشدق

Le Matin du Sahara - *

بما أسماه «الديمقراطية الحسنية»، لتصير الكلمة التي قامت عليها الحياة السياسية يومذاك، وصولاً إلى «التناوب» سنة 1998، هي «الإجماع».

وضِع ميثاقٌ للجماعات في شتنبر 1976. فكان تدشيناً للامركزية. وقد كانت له أهدافٌ محمودة؛ منها تقريب الإدارة من المواطنين. غير أن هذا الإصلاح سيصير معيقاً للإنتاجية. فلقد منح مزيداً من الاستقلالية للمنتخبين والمسؤولين المحليين، فكان سبباً في ظهور قرابة مائة من مناطق النفوذ في أنحاء المملكة، تخضع لمشيئة صاحب النفوذ المحلي الداخل تحت وصاية وزير الداخلية. ومن قبيل ذلك أنه قد جرى تقسيم الدار البيضاء إلى 27 جماعة، يمثلها 1 200 منتخب. وفي المقابل، أطلِقت أيدي القائمين عليها، من عملاء وزارة الداخلية، المكلفين بتسيير شؤون البلد، ليُثروا بشتى أنواع الأنشطة. ذلك كان الأساس الذي قام عليه «نظام البصري».

وأجريت أولى الانتخابات في 12 نونبر 1976. فكانت أول لبنة توضَع في «المسلسل الديمقراطي». وتقدَّم إلى تلك الانتخابات 43 000 من المترشحين (بينهم 20 000 من «المستقلين»، الذين كانوا، في حقيقة الأمر، مترشحين عن الإدارة)، فكانت الهيمنة في الحملة الانتخابية للانتخابات الجماعية والبلدية معاً لحزب الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال (اللذين أمكن لهما أن يصلا إلى وسائل الإعلام بصورة غير مسبوقة). بيد أن «المستقلين» استأثروا بغالبية المقاعد. وجاء حزب الاستقلال في المرتبة الثانية، بعد حزب الحركة الوطنية الشعبية لأحرضان، فيما احتل الاتحاد الاشتراكي المرتبة الرابعة.

5 - التناوب المحدَّد لسنة 1977 يسرِّع من وتيرة التعريب

دعا الملك زعماء الأحزاب السياسية، في يوم 3 مارس 1977، إلى الدخول في الحكومة للإعداد للانتخابات التشريعية. فاستجاب م. بوستة (عن الاستقلال)، وع. بوعبيد (عن الاتحاد الاشتراكي)، وم. أحرضان (عن الحركة الشعبية)، وع. الخطيب (عن الحركة الشعبية الديمقرطية الدستورية، التي تأسست سنة 1967) ودخلوا الحكومة. وفي شهر مارس أجريَت انتخابات [الغرف] المهنية؛ فأسفرت، في طورها الثاني، عن انتخاب ثلث المقاعد في البرلمان، زيادةً إلى المستشارين البلديين. وقد عادت هذه الانتخابات - التي نعتها الزعيم الاستقلالي م. بوستة بـ«المزوَّرة» مائة في المائة - بالغلبة على «المستقلين». غير أن هذا الأمر لم يمنع القادة السياسيين داخل الحكومة من المشاركة في الإعداد للانتخابات التشريعية التي جرت في 2 يونيو 1977.

غطى البرلمان الثالث، في المغرب المستقل، الذي جرى تمديد فترته لسنتيْن اثنتيْن، الفترةَ من 1977 إلى 1983. وجعل التقطيع الانتخابي لما مجموعه 176 دائرة، في صورة تخول الأولوية إلى المناطق القروية. وقد عادت المقدمة إلى مجموعة «المستقلين» (بـ 81 منتخباً من جملة 176 مقعداً). فإذا زدنا إليهم منتخبي الحركة الشعبية وعددهم 29، كانت الأغلبية لمنتخبي القصر. وقد كان السبب في هذه الوضعية يعود إلى طبيعة الاقتراع، وإلى المشروعية المفرطة المولاة إلى المناطق القروية، وإلى النشاط الذي بذلتْه الإدارة (واستنكرتْه المعارضة)، مثلما يعود إلى المفعول الذي كان للإجماع المنعقد من حول الصحراء.

لقد عادت المرتبة الأولى إلى حزب الاستقلال داخل البرلمان، بما مجموعه 46 مقعداً. فقوّت هذه النتيجة من عزيمته للعودة إلى الحكومة. وأما حزب الاتحاد الاشتراكي فقد نزلت به المهانة؛ إذ لم يزد عدد نوابه المنتخَبون عن 15 نائباً. ونزلت الهزيمة بع. بوعبيد في معقل الاتحاد الاشتراكي؛ مدينة أغادير، ومنطقة سوس... ولم يفز من مرشحي الحزب واحدٌ في معقله؛ سوس... فاستقال ع. بوعبيد من الحكومة، وانقلب حزبُه، ولعشرين سنةً، إلى المعارضة البرلمانية للسلطة. ثم كان تأسيس مركزية نقابية جديدة، في 26 نونبر 1978، هي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بقيادة نوبير الأموي، لتجعل للحزب مرتكزاً في عالم الشغل.

وجرى في 21 يونيو 1977 اقتراعُ لانتخاب الثلث البرلماني المتبقى. فكان نصيب «المستقلين» فيه 114 مقعداً (من مقاعد البرلمان الـ 264)؛ بما يمثل الأغلبية المطلقة، وكان نصيب حزب الاستقلال 51 مقعداً (أي ما دون الخمس). وتم في 12 أكتوبر 1978 تعيين الحكومة الجديدة. وقد احتفظ أ. عصمان بالوزارة الأولى، لكن حزب الاستقلال عاد إلى الحكومة (بـ 5 وزراء و3 كتاب للدولة). وقد أسندت وزارة الخارجية إلى أمينه العام م. بوستة، ووزارة التربية الوطنية إلى عز الدين العراقي. فيكون الملك، بذلك، قد قضى على المزايدة الوطنية التي كان يلقاها من هذا الحزب في تلك الفترة الحرجة. ثم قدَّم له تعويضاً إديولوجياً، بإطلاق عملية تعريب التعليم.

فلقد شكل التعريب أكبر إصلاح أطلقه ع. العراقي في 1978 (امتد تعريب التعليم الثانوي من 1978 إلى 1989). وجاءت هذه

السياسة تستجيب إلى اعتبارات إديولوجية (فقد كان مبتدأ المطالبة بالتعريب منذ الحصول على الاسقلال)، واعتبارات سياسية (القضاء على أسس الفكر النقدي داخل المدرسة لتضييق الخناق على حركة الاحتجاج اليسارية)، ومصالح اجتماعية واضحة سافرة. فلقد انطبعت التربية الفرنسية لأسر الموظفين الكبار من زعماء حزب الاستقلال؛ فكان أبناؤهم يتعلمون في مدارس «البعثة» الفرنسية في المغرب. فهذا جعل التعريب يبدو بمثابة وسيلة لإبعاد المنافسة الجديدة التي بات يلقاها أولئك الأعيان من لدُن أبناء الطبقات الوسطى، الذين صاروا يؤمُّون الجامعة ابتداء من سنة 1965، وصاروا يبينون عن طموحاتهم الثورية (ڤيرمورين، 2002). لذلك ستظل أفضل الشُّعَب في التعليم العالي مفرنسة.

وسعى الوزير الأول في 1978 إلى إضفاء تماسك حزبي وإديولوجي على أغلبيته البرلمانية. فقام، في شهر أكتوبر، بتأسيس حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي يُعتبَر الوريث البعيد لجبهة الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية لـر. اكديرة. وشكل هذا الحزب الملكي الأساسَ البرلماني للنظام خلال سنوات الثمانينيات. لقد صار التجمع الوطني للأحرار، بخلاف الاتحاد الاشتراكي، حزباً يمينياً، تاركاً لحزب الاستقلال مجال الوطنية العربية الإسلامية.

لقد جرت تلك الانتخابات التشريعية خلال أسوإ سنوات الحرب في الصحراء. فتبدَّد ما كان يكدِّر الساحة السياسية من خلافات، وتوطَّد التوافق. بيد أن السؤال الأمني ظل لحوحاً. ثم جاءت وفاة سعيدة المنبهي، شقيقة الرئيس السابق للاتحاد الوطني

لطلبة المغرب، في 11 دجنبر 1977، على أثر إضراب عن الطعام، لتذكّرنا بأن تنازع [الدولة] مع الشبان الماركسيين لا يُحلُّ إلا بالعنف. ثم كانت ترقية إدريس البصري، في 29 مارس 1979 (على عهد حكومة المعطي بوعبيد)، إلى وزير للداخلية، بعد أن ظل كاتباً للدولة في هذه الوزارة منذ 1976، ليتأكد أن الأمن قد تولته يدٌ من حديد.

صار قسمٌ من اليسار يضع مسألة السجناء السياسيين غير المعترف لهم بهذه الصفة في مقدمة نضالاته. وكانت هذه القضية هي الأساس الذي قامت عليه أول منظمة لحقوق الإنسان في المغرب، تلك هي «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان»، كما تجلى في مؤتمرها التأسيسي المنعقد في 14 نونبر 1979.

6 - الكارثة الاقتصادية تطلق مظاهرت 1981

لم ترض السلطة المغربية بأن يكون المخَطط الخمْسي الخامس مخططاً تقشُّفياً، على الرغم من الاستدانة التي ما أسرع ما وقع فيها المغرب نتيجة لتطبيق المخطط الخمسي لسنوات 1973-1977، والانخفاض الذي وقع في أسعار الفوسفاط، وصار حقيقة ثابتة في 1978. وقد كانت البلاد تخوض حرباً صعبة ومُكْلفة في الصحراء البالغة من التضخم مبلغاً كبيراً، لكن حاجة السلطة كانت في الحرص على مواصلة النمو، للدفع بالشرائح الفقيرة إلى القبول به. والحال أن المغرب تلقى، في 1979، صدمةً نفطية ثانية (كان لها وقعٌ قاصمٌ على صناعته)، ثم تأثر للركود الذي عاد فضرب أوروبا في 1980

(فأثّر على صادراته). وفي تلك السنة دخل المغرب في أزمة فلاحية. فقد توالت عليه، وقتئذ، خمس سنوات كابدَ فيها شتى أنواع الصعاب والمشاق. فتفاحشت ديونه حتى بلغت الانفجار، إذ انتقلت من 8,57 مليار دولار في 1978 إلى 13 مليار دولار في سنة 1983.

وزيادة إلى ذلك، تعرَّض المغرب، في الفترة من 1980 إلى 1984، إلى أول موجة كبرى من الجفاف؛ وقد كان الجفاف فيه ظاهرة هيكليةً خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. فخلفت حزناً وأسى في القرى والبوادي التي اكتظت بفعل التوسع السكاني. وقد اعتاد الفلاحون، منذ القِدَم، أن تكون مقاومتهم مدة ثلاث سنوات، على محصول جيِّد في بلد شبه جاف، فلم يستطيعوا تحملاً بعد أن تجاوز الجفاف هذه المدة، فوقعوا في الاستدانة الفاحشة، فيما سار آلاف الشبان والأسر ترحل عن بكرة أبيها عن البوادي والقرى، لتتخذ مستقرها في الأحزمة الصفيحية من حول كبريات المدن.

كانت النتيجة الأولى لاجتماع استدانة الدولة والأزمة الفلاحية عودة الفتن والاضطرابات، فكانت أعظم الفتن والاضطرابات التي شهدتْها البلاد منذ مارس 1965. وإذا الدار البيضاء، وهي أكبر وعاء حاضنٍ للبؤس والهجرة القروية، تعود إلى الاضطرام من جديد. فلقد خرجت المدينة في ثورة عارمة، رداً على إعلان النظام (في 28 ماي) من تلك السنة، عن رفع أسعار المواد الأساسية المدعَّمة (الدقيق والسكر والزبدة)، وهي سياسةٌ أقدم عليها المغرب بناء على توصية من صندوق النقد الدولي منذ 1978. ثم انطلق نداء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في 20 يونيو مفاجئاً للجميع. وإذا مدينة الدار

البيضاء، بساكنتها التي تصل إلى 3,2 مليون نسمة، يعيش ربعها في الأحياء الصفيحية، و 1,9 مليون منها تقل أعمارهم عن العشرين، تصير مفجرَةً حقيقيةً. وكان 70% من الشبان المتراوحة أعمارهم بين خمسة عشر وعشرين عاماً غير متمدرسين، يعيش معظمهم عاطلاً من أي شغل (سانتوشي، 1985). فتعرضت الدار البيضاء للنَّهب في كافة رموز ثرائها (الأبناك والطرق السيارة والسيارات). ووقع من ضحايا القمع في تلك المظاهرات أكثر مما سقط في 1965. فقد أعتُقل الآلاف وقُتل العدد العديد (66 حسْب السلطة، و600 إلى 1000 حسْب جمعية المغاربة المقيمين في فرنسا).

لكن لم تلبث الحكومة أن تراجعت عن قرارها، وأعادت العمل بتدعيم الخبز. فكان لذلك انعكاسٌ، من جديد، على الأموال العمومية المنزوفة، وعجَّل بوقوع المغرب في أزمة استدانة قاصمة. فقد بلغ عجز الميزانية، في سنة 1981، نسبة 17,6% من قيمة الناتج الخام الإجمالي.

7- ... وسياسة التقويم الهيكلي (1983-1993)

كانت الأزمة البولونية التي وقعت في سنة 1981، منذرةً بحدوث أزمة عالمية في الدين. وتجددت تلك الأزمة سنة 1982 في المكسيك، فاكتسحت العالم الثالث (في ما خلا آسيا)، في عُشرية غير ذات نمو. وكان المغرب في مقدمة البلدان متفاحشة الديون التي نابتها تلك الأزمة. فتعرض للإفلاس، على غرار الغالبية من بلدان العالم الثالث، بفعل اجتماع غير مسبوق لأربعة عوامل ؛ فتركته كالمنزوف [المحتضر]، لا يملك أن يدفعها عنه بشيء : ارتفاع [قيمة] الدولار

منذ 1979، وبدء انتهاء التضخم العالمي، وانقلاب مفاجئ في نسب الفائدة الحقيقية [من السلب] إلى الإيجاب، واستئثار الولايات المتحدة برؤوس الأموال على الصعيد العالمي.

حقاً، إن الحديث ابتدأ [في المغرب]، منذ 1978، عن مخطط للتطهير والاستقرار، لكن النظام لم يستطع القبول به لأسباب داخلية سياسية وعسكرية وأمنية. فصار المغرب في غشت 1983 وليس بحوزته من المدَّخرات المالية ما به يستطيع الاستيراد لأكثر من أسبوعين اثنيْن. وباتت البلاد على شفا الإفلاس المالي. ولم يعد لها بدٌّ من القبول بالشروط المجحفة لصندوق النقد الدولي البنك العالمي، ووضْع برنامج للتقويم الهيكلي، ليسير عليه لست سنوات، ولقد فُرضت عليه تدابير وإجراءاتٌ قاهرة. فقد تعيَّن عليه أن يعيد التوازنات الاقتصادية الكبرى الداخلية والخارجية، وأن يهيكل الاقتصاد الفعلي، ليضع به الأسس لنمو سليم. وجملة القول إن المغرب أصبح ملزماً بفعل كل ما من شأنه أن يقدره على تسديد ديونه، التي صار، منذئذ، يعيد جدولتها بصورة دورية.

ولقد جعل المغرب الأسبقية في الاقصاد للشؤون الاجتماعية، انسجاماً والاستراتيجية الليبرالية، التي كانت تلقى التأييدَ من صندوق النقد الدولي. وترجِم هذا الإجراء في التقشف المفروض في الميزانية : تجميد أجور الموظفين لعشْر سنوات (في ما عدا أجور أساتذة التعليم العالي)، وخفْض الدعوم. وإن إجراءات من هذا القبيل يكون لها، إذا أُعملتْ في سياق طابعه الجفاف، عواقبُ اجتماعية تنذر بالانفجار. ثم ما مرَّت سنتان على أحداث الدار

البيضاء، حتى ابتُليَتْ مدنٌ أخرى من المملكة، في 19 يناير 1984، بفتن ومظاهرات بسبب [أزمة] الخبز. وسقط نحو مائة من القتلى في تطوان، والناظور، والريف.

وأما على الصعيد الاقتصادي، فقد بات المغرب ينخرط في إصلاح ليبرالي. ذلك بأن البلاد كانت، على الرغم من الاختيار الليبرالي الذي ارتضاه لها الملك، تعيش على اقتصاد مختلط محمي من المنافسة، وخاضع لقاعدة مزدوجة قطباها الذمة المالية والاحتكارات. وصار صندوق النقد الدولي يستعجل البلاد لخفْض حقوقها الجمركية (التي انحدرت، في سنوات معدودة، من 400% إلى 40%)، وتحرير التجارة، وإصلاح النظام المالي، والشروع في عملية التخصيص (التي ستُعطى انطلاقتُها سنة 1992). ثم كان انخراط المغرب، في 1987، في اتفاقية إزالة التعريفة الجمركية عن التجارة علامةً دالة على هذه التغيرات.

غير أن هذه الجهود لم تنفع في التحكم في الاستدانة. فقد أدى غياب التمويل الخارجي إلى تفاحش الدين الداخلي، حتى انتقل من 25 مليار دولار في 1979 إلى 170 مليار دولار في 1989. وعلى الرغم من أن المغرب قد سدّد 27 مليار دولار برسم العبء السنوي للدين بين 1983 و1995، فإن استدانته تضاعفت في تلك الفترة (22 مليار دولار في 1995 مقابل 13 مليار دولار في 1983). وقد سار المغرب يقلّص، رويداً رويداً، من تضخمُّه، لكن نمو الناتج الخام الإجمالي بمعدلات حقيقية، صار يعرف انحداراً سنوياً بنسبة 3,5% خلال ثمانينيات القرن العشرين، لكنها أقل مرتين عما كانت

خلال سنوات الستينيات، علاوة على أنها نسبة شديدة تقلُب (من تجلياتها الانكماش الاقتصادي الشديد الذي شهدتْه سنة 1987)، وهي، خاصة، ضعيفة جداً، إذا ما قيست إلى عدد السكان (فلا يزيد النمو الحقيقي [في المغرب] عن 1%، فيما المعدل السنوي للتزايد السكاني يبلغ 2,4). وتفاحشت البطالة حتى بلغت 20% في أواخر تلك العُشرية، وباتت المؤشرات الاجتماعية تنذر بكل سوء (مع معدل للأمية فاق 50%).

8 - اختفاء الدليمي

صارت أحداث الصحراء، في ربيع 1981، تثقل على الجو السياسي [المغربي]. ففي أواخر شهر مارس [من تلك السنة]، وقعت معركةٌ عنيفة في كلتة زمور. فقد عاود البوليزاريو مهاجمة التراب المغربي. وأدان الملك تدخل الجزائر وليبيا. وشن المغرب هجوماً ديلوماسياً واسعاً للدفاع عن مواقعه، في أفق الإعداد لمؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية، بنيروبي، في ماي 1981. ثم ما مرت خمسة أيام على أحداث الدار البيضاء، ليوم 25 يونيو 1981، حتى أعلن الحسن الثاني، من نيروبي، عن «استفتاء مراقب» في الصحراء.

لقد بات المغرب يجد نفسه في موقع قوة، بعد أن أقام الجدار، وما وجد من التضامن الظاهر من بلدان إفريقية كثيرة (وتصالحه مع القذافي). فدعا السكان الصحراويين إلى استفتاء. واختتم مؤتمر نيروبي أشغاله بالموافقة على التسوية التي دعت إليها الرباط. لكن سرعان ما اشتعل جدالٌ مع البوليزاريو وحلفائه، فعاد الملك ليوضح

أن الاستفتاء المقترح لن يكون إلا «تأكيدياً». ثم كان اجتماع جديد في نيروبي، بحضور المغرب والجزائر، لتوضيح أن الاستفتاء «تقريرُ مصير»، يتطلب وساطة أممية. ولقد أدى مؤتمر نيروبي الثاني إلى خلق أزمة سياسية داخل المغرب، نتيجة لمبادرة حزب الاتحاد الاشتراكي، الذي طالب باستفتاء شعبي في مقابل التخلي عن السيادة [المغربية على الصحراء]. فكان الحكم على ع. بوعبيد، وم. اليازغي، وم. لحبابي، في شتنبر 1981، بسنة سجناً، ووضعوا رهن الإقامة الجبرية، في ميسور، بالمنطقة الشرقية.

وفي منتصف أكتوبر، قام البوليزاريو يُبطِل كل محاولة ترمي إلى تجاوزه؛ فقد جاء محملاً بقوات ثقيلة إلى معركة جديدة، في كلتة زمور، أسفرت عن سقوط المآت من الجنود المغاربة بين قتيل وأسير، وتدمير آليات ثقيلة (طائرتان من نوع ميراج إيف). وبدا أن مسلسل السلام قد انتهى إلى غير رجعة، ما دفع (في ربيع 1982) إلى إعادة تفعيل الحضور الأمريكي في المنطقة إلى جانب المغرب، ودفع بلجنة إنهاء الاحتلال داخل منظمة الوحدة الإفريقية إلى المطالبة باستفتاء «حر وقانوني»... وكان القبول بالجمهورية الصحراوية، خلال شتاء 1982، داخل منظمة الوحدة الإفريقية دافعاً للمغرب وحلفائه (وهم أقلية) إلى الانسحاب من مجلس الوزراء داخل هذه المنظمة. غير أن استراتيجية الجدار كانت مثمرة في الميدان. فلقد أفشل الجدار هجومات ثقيلة عديدة من البوليزاريو في 1982. وعاد المغرب لاستئناف استخراج الفوسفاط من بوكراع، بعد توقف طال ست سنوات.

وكان الحسن الثاني يدبِّر للقاء الرئيس الجزائري في العاصمة الجزائر في دجنبر من تلك السنة، بتشجيع من ملك العربية السعودية فهد. لكن البوليزاريو لم يسلِّم بالأمر، وصار يبذل وُسعَه لفعْل ما من شأنه أن يحدث في المغرب انهياراً اقتصادياً، أو انفجاراً اجتماعياً. وقد بات المغرب، يومها، بالفعل، على شفا اختناق اقتصادي.

فهل تكون هي الأسباب التي دفعت ببعض الضباط السامين، وهم في موقف القوة على الميدان، إلى السعي في الدخول في تفاوض مواز مع الجزائر؟ وهل تراهم كانوا يخشون على الجيش الانهيارَ المعنوي، بعد عشْر سنوات من المرابطة في الجحيم الصحراوي، في حال تعرضوا لهجوم ماحق من البوليزاريو؟ فلقد اتفقت مصادر عديدةٌ على تأكيد الإعداد [يومها] لانقلاب عسكري جديد [في المغرب]. وفي 25 يناير 1983، توفي أ. الدليمي الجبَّار، مهندسُ حرب الصحراء. وكان قبل ثمانية أيام من وفاته، قد اختفى عدة ضباط سامين، بينهم الكولونيل بوعطار (قائد كوماندوهات الحرس الملكي). ووضع الجيش المغربي في حالة استنفار يومي 25 و26 يناير. ولا يبعد أن تكون وكالة الاستخبارات الامريكية، وهي الداعم القوي للنظام المغربي، كشفت عن تلك المؤامرة، التي كانت تقوم على اتفاق بين الدليمي والأمن العسكري الجزائري والبوليزاريو. ويفيدنا الضابط المنفي أحمد الرامي أن أ. الدليمي، المشارك في تلك العملية، قد قُتِل داخل القصر الملكي، وإن جعِل موته في صورة كأنه ناجم عن حادثة سير.

ثم أعقب هذا الاختفاء لقاءٌ بين الحسن الثاني والشاذلي بنجديد في 26 فبراير 1983، لكنه لم يسفر عن نتائج مقنِعة. وأما

إدريس البصري

تنحدر أسرة إدريس البصري من مدينة تاونات، في شمالي المغرب. ولد سنة 1938، بسطات؛ حيث كان يعمل والده. ثم انتقل الأب إلى الرباط؛ حيث لم يكن يزيد عن «شاوش». تمدرس إدريس بمدارس حيه، ثم غادر المدرسة ليصبح شرطياً بسيطاً. تسجل لإعداد شهادة الكفاءة في القانون، وحصل على الإجازة أواخر سنوات 1960. ثم صار يرتقي سلالم الشرطة، إلى أن أصبح مفوضاً رئيسياً بالأمن الوطني في الرباط. وفي 12 يناير 1973، عينه وزير الداخلية محمد بنهيمة مديراً عاماً لإدارة مراقبة التراب الوطني. وبموازاة لذلك، ناقش إدريس البصري دپلوماً للدراسات العليا بكلية الحقوق بالرباط في موضوع «**عون السلطة**» (وأصدره سنة 1975). وكلف، منذئذ، بالتدريس في جامعة محمد الخامس في الرباط. وفي أبريل 1974 أصبح كاتباً للدولة في الداخلية في حكومة عصمان الثانية.

تولى في مارس 1979، ولمدة عشرين سنة، وزارة الداخلية. ناقش أطروحة لدكتوراه الدولة في غرونوبل، في موضوع «**الإدارة الترابية، والنظام العمومي والتنمية**» سنة 1987. أصبح إدريس البصري أستاذاً بجامعة محمد الخامس، ودرَّس للأمراء خلال سنوات الثمانينيات. كوَّن له خلية من الأساتذة في هذه الجامعة، صار يمتح منها، ليقيم رقابة سياسية وثقافية لما سيصبح، حتى 1999، «النظامَ البصري». لم تمنعه أصوله الشعبية أن يصير خبيراً بدواليب المخزن (قال إنه تزوج امرأة سليمانية ذات أصول شريفة)، فكان يقدم نفسه كأخلص خدام الحسن الثاني. أقام نظاماً للسلطة أسود كالحاً، يغذيه من أموال الفساد، ويتحكم بزمامه.

ظل، خلال هذه السنوات، العدو اللدود للمعارضة، التي تقرن اسمه بـ «سنوات الرصاص». رأسَ الجهاز القمعي، وبه صار الرجل الأقوى في المخزن. تولى جميع

الملفات المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي على حد سواء (إذ كان يرأس مديرية الأمن الترابي). أطلق الحملة المسماة «تطهيرية» في 1995-1996، التي جعلت الريادة في المخزن للبورجوازية الليبرالية. وهو صانع المسلسل الذي قاد إلى التناوب سنة 1998. وقد لزم اليوسفي، ليتولى الوزارة الأولى، أن يقبل باقتسام حكومته مع وزير الداخلية المعرقل. بات البصري يُعتبر العقبة الكأداء في وجه السياسة الحكومية. فتمت إقالته في 9 نونبر 1991، من لدن الملك، الذي كانت علاقاته به في غاية السوء.

على الصعيد الداخلي من المملكة، فقد خلف اختفاء أ. الدليمي فراغاً داخل الجهاز العسكري والأمني. وأدرك الملك خطورةَ الجيش، وضرورة أن يظل معتمداً، على الدوام، على [وزارة] الداخلية وخدماتها المتعددة. وبدا إدريس البصري الرجل المناسب للوضع الجديد. وهو خادمٌ وفي للعرش، سار، طوال خمس عشرة سنة، متدرجاً في جميع مناصب السلطة. وبينما كان الجيش متمركزاً في الصحراء (حيث تجاوز تعداد جنوده 000 150 رجل)، تم إسناد ملف الصحراء نفسه إلى البصري.

9- حياة سياسية خاوية

ما أن لاح على الحياة السياسية أنها قد صارت إلى شيء من الاستقرار، حتى تجدد القمع سنة 1981 على حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وعلى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. فقد أدت الفتن التي اندلعت في يونيو من تلك السنة،

إلى تصلّب النظام، فصار يسلّط قمعه على المناضلين المسؤولين في اليسار، المتهَمين لديه بتدبير التمرد في تلك الفترة الحرجة التي مرّ بها المغرب على الصعيد الدولي. فوقع الاعتقال على نحو مائة من مناضلي الكونفدرالية، وعلى عدد مماثل لهم من مناضلي الاتحاد الاشتراكي. وابتدأت سلسة محاكمات عجولة، على غرار المحاكمة التي أقيمت لمسؤول الحزب في الرباط، المحامي السابق [كذا!] م. بنعمْرو، وقوبِلت بموجة استنكار عارمة. وفيما كان القمع مسلطاً على القوتيْن المناضلتين بإدانة ما يزيد عن 150 من مناضليهما)، ظلت التنظيمات السياسية والنقابية الأخرى ملتزمةً الصمت (فقد عقد حزب الاستقلال مؤتمره الحادي عشر في أبـريل 1982، داعياً فيه إلى العودة إلى قيم الإسلام)، من طمعها، بالإجماع الذي حصل بينها على الصحراء، في المناصب التي يمكن أن تُسنَد إليها داخل السلطة.

ودخل المغرب عُشَرية خاوية من حياته السياسية. فالحياة السياسية التي أسفرت عنها الاستشارتان الانتخابيتان لسنة 1983 (الإقليمية والجهوية)، وسنة 1984 (التشريعية)، زادها الملك ضربات سياسية متلاحقة. فلقد قهرت السلطةُ المعارضةَ اليسارية (حزب التقدم الاشتراكية)، وكممتْها (أقصى اليسار، والاتحاد الوطني لطلبة المغرب)، وكبلتْها (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية).

لكن لم يكن لذلك كلها أن يمنع قسماً من اليسار، في 1983، من السعي إلى الظهور على الساحة السياسية الرسمية. فهؤلاء ورثة حركة «23 مارس» قد أنشأوا «منظمةَ العمل الديمقراطي الشعبي»

وجاءوا على رأسها بالمناضل السابق في جيش التحرير المغربي محمد بنسعيد (الذي أمكن له الفوز في الانتخابات التشريعية لسنة 1984). وتعرض الاتحاد الاشتراكي نفسه للانشقاق في 1983 (ليخرج من جبته «حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي*»). وأخذ السيد بنْعمرع. بوعبيد بلقائه الملكَ للإعداد للانتخابات.

وقام قسمٌ من اليسار، بعد عقد من القمع، يسعى إلى بعث العمل الحزبي من الركود، وتكاتف مع «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان». ووجدنا «المناضلين الجبهويين» في صفوف هذه الجمعية يطالبون، لأول مرة، في 1983، بفضح ما كان يجري في تازمامرت. ثم إذا الأمور تسير، في تلك الفترة، إلى منقلب جديد. فبعد الاضطرابات التي اندلعت في الريف، في يناير 1984، جاء دور الإسلاميين ليذوقوا من كأس القمع.

شهدت الأحزاب الإدارية انشقاقات أدت إلى إفراغ «حزب التجمع للأحرار» من قسم من أعضائه. فقد أدت أحداث 1981، التي أقر الحسن الثاني بسؤولية النظام فيها، إلى حدوث أول انشقاق داخل «حزب التجمع الوطني للأحرار» (ليخرج من صلبه «الحزب الوطني الديمقراطي» في أبريل من تلك السنة). وما مرّت سنتان، حتى قام الوزير الأول المعطي بوعبيد، في 2 مارس 1983، بتأسيس حزبه؛ «الاتحاد الدستوري»، الذي سرعان ما سيصير هو قطب الأغلبية الجديد بعد انتخابات 1984.

---

* - (هـ.م) أسماه «حزب العمل الديمقراطي الاشتراكي» Parti d'action socialiste démo-cratique!.

جرت تلك الانتخابات في الفترة من 14 شتنبر إلى 2 أكتوبر. وجُعل التصويت على 199 مقعداً من جملة المقاعد 306 [المكونة للبرلمان] بالاقتراع المباشر. فخرجت الأحزاب الإدارية بأغلبية كبيرة في هذا البرلمان الناشئ عن الولاية التشريعية الرابعة (والممتد لتسع سنوات 1984-1993). فقد احتل حزب الاتحاد الدستوري المرتبة الأولى، بما يزيد عن ربع المقاعد (84)، يليه حزب «التجمع الوطني للأحرار» (في المرتبة الثانية)، والحركة الشعبية (في المرتبة الثالثة)، ثم الحزب الوطني الديمقراطي. واستحوذت أحزاب الأغلبية على 216 مقعداً من جملة المقاعد الـ 306، ومنيت المعارضة بتراجع فادح. وانقلب حزب الاستقلال إلى المعارضة (بـ 43 نائباً)، وقنع أقصى اليسار بأن يكون حركة صغيرة (نائبان لحزب التقدم والاشتراكية، ونائب واحدٌ لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي). وفي المقابل، عاد حزب الاتحاد الاشتراكي إلى [قريب من] مستوى حزب الاستقلال؛ إذ تضاعف عدد ممثليه (39 منتخباً).

وصرنا نرى، طوال سبع سنوات، لعبة لأغلبيات احتياطية، يؤلفها القصر، ومعه الأحزاب السياسية المهيمنة في البرلمان. وصارت الأحداث السياسية إلى برود. ففي 1986 دبَّ الخلاف بين ر. اكديرة وم. أحرضان، جعل الحركة الشعبية تعقد مؤتمرَها في الرباط من دون القبول بأحرضان. فرد هذا الأخير بأن أسَّس في 1991، بمراكش، حزبَ «الحركة الوطنية الشعبية». وصار الملك هو القائم على سير الحياة العمومية والساحة السياسية. وصارت الصحافة تأتمر بأوامر المخزن. وتعقَّلت الأحزاب السياسية، وباتت «الديمقراطية

الحسنية» تلقى التعاطف من فرنسا، بخلاف ما يلقى منها [نظام] الحزب الواحد في الجزائر.

10 - الانتصار في معركة الصحراء

ببناء ذلك الجدار، تكون الحرب في الصحراء قد دخلت طورها الثاني (1980-1991). فقد صار البوليزاريو قلما يفلح في اختراق ذلك الجدار، وصار يفقد القدرة على المبادرة في صراع كانت الحركية هي مصدر قوته فيه. غير أن الملك أدرك ضرورة أن يكسب معركة الرأي العام الدولي إن هو أراد أن يفرض في الصحراء الحل المغربي. فكانت تلك هي السبيل التي انخرط فيها من غير توقف ولا انقطاع.

لقد سار الحسن الثاني، خلال سنوات الثمانينيات، يتوسل بدپلوماسية قوامها الضربات السياسية، أبلى فيها البلاء الحسن، وعادت عليه بالتعاطف الدولي، وأنْست الناس، في البلاد الأجنبية، وضعيةَ البلاد الداخلية الحرجةَ. وتقلَّد الحسن الثاني، ابتداءً من 1979، رئاسةَ لجنة القدس، التي بوأت أميرٍ المؤمنين مقدمة المدافعين عن «ثالث الحرمين الشريفين». ومكّن هذا الاختيار العربي الإسلامي للملك أن يتقارب مع أقطاب العالم العربي، ولم يمنعه من التفاوض مع الدولة العبرية.

وجاءت أحداثٌ جمة لترمز إلى هذا التوجه المزدوج عند الملك. فقد أسفر ميثاق وجدة، في غشت 1984، عن ميلاد الوحدة العربية الإفريقية بين المغرب وليبيا. لكن هذه الوحدة لم تعمِّرْ لأزيد من سنتيْن، وإلى ما بعد 1986، وإن أكدت على تصالح المغرب مع

أحد داعمي البوليزاريو. لكن الجزائر لم تستسلم. حتى إذا تم القبول للجمهورية الصحراوية داخل منظمة الوحدة الإفريقية، لم يجد المغرب بداً من الانسحاب من هذه المنظمة في 12 نونبر 1984، ليخلق أزمة داخل الدپلوماسية الإفريقية.

واستقبل الحسن الثاني، في 19 غشت 1985، البابا يوحنا پولس الثاني في الدار البيضاء، ليعزِّز الصورة التي يريدها لنفسه؛ صورة صانع السلام، ورسول التسامح. فكانت تلك أول مرة يقوم فيها زعيم الكاثوليك، منذ أن تولى هذه المهمة، بالتحدث إلى مسلمين، وقد كان بينهم عشرات الآلاف من الشبان المحتشدين في أحد الملاعب في العاصمة الاقتصادية. وبعد سنة، زاد الحسن الثاني مبالغة في تجميل دوره كرجل سلام ووسيط دولي في النزاع الدائر في الشرق الأوسط؛ فلقد باغت أنصار القضية الفلسطينية في مملكته، وتجاوز كل التوقعات، باستقباله، في 22 يوليوز 1986، شمعون پيريز في القصر الملكي بإفران (في الأطلس المتوسط).

ثم بادر الحسن الثاني، في السنة التي بعدُ، إلى أمر جديد، أثار استغراب المنتظم الدولي؛ فقد تقدم، في 20 يوليوز 1987، بطلب ترشيح المغرب لعضوية المجموعة الاقتصادية الأوروپية. وما مرت أشهر معدودة، حتى جاء الرد بالرفض؛ لاحتجاج هذه السوق بأن المغرب لا يوجد في أوروپا.

وجاء المغرب بما هو أشد خشونة؛ إذ سعى، في حميَّة، إلى تعزيز وضعه في الصحراء، وهو شيء لا يمكن أن يتحقق له إلا بالاتفاق

مع الجزائر؛ فهي المخاطب الشرعي الوحيد للرباط. لكن ما حدث في قضية الدليمي، وما كان من فشل اللقاء بشــ. بنجديد قد قضى على تلك المساعي بالموت. وخلال تلك السنوات المطبوعة بالأزمة الدپلوماسية، سار المغرب يجهد لتقوية جانبه في الصحراء؛ بأن واصل فيها سياسة استثمارية طابعُها الترف؛ اجتذبت إليها عشرات الآلاف من المهاجرين من [مناطق] الشمال، حتى صاروا يفوقون السكانَ الصحراويين عدداً.

وبعد سنوات أربع، عاد الحسن الثاني يسعى في إعادة فتح الحوار مع الرئيس بنجديد. فكان، في 4 ماي 1987، انطلاقُ محادثات رسمية بين الرئيس الجزائري وملك المغرب، دامت بضعة أشهر، لتسفر، في 6 ماي 1989، عن إعادة ربط العلاقات الدپلوماسية بين البلديْن. وقد مكّن تقارب الأخويْن العدوّين من تقارب الدولتيْن المغاربيتين، في زمن شهد انتشار المنظمات الإقليمية في أنحاء العالم. فكان إنشاء «اتحاد المغرب العربي»، في 17 فبراير 1989، وجُعلت له كتابة دائمة. بيد أن فشل الاستفتاء، وفشل الوساطة الأممية في الصحراء، زيادةً إلى التدهور السياسي الذي ران على الجزائر، سرعان ما قضت بالشلل على هذه المنظمة. فصارت أنشطتها لا تكاد تزيد عن اجتماعات لوزراء الداخلية، في زمن اتسم بالحرب على الأصولية الإسلامية. ثم لم تلبث هذه المنظمة أن دخلت في أزمة مفتوحة في غشت 1994.

VII

المسيرة الطويلة صوب التناوب (1991-1999)

1 - نهاية الحرب الباردة وتأثير جيل بيرو

منذ نهاية السبعينيات، و«لجنة محاربة القمع في المغرب» تسعى في تنبيه الرأي العام الفرنسي إلى وضعية حقوق الإنسان والقمع في هذا البلد. إنها حملة أطلقها منفيون سياسيون وناشطون من أمثال كريستين دور (التي ستصير زوجة لأ. السرفاتي، الذي طرد من المغرب في أواخر 1976). لكنها اصطدمت بحائط من اللامبالاة، أقامه المسؤولون الفرنسيون المرتبطون بالنظام المغربي في مكر ودهاء. ثم حدث أن حل بباريس، في أواخر سنة 1980، شقيقا ضابط مختف، حاملين رسائل على ورق رهيف، تصوّر «معتقل تازمامرت». فكانت تلك الأوراق باعثاً على كتابة مقال ظهر في مجلة «جون أفريك»: «أين هم تلامذة أهرمومو الجنود؟»*.

بيد أن نيْر الرصاص ظل محكماً في تلك الفترة، الموسومة بنهاية الحرب الباردة، وتصاعد الأصولية الإسلامية في العالم. وشهدت سنة 1984 تأسيسَ بعض المناضلين الديمقراطيين واسعي الاطلاع

* - «Où sont les cadets d'Ahermoumou», *Jeune Afrique*.

في باريس «جمعيةَ الدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب». لكن لم يكن لها كبير مفعول. وحظيت كـ. دور وخديجة بوريقات (التي اختفى إخوتها الثلاثة) بالاستقبال من فرونسوا ميتران. حتى إذا اطلعت [زوجته] دانييل ميتران على تلك الأمور، أعلنت عزمها الإدلاءَ فيها بدلوها... وأذِن لكـ. دور، في 6 مارس 1986، بالتوجُّه إلى المغرب. فزارت السرفاتي في سجن القنيطرة، وكان ذلك سبباً في تزوجها منه. ثم كان أن نجح أبناء أوفقير، سنة 1987، في الفرار؛ فأطلعوا الصحافة الفرنسية على حالهم، قبل أن تستردهم السلطة المغربية، وتعيدهم إلى **«حدائق الملك»*** (ف. أوفقير، 1989). فإذا الصحافة الدولية قد صارت تهتم بما كان يحدث داخل معتقلات المغرب، وتتحدث عن [سجن] القنيطرة وعن [معتقل] تازمامرت.

وصار الضغط الخارجي الواقع على المغرب يلقى تجاوباً متزايداً داخله. ففي 10 دجنبر 1988، قام بعض الجامعيين المستقلين (يتقدمهم رجل القانون عمر عزيمان) و [أعضاء من] الأحزاب اليسارية (الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية) بتأسيس «المنظمة المغربية لحقوق الإنسان». ثم لم يلبث ع. عزيمان، وهو أول رئيس لها، أن استقال منها، بعد أن صارت الأحزاب تسعى إلى التحكُّم في هذه المنظمة النخبوية (فلم يكن مناضلوها يزيدون عن 150، في مقابل آلاف الأعضاء في «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان»، ذات المنحى الراديكالي - التابعة إلى «حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي»).

---

* - *Les Jardins du Roi*

وانبرت منظمة العفو الدولية، بدورها، في سنة 1990، تفضح وضعية حقوق الإنسان في المغرب، وتشن حملة دولية تكرسها لهذا البلد. ثم كان سقوط حائط برلين - نونبر 1989 - وتفكك الاتحاد السوفييتي. فإذا المغرب قد بات يجد نفسه، في خضم ذلك السياق الدولي الجديد، في وضع المدافع عن نفسه. ثم إذا هو قد صار يفسح مجالاً سياسياً لفضح ما كان يتم التستر عنه زمن الحرب الباردة. وقام الحسن الثاني، بدافع من هذه التحولات، بإنشاء «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» في 8 ماي 1990، وهي مؤسسة عمومية أنشئت للاستجابة إلى التحرك الذي بات يعرفه هذا البلد في مجال حقوق الإنسان.

وصدر عن دار غاليمار، في شتنبر من [تلك السنة] -، كتاب جيل پيرو التشهيري **«صديقنا الملك»*** ، فكان سبباً في حدوث أخطر أزمة دپلوماسية بين فرنسا والمغرب منذ أن كان اختطاف بن بركة. وقد جاء هذا الكتاب ثمرة «تعاون وصداقة» بين كـ. دور-السرفاتي وإدوي پلينل، المشرف على سلسلة بدار غاليمار ورئيس تحرير صحيفة **«لوموند»*** . وقد اقترح هذا الأخير أن يتولى تحرير الكتابَ ج. پيرو، الكاتب المتعاقد مع غاليمار، وهو الذي لم تكن له من صلة بالمغرب. فقام بالتأليف من مادة وثائقية غزيرة، قام على جمعها ماضلون حقوقيون [مغاربة]. وعلى الرغم من التهويل الكثير الذي طبع هذا الكتاب، والجرأة الكبيرة التي وسمت تناول الكاتب لمجموعة

* - *Notre ami le roi*

* - *Le Monde*

من الوقائع (سواء ما تعلق بالحديث عن والدة الملك أو التصوير المرعب الذي جاء به لدار المقري)، فقد جاء هذا الكتاب على سور الصمت الذي ظل يلفُّ «سنوات الرصاص» وقوضه تقويضاً.

2 - حرب الخليج تسفر عن وجه الحركة الإسلامية المغربية

صارت الحركة الإسلامية المغربية، خلال سنوات الثمانينيات، إلى شيء من النضج، في ظل الإجماع الذي تحقق حول الصحراء. ومن الراجح أن تكون مصالح الامن ركبت خلال سنوات السبعينيات مخاطرة كبيرة، باصطناعها «الشبيبة الإسلامية»، وهي أول جمعية إسلامية سرية [في المغرب]. وقد كان لهذه الشبيبة، وعلى رأسها عبد الكريم مطيع، ضلوع في اغتيال عمر بنجلون. ثم وقع الإبعاد على الجناح الراديكالي المسلح في هذه الحركة، والنفي على من بقي من أعضائها. وتكوَّن جناح إصلاحي بإنشاء «الجماعة الإسلامية» في سنة 1981. ثم صارت في سنة 1990، الرحمَ الذي أنجب تياراً إسلامياً إصلاحياً (من جبتها ستخرج الأحزاب الإسلامية في 2002)، لقي القبول من المخزن، وجُعِل لاحتواء الضغط الذي كان يأتي من القاعدة.

وبالموازاة مع ذلك، بدأ تنظيم من طبيعة دينية في التكون من حول الشيخ ذي التأثير الجماهيري الواسع ع. ياسين. إنه رجل لم يرض بالتزام الموضع الذي تريده عليْه السطلة. فقد بادر، في شتنبر1981، إلى تأسيس جماعة أولى، هي «أسرة الجماعة»، التي كانت مكرسة للدعوة. ومن هذه الجمعية خرجت، في نونبر 1983، «الجماعة»، وهي

جمعية سياسية سرية كرّست للعمل الخيري، خاصة في الهوامش الحضرية. ثـم كان اندماج الحركتيْن في شتنبر 1987، ليسفر عن تأسيس جمعية اجتماعية وسياسية، هـي «العدل والإحسان». وقد ظلت هذه الجمعية، إلى سنة 2002، أهـمَّ تنظيم جماهيري إسلامي مغربي (م. الطوزي، 1999). لكن مُنِعت أن يكون لها وضع الحزب السياسي.

حزمت السلطة المغربية أمرها، في أواخر الثمانينيات، بفعل المواجهات التي نشبت، يومها، بين السلطة والإسلاميين في تونس، ومصر، وبعدهما بوقت قليل، في الجزائر، لتقي نفسها الابتلاء بتلك العدوى. بيد أن الخطاب الرسمي عن سيادة أمير المؤمنين على المجال الديني لم يمنع الإسلاميين من اكتساح الجامعات، والهيمنة على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب خلال سنوات الثمانينيات. فكان ردُّ [السلطة المغربية] بوضع الشيخ ع. ياسين، في 30 دجنبر 1989، رهنَ الإقامة الجبرية في سلا، وحظر جماعته «العدل والإحسان».

ثم كانت حرب الخليج الثانية، التي ابتدأت في 2 غشت 1990، باجتياح الكويت، فعجَّلت بإنضاج الحركة الإسلامية و[حركات] الاحتجاج الراديكالية. حتى إذا جاءت الدعوة النقابية إلى الإضراب العام (من لدن «الكنفدرالية الديمقراطية للشغل» و«الاتحاد العام للشغالين بالمغرب») في 9 دجنبر 1990، قابلتْه السلطة بفرض حالة الطوارئ على مدينة الدار البيضاء. فاندلعت أعمال العنف في 14 من الشهر نفسه، في فاس وطنجة والقنيطرة. ووقع قتلى كثْر في فاس، بعد أن قام المتظاهرون من الأحياء الشعبية شمالي المدينة بالهجوم على «فندق المرينيين» الراقي، ونهب ما فيه.

وأما أول ظهور للحركة الإسلامية المغربية سافرةً فسيكون خلال مسيرة الرباط الكبرى (التي ضمت قرابة مليون متظاهر)، لمساندة الشعب العراقي، يوم الأحد 3 فبراير 1991، بعد أسابيع ثلاثة من شنّ الحرب على العراق (بناني والشرايبي، 1994). وبات الإسلاميون يمارسون ضغطاً يسير في اشتداد في صفوف مختلف التنظيمات السياسية، لكن ظلوا يلقون داخلها العزْل والتطويق المحكَمين. وظهر إسلاميو «العدل والإحسان» في إهاب صارخ، سيظل هو المعلَم البارز طوال ذلك العقد.

3 - تحرر خجول للنظام

اضطُرت السلطة المغربية، بفعل ما كان جارياً من الأحداث الدولية، من جهة، والخوف من الضعف يعتور، من جهة ثانية، الإجماعَ على الصحراء (بعد أن أعلن عن وقف لإطلاق النار في 6 شتنبر 1991) التي حلت بها القبعات الزرق، في وقت كان حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال لا يزالان في المعارضة، اضطرت السلطة للتخفيف قليلاً من النيْر السياسي الذي كانت تشد به على خناق السكان المغاربة. ولا يبعد أن يكون للضغط الإسلامي دورٌ في ذلك [التحول]. وصارت السلطة تجد ضرورة في الاتكاء على معارضتها التاريخية، بعد أن نالها الضعف، وإن ظلت على شيء من القوة تستمدها من مشروعيتها التاريخية. وكان في وفاة عبد الرحيم بوعبيد، في يناير 1991، وتولي عبد الرحمن اليوسفي قيادةَ الاتحاد الاشتراكي، أيضاً، ما يسّر ذلك الانفتاح. ثم صار وهج البصري إلى

خسوف مؤقت، ساعد على [الشروع في] خروج هادئ من «سنوات الرصاص».

وصادقت الحكومة، خلال سنوات الثمانينيات، على ميثاقين دوليين يتعلقان بحقوق الإنسان. ووضِع إطارٌ جديد [لهذه الحقوق]. وبدأ الإفراج عن المعتقلين السياسيين في ماي 1989. وتواصل لسنوات، بموازاة مع عمليات الكشف والفضح التي صارت تطول سنوات الرصاص. ثم عاد الملك، بعد أحداث دجنبر 1990، والخوف الكبير المقرون بحرب الخليج (أغلقت المؤسسات التعليمية أبوابها لما يقرب الخمسة أسابيع)، إلى استكمال مسلسل الإفراجات عن المعتقلين. فقد أفرج، في 13 شتنبر 1993، عن أشهر سجين سياسي مغربي؛ ذلك هو أبراهام السرفاتي، ليُطرَد [من المغرب] بزعْم أنه برازيلي. ثم كان الإفراج، في 23 أكتوبر 1991، عن الناجين من تازمامرت.

وعُهِد إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بحل مشكلات الآلاف من ضحايا القمع في سنوات الرصاص، على أن يكون الحل في تمهل واتزان (دال، 2000). لكن الملك أفرغ على عمله طابعاً سياسياً احتفالياً، لكي لا ينحصر الأمر كله في صورة خروج من النيْر الأمني. وتقدم الملك، في 21 غشت 1992، بمشروع إصلاح دستوري، تمخَّض عن «الدستور الرابع» لسنة 1993. وقد جاء «القانون الأساسي» متضمناً مفهوم «حقوق الإنسان»، بما شكل خطوة قانونية هائلة. وزيادةً إلى ذلك، فقد أنشئتْ وزارةٌ لحقوق الإنسان ضمن الحكومة المتولدة عن انتخابات 1993، عهِد بها إلى رجل القانون عمر عزيمان. وقد اضطرت هذه الوزارة، بفعل الضغط

الواقع عليها، إلى أن تصير، في أواخر 1994، تصرف نفقة شهرية بمبلغ 5000 درهم (500 أورو) إلى قدماء معتقلي تازمامرت (المرزوقي، 2000). ثم لم تلبث أن ألغت تلك النفقة في سنة 2000، بضغط من المحامي محمد زيان، رئيس جمعية أسر ضحايا الصخيرات.

وقد سُنَّ عددٌ من الإصلاحات، واتُّخذتْ إجراءاتٌ، بغرض حل منازعات الماضي. وشرع، في ماي 1992، في مراجعة خجولة لـ «قانون الأحوال الشخصية» («المدوَّنة»)، الذي يشتمل على كل ما يحدد وضعية المرأة [المغربية] من الناحية القانونية. ثم جاء اعتقال مفوض الاستخبارات العامة، مصطفى ثابت، في 6 فبراير 1993، في الدار البيضاء. فلقد اتُّهم هذا المفوَّض بمآت الاغتصابات والمساومات والمشاركة في شبكة واسعة للدعارة الراقية، بعد أن ظلَّ موضع شكٍّ لسنوات، وأدى سقوطه إلى الإطاحة بـ 6 من المسؤولين في الشرطة. ثم كانت محاكمته، وتنفيذ حكم الإعدام فيه يوم 5 شتنبر 1993. وتلك كانت رسالة واضحة إلى الرأي العام. ولئن فشل الانفتاح السياسي على المعارضة، فإنه لم يمنع النظام من مواصلة عملية التحرُّر. وانخرطت السلطة في زجر التجاوزات الصارخة. وتواصلت هذه السياسة، لتبلغ أوجها سنتيْن بعدُ.

4 - قضية مسجد الحسن الثاني

أعلن الحسن الثاني في خطابه ليوم 20 يوليوز 1988، إلى شعبه عن [عزمه] بناء مسجد عظيم في الدار البيضاء، ليكون ثاني أعظم مسجد بعد مسجد مكة. وقد استغرق بناء «مسجد الحسن الثاني»

في الدار البيضاء فترة امتدت من 1988 إلى غشت 1993، بكلفة بلغت 600 مليون دولار.

وودَّ الملك أن يُشرك شعبه في هذه المأثرة، فأعلن عن فتح اكتتاب بالتوقيع على شيك بقيمة 6 ملايين درهم. وابتداءً من 21 يوليوز 1998، فتح 7000 مكتب لجمع الاكتتابات في أنحاء المملكة. وتجنَّدت وزارة الداخلية قاطبة (من قياد، ومقدمين، وهم موظفون من مرتبة دنيا يقومون بتأطير الأحياء)، وجنَّدت هياكل تقليدية للتأطير ووسائل الإعلام العمومية لحث المغاربة على المساهمة.

اجتمع للدولة في أربعين يوماً (وهي الأجل المضروب لعملية جمع الاكتتابات) 4,7 مليار درهم (أي ما يقرب 750 مليون دولار). وصار المليارديرات [المغاربة] يتنافسون في إظهار كرمهم (فقد تبرَّع كريم العمراني بـ 20 مليون درهم)، وتعرَّضت أجور الموظفين في بعض الوزارات لاقتطاع 10 أيام بصورة تلقائية، ومن دون إشعار أو إخبار. وجعل المقدْمين يجوبون الأحياء الشعبية مُكرهين السكان على دفع 10 دراهم عن كل فرد. وانبرت السلطات تأخذ الجزية من ماشية الفلاحين، والجمركيون يحثون المهاجرين بشدة على المشاركة في المجهود الوطني. وإجمالاً، فقد تحصَّل [للسلطة المغربية] من جمع مختلف المساهمات العمومية مبلغ 7 مليارات من الدراهم.

لقد أعادت الحملة المسخرة لبناء هذه المعلمة الفرعونية إلى الأذهان آليات التعبئة الماوية، التي سبق أن رأينا صورة لها في المسيرة الخضراء. كما أعادت إلى الأذهان الآليات التي كانت

تسخر للحركة السلطانية القروسطية. وهي ترمز، في كليتها، إلى التعقد الصارخ الذي طبع مُلك الحسن الثاني، بما اجتمع له من مستويات زمنية شديدة تباعد في ما بينها. وقد عُهد بتصاميم هذا الصرح إلى مهندسيْن فرسييْن، وتولّت [شركة] «بويغوس» الأشغال الكبرى، بكل ما تملك من وسائل تقنية هائلة (فقد جعلت لهذا المسجد، المشرف بقسم منه على مياه المحيط، صومعة بطول 172 متراً* لتشرف على البحر). وقام عشرة آلاف من الحرفيين المغاربة [على إنجاز أعمال الزخرفة والتجميل]، مبتعثين فيها فنوناً تليدة (في الفسيفساء، والزليج، والجص، والرخام، والنقش على خشب الأرز، إلخ.).

كانت البواعث على إقامة هذا البناء شديدةَ الغموض. فقد جُعِل هذا المسجد ليكون، بعِظَمِه، آيةً تخلب ألباب الإسلاميين، ومعلمةً تذكّر برفعة أمير المؤمنين، وليكون فيه تعبئةٌ للجماهير في فترة من الأزمة الاقتصادية، توازيها حالة من الريبة والشك كانت تخيم على مسألة الصحراء، ولتزويد الدار البيضاء، ذات الطابع الغربي الغالب، بركيزة دينية. بل إنه ليس ببعيد أن يكون بناء هذا المسجد أملته اعتبارات اقتصادية. فتلك المليارات السبعة التي اجتمعت من بنائه، هو الذي لم تكن تكلفته تزيد عن 4,7 مليارات، قد مكنت المغرب من زيادة محاربته للتضخم. فقد يكون بناء المسجد جاء استجابة إلى طلبات «صندوق النقد الدولي» المتكررة

* (هـ.م) بل 210 أمتار!.

لإنقاص الكتلة النقدية، التي ظل بنك المغرب يزيد إليها في غير تبصُّر (أفتكون 2 ملياران من الدرهم جرى تبديدها؟).

وفي أبريل 1993، قام الحسن الثاني بتدشين المسجد، الذي يسع داخله 000 2 مصل، وخارجه 000 8. وأما مشروع إعادة تهيئة الدار البيضاء (شارع [الجيش] الملكي الرابط بين القصر الملكي والمسجد)، فلم يتسنَّ إتمامه على عهد الحسن الثاني. لكنه لم يمنع من تحقق الأهداف الإيديولوجية والسياسية المبتغاة من هذه العملية. فلقد جاء تدشين المسجد في أوانه.

5 - التيكنوقراط في السلطة بعد فشل التناوب الأول

تميَّزت سنة 1993 بكثرة ما شهدت من أحداث، بيد أنها أحداثٌ لم يكن لها كبير مفعول على الساحة السياسية. فقد صدَّق المصوتون بنسبة كبيرة على «الدستور الرابع». وأجريَت، في مطلع تلك السنة، الانتخاباتُ العامة، لتسفر عن الولاية التشريعية الخامسة، التي ستعمر أربع سنوات (1983-1987)، بعد أن اختُصرت المدة العادية. وظل الملك قوي الحضور على الساحة الدولية، كما يشهد الاستقبال الذي خصَّ به إسحق رابين في 15 شتنبر 1993. حتى إذا استشعر دنوَّ أجله، صار يفكر في استمرارية العرش. فلقد ألح في دعوته حزبَ الاتحاد الاشتراكي إلى المشاركة في الحكومة، بعد أن ظل في المعارضة ثلاثين سنة. فكان أول شروط ع. اليوسفي وم. بوستة رحيل إ. البصري. حتى إذا لقيا الرفض من الملك، أعلن الاتحاد الاشتراكي، ومعه المعارضة

قاطبةً، في 5 أكتوبر 1995، امتناعه عن المشاركة في الحكومة، حفظاً لقوته. وآثر ع. اليوسفي النفي إلى مدينة كان، سنتيْن، احتجاجاً على التزوير الذي طال يومها الانتخابات.

استلمت الحكومة، المدعاة «حكومة تيكنوقراط»، مهامها في نونبر 1993. وجعِل على رأسها عبد اللطيف الفيلالي، صهر الحسن الثاني. ولقد جرى تنصيب هذه الحكومة في سياق اقتصادي وسياسي ذي سمات ثلاث. فهذا وزير الداخلية الجبّار إ. البصري، رمزُ «سنوات الرصاص»، قد أصبح مزعجاً للسلطة، والمعارضة الاشتراكية، ممثلةً في الاتحاد الاشتراكيٍ، ترفض، يومها، التناوبَ. وهذا الملك قد جاء برجال أفضل تمثيلاً من الفرق القديمة البالية، أو الملوثة بتعاون مفرط مع نظام البصري، واشترط في هؤلاء المسيرين الجدد أن يكونوا أكفاء؛ فقد باتت الضرورة تدعو إلى أن تتحكم البلاد بمصيرها. وهذا «مخطط التقويم الهيكلي» ينتهي في 1993، ويتعين على المغرب أن يتحمل التقشف ويتدبَّر الأزمة.

لذلك تعاقبت، خلال الولاية التشريعية 1993-1997، ثلاث حكومات تيكنوقراطية، ظهر فيها جيلٌ من القادمين الجدد، الذين اختارهم الملك (فالپوليتيكني أدريس بنهيمة يتولى عدة مناصب وزارية، شأنه شأن رجل الصناعة إدريس جطو). والحكومة الأولى، توقع، في أبريل 1994، في جو احتفالي باذخ، على اتفاقية «إزالة التعريفة الجمركية» واتفاقيات «التجارة العالمية».

وخرجت وزارة حقوق الإنسان إلى الوجود بعد طول ارتقاب، وأسنِدت إلى ع. عزيمان، المؤسس المشارك لـ«المنظمة المغربية للدفاع

عن حقوق الإنسان». فبدا البصري في مواجهة هؤلاء الرجال الذين ليس له عليهم كبير سلطان، كأنه تُرِك جانباً، وإن لم يفقد شيئاً من قدراته الهائلة. وسوف لا يلبث أن تجود عليه الظروف بالفرصة ليستعيد السلطة التي فقدها منذ 1990. فلقد اندلعت اضطرابات إسلامية في جامعتي فاس والدار البيضاء في يناير 1994، ثم كانت الأزمة الأمازيغية التي تفجرت بمناسبة 1 ماي، فاضطرَّت الملك إلى التدخل. وكذلك أمكن لوزير الداخلية أن يفيد من حادث آخر جلَل.

ففي غشت 1994، تسللت إلى التراب المغربي أربع عصابات مسلحة في وقت واحد، وبمهام عدة. لكن لم تفلح في تنفيذ غير اعتداء واحد؛ هو الذي استهدفت به فندق «أطلس أسني» في مراكش، وأسفر عن مقتل سائحة إسبانية*. فإذا وزارة الداخلية المغربية تتذرع بوجود بعض الفرنسيين من أصول جزائرية بين الإرهابيين، فتزيد من تأجيج القمع. فقد قامت، في ما لا يزيد عن ثمان وأربعين ساعة، بطرد ما يقرب المليون جزائري، أو من اشتبهت في أنه جزائريون (كان بينهم فرنسيون من أصول جزائرية، ونساء مغربيات، وجزائريون مقيمون منذ وقت طويل بالمغرب، وسياح. وحتى لم تتورَّع عن طرد بعض المغاربة) في خضم من الفوضى العارمة. وأغلقت الجزائر حدودها في 24 غشت، رداً على سن المغرب التأشيرةَ على دخول الجزائريين إليه. وظلت تلك الحدود

* - (هـ.م) وقع الهجوم يوم 24 غشت 1994، وأسفر عن مقتل سائحين إسبانيين.

مغلقة إلى أجل غير مسمًى (كذلك بقي حالها، على الأقل، إلى سنة 2002، [تاريخ الانتهاء من هذا الكتاب]).

لقد خسر المغرب، في غضون ساعات، مليوناً من السياح الذين كانوا يأتونه من البلدان التي تشاركه الحدود. وهو رقم لم يستعده حتى سنة 2002)، ما أوقع خسائر فادحة بالمنطقة الشرقية. وصارت مدينة وجدة الحدودية السبيل المغلقة في المنطقة الشرقية من المغرب، وظلت تعيش على انتظار فتح محتمل للحدود (وهو الأمر الذي رفضه الرئيس بوتفليقة). ثم كان إغلاق مناجم الفحم والحديد في هذه المنطقة (جرادة) في مطلع القرن الواحد والعشرين، ليأتي على آخر نبض للحياة فيها، وليدفع بساكنتها إلى التعجيل بالرحيل عنها وتركها خاوية.

لكن أمكن لوزارة الداخلية أن تحقق بُغيتها المنشودة. فلقد أظهر إ. البصري أنه سيد البلاد. وصار يمعن في تأكيد هذه الحقيقة بالعملية التي أطلقها بعدئذٍ [والمدعاة] «تطهير الاقتصاد المغربي».

6 - تقشف وأزمة اقتصادية

سعى التيكنوقراط، الذين يُرمز إليهم بـ«مجموعة 14» (مجموعة التأمل المتألفة من حملة الشواهد الشبان من أعلى المستويات من حول الملك)، بوصولهم إلى السلطة، في أن يدخلوا النظام على العالم الاقتصادي الغارق في الفوضى والغموض. فانبروا يواصلون استكمال عملية التخصيص، بإصلاح «بورصة القيم» في الدار البيضاء؛ تلك المؤسسة النَّخِرة الموروثة عن الحماية. لكنهم سرعان

ما تبيَّنوا المشاق الهائلة التي تعترض المهمة الموكولة إليهم بإعادة الأمور إلى نصابها، بعد عشرين سنة ظل فيها الاقتصاد والجماعات المحلية بيد وزير الداخلية ورجاله (فصهر البصري والٍ على الدار البيضاء، وعددٌ من أعوانه يتولون تسيير عدد من المقاولات العمومية، والأقاليم، والعمالات والجماعات).

وأطلق إ. البصري، في سنة 1995، حملة لتطهير الاقتصاد، فصار يقبل، من غير شروط، باقتراحات الإصلاحيين الذين توجههم الأقلية الحداثية داخل المخزن. وما مرت شهور معدودةً، حتى ألقت تلك الحملة في غيابات السجون بالمئات من الضحايا والأبرياء، مُنزلة في حقهم ما يسمى بعقاب المجرم باسم الجماعة عن طريق الصحافة (بنعبد الرازق، 2002). فقضية الدكتور بنعبد الرازق، من الدار البيضاء، ترمز إلى الغلو الذي طبع هذه الحرْكة (وهي ضرب من الغزو كان يقوم به جنود السلطان) العصرية. وسرعان ما تكشفت هذه الحملة عن نتائج كارثية. ولم يكد يمر أسبوعان حتى استولى الشلل على اقتصاد غير منظم، ومنحل وفاسد، بفعل ما كان يصيبه من تبييض الأموال، والتهرب الضريبي والتهريب. وإذا رجال الصناعة، الذين اعتادوا على أداء فواتيرهم نقداً (مهما بلغت عظماً)، قد صاروا لا يجرؤون أن يخرجوا أموالهم خشية أن يُلقوا في السجون.

وعليه، فما مرت بضعة أشهر، من ذلك الشلل [الاقتصادي]، حتى وجدت السلطة نفسها مكرهة على التراجع. فلقد أثبت البصري أن الاقتصاد المغربي كان اقتصاداً مريضاً وفاسداً، وأن

محاربة التزوير يمكن أن تنقلب على أي شخص مهما كان شأنه ووضعه، وبالتالي فليس أفضل من إبقاء الحال على ما هي عليه.

ولقد امتُحن الاقتصاد المغربي بحرب الخليج في سنة 1991، وبإغلاق الحدود في 1994، وبحملة التطهير في 1995-1996، ما أدخله طوراً جديداً من الصعاب (تجلى في التقشف الذي صار إليه هذا الاقتصاد في السنوات 1992، و1994 و1995)، بما ضيق الهوامش على الحكومة (حتى صار معدل النمو السنوي خلال تلك العشرية دون نسبة 2%). ولئن أفلحت الحكومة في إعادة الاستقرار إلى الوضعية الاقتصادية الكبرى، فإنها لم تفلح في درء التقشف والتقتير أن يضرا بالسواد الأعظم من السكان (فقد ارتفع عدد الفقراء في المغرب من 3,4 إلى 5,3 مليون بين 1990 و1998). لكن أمكن، في المقابل، القضاء على التضخم، والحد من العجز في الميزانية، والتحكم في الدين الخارجي، والاستجابة إلى شروط المنظمات الدولية، وهي الضمانة للحصول على تمويلات جديدة.

7 - الإصلاح الدستوري لسنة 1996 والتوافق مع المعارضة

ما كادت تمر سنتان على انطلاق الحياة التشريعية، في سنة 1993، حتى وقع الحسن الثاني فريسة للمرض (في خريف 1995). وإذا الرغبة التي كانت لديه في ردّ المعارضة إلى الحكومة تصير أمراً لازماً ليس منه مهرب. فلقد أحس بدنوّ أجله، فأراد أن يحمل المعارضة (خاصة حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي) على القبول برفعة أمير المؤمنين،

وهي المؤسسة التي أعيد تفعليها في أطار مراقبة العلماء والمساجد. فلهذه الغاية وجدناه يحرص على صلاحياته ويفرض على [أقطاب] المعارضة (خاصة منهم الاتحادي ع. اليوسفي والاستقلالي م. بوستة) القبول ببقاء إ. البصري قطباً ومحوراً للسلطة.

ترافقت هذه الإرادة الملكية ببعض الأعمال الدالة على حسن النية. فقد سمح الملك في 1995 بعودة الفقيه البصري، بعد ثلاثين عاماً من النفي، هو الذي كان أحد أشرس معارضي الملكية. حتى إذا حصل الملك على القسَم من ع. اليوسفي بضمان انتقال الخلافة في أفضل الظروف، أطلق المسلسل الذي سيقود إلى التناوب في 1998 (العيادي ورغاي، 1998).

أعلن الملك، في خطابه ليوم 20 غشت 1996، عن إصلاح دستوري وانتخابات سابقة لأوانها. وقد أعطيت الانطلاقة للمرحلة الأولى من الانتقال الديمقراطي في 13 شتنبر الموالي، بفضل مساندة أحزاب المعارضة (في ما عدا «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» بزعامة م. بنسعيد)، المنضوية، منذ 1992، ضمن الكتلة الثانية (المسمَّاة «كتلة ديمقراطية»). فكان التصويت على خامس تعديل للدستور يُعرَض على الاقتراع (بلغت نسبة القبول به 99,56%). بما يعني أن وزارة الداخلية قد ظلت، في ما يبدو، محافظة على حنكتها الانتخابية لم تفقد منها شيئاً. وكذلك أُبقيَ في نص الدستور الجديد على المادة 19 المؤكدة للطابع الديني للنظام في إطار ملكية مستمدة من الحق الإلهي. فكانت المعارضة، هذه المرةَ، تؤيد هذا المبدأ.

كان التعديل الأبرز في هذا الدستور هو سنُّ الثنائية التمثيلية، بانتخاب مجموع أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر (لا ثلثيهما فحسب). وتم، في المقابل، إنشاءُ غرفة ثانية داخل البرلمان، سميت مجلس المستشارين. وهي غرفة يُنتخَب أعضاؤها بالاقتراع غير المباشر، لتكون ضمانةً للمخزن في حال تعذر التحكم في التناوب، ولتمكن للأحزاب إنقاذ منتخبيها لو اتفق لهم أن خسروا الانتخابات التشريعية (جاء الانتصار الساحق لما كان يُعرف بالأحزاب الإدارية في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين البالغ عددهم 270، في 5 دجنبر 1997، يؤكد هذه الحقيقة).

وعندما افتتح الملك دورة الخريف البرلمانية، في 11 أكتوبر 1996، أعلن للنواب عزمه بذل كل الجهود لضمان شفافية الانتخابات.

8 - انتخابات 1997 والتناوب الممنوح

كلّف إ. البصري بإيجاد سبيل للتوافق مع الكتلة، بما يخدم العملية الانتخابية الديمقراطية. وقد طالت هذه العملية لما يقرب السنة، وصولاً إلى الانتخابات التشريعية ليوم 14 نونبر 1997، التي تولد عنها البرلمان الذي سميَ «التناوبَ التوافقي» (الولاية التشريعية السادسة، 1998-2002).

ودعا وزير الداخلية، في 28 نونبر 1996، إلى تطهير اللوائح الانتخابية، التي كانت، منذ عقود عديدة، موضوعاً للنزاع بين المعارضة والسلطة. وتعيّن أن تقوم حواسيب وزارة الداخلية بتوحيد النظام على الصعيد الوطني، على مبدإ ناخب واحد/صوت واحد.

فكان التوقيع، بعد ثلاثة أشهر، في 28 فبراير 1997، على «ميثاق للشرف» بين السلطات العمومية والأحزاب السياسية. والتزمت السلطة بالسهر على أن تكون الانتخابات شفافة ونزيهة، والتزمت الأحزاب، في المقابل، بالإقرار بما ستسفر عنه من نتائج. وفي ذلك الخضم، تمت المصادقة بالإجماع، داخل البرلمان، في يوم 27 مارس، على «قانون انتخابي» (هو الأول من نوعه).

صارت الأحزاب السياسية، التي بين أعضائها أعداء ألداء للنظام، تعمل، يومها، إلى جوار إ. البصري؛ الرجل الذي كان، إلى الأمس القريب، مرمى لصنوف المهانات. وعقدت اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات أولى اجتماعاتها في رحاب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وجرى، يومها، تدشين المسلسل الانتخابي؛ الذي أعطيت انطلاقته في 13 يونيو 1997 بالانتخابات الجماعية. بيد أن الوعود لم تنفع في درْء الفساد الطاغي أن يطول انتخاب رؤساء الجماعات. ثم زاد ذلك الفساد سفوراً في الانتخابات المهنية في يوليوز من تلك السنة (وأسفرت انتخابات المجالس المحلية، في شهر أكتوبر، من لدن كبار الناخبين عن تقدم اللامنتمين). وتجلّى الفساد في صورة فاضحة، ما جعل الملك يستنكر، في 20 غشت، الاستعمال المفرط للمال في الانتخابات. وطلب إلى الأحزاب السياسية أن تتقدَّم ببرامج «قابلة للتطبيق والتنفيذ»*.

* - (م. م) وقال كذلك : «وكيفما كان الحال فعلينا أن نأخذ هذا بعين الاعتبار (...) حتى لا نلصق ببلدنا سمعة هو أعلا منها».

يتمثل أول مستجَد جاءت به هذه الانتخابات في تجمُّع الأحزاب الستة عشر في تحالفات انتخابية. فرأينا «الكتلة» تعارض «الوفاق»، المتألف من أحزاب كانت تعرف سابقاً بالإدارية (بينها «الاتحاد الدستوري»). لكن السلطة حرصت على اختلاق [تيار] وسط من «الحركة الوطنية الشعبية»، و«التجمع الوطني للأحرار» بزعامة أ. عصمان، الذي جُعِل ليكون عائقاً في وجه حكومة التحالف المنتظرة. وقد سرت الشائعات، مستبقةً الانتخابات؛ في شأن تشكيلة البرلمان المقبل من الثلثيْن. ثم صارت تلك الشائعات، في مساء 14 نونبر، واقعاً وحقيقة.

وأما المستجدُّ الثاني الذي جاءت به هذه الانتخابات فهو التدخل الذي كان للإدارة فيها؛ فقد كان تدخلاً متكتماً، في ما عدا التقطيع الانتخابي السابق. وفي المقابل، فإن عدة مرشحين، بله عدة أحزاب، قد استعملوا مختلف الوسائل للتلاعب بالنتائج. فقام قسمٌ من الصحافة، غداة الانتخابات، يستنكر ما طالها من تزوير وفساد صارخ. ووجدنا نائبين برلمانيين، أحدهما كاتب «الشبيبة الاتحادية» الشاب محمد حفيظ، يستقيلان من منصبيْهما، رافضين انتصارهما غير المستحق. فلقد تخلَّى م. حفيظ، في جرأة غير مسبوقة، عن أجر 3 000 أورو (أي 19 أضعاف الحد الأدنى للأجور في تلك الفترة)، بدعوى أن المترشح الإسلامي من احتل المرتبة الأولى. والحقيقة أن نسبة الامتناع عن الصويت والأصوات الملغاة كانت عظيمةً؛ فلم يحصل شيء من الثقة لدى السكان في نزاهة الاقتراع. بيد أن دخول الإسلاميِّين المنتمين إلى «حزب

ولد في 20 مارس 1924 بطنجة. من المناضلينّ التاريخيين في صفوف الحركة الوطنية. انخرط في صفوف حزب الاستقلال ابتداء من 1944، واقترن بالمهدي بن بركة، وظل قريباً منه على الدوام. أقام في الفترة من 1949 إلى 1952، في فرنسا؛ حيث حصل على دبلوم للتعليم العالي في الحقوق وفي العلوم السياسية. عاد إلى طنجة محاميا، وواصل نشاطه السياسي ضمن الجناح اليساري في الحزب.

شارك، سنة 1959، في تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ورأس مؤتمره التأسيسي. أصبح وبن بركة ابرز معارضين للنظام. اعتقل في تلك السنة، ثم أفرج عنه. حكم عليه سنة 1963 بالإعدام غيابيا. وبعد وفاة بن بركة، دخل في نفي امتد لخمس عشرة سنة. ظل على اتصال بالنشطاء الذين كانوا يدبرون للإطاحة بالنظام. ثم عفي عنه، فعاد إلى المغرب سنة 1980.

عبد الرحمن اليوسفي عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (الذي تأسس سنة 1975)، سيصبح الرجل الثاني في الحزب سنة 1991. وعند وفاة عبد الرحيم بوعبيد سنة 1992، أصبح، حتى سنة 2002، الكاتب الأول للحزب. وكان، كذلك، مديراً لصحيفة «الاتحاد الاشتراكي». عاد اليوسفي إلى منفاه الاختياري في مدينة كان، لسنتين أخريين بين 1993 و1995، احتجاجاً على التزوير الذي طال الانتخابات التشريعية لسنة 1993. عاد بعدها إلى المغرب، ليصبح المهندس لإعادة إشراك حزبه في اللعبة السياسية.

أسندت المقدمة إلى «الاتحاد الاشتراكي»، على أثر انتخابات مرتّبة، في 4 فبراير 1998. فقبل أن يتولى، إلى جوار إ. البصري، حكومة اءتلافية، سميت «حكومة تناوب»، أمنت الانتقال بعد وفاة الحسن الثاني في يوليوز 1999. وُسم اليوسفي من قبل المعارضة بالتكتم وعدم التواصل. رأس

حكومة جديدة مخففة ابتداء من خريف 2000. ثم جاء المؤتمر السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي، في مارس 2001، ليمهد لتفكك الحزب، الذي بات يومها منهكاً، وتقع عليه مهمة الإعداد لانتخابات شتنبر 2002.

العدالة والتنمية» إلى البرلمان تم بتقتير شديد (فلم يزد عدد نوابهم عن خمسة عشر).

وبعد ثلاثة أشهر من المشاورات المكثفة، عيّن ع. اليوسفي، في يوم 4 فبراير 1998، وهو في السادسة والسبعين من العمر، وزيراً أول لحكومة التناوب.

9 - حكومة مستحيلة؟

تمكن الاتحاد الاشتراكي من احتلال المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية، على الرغم من التقلبات التي عرفتها العملية الانتخابية. وقبِل الحزب، في شخص كاتبه الأول، بالمهمة التي عرضها عليه الملك. وكان الإطار الذي رسمه [له] القصر إطاراً جائراً. فلقد فرض على رئيس الحكومة أن يقبل بوجود إ. البصري وزيراً للداخلية، ويقبل بعدد مما يسمّى «وزارات السيادة»، التي يتولى الملك تعين أصحابها. وبذلك أفلتت منه وزارة الشؤون الخارجية (ع. الفلالي)، ووزارة الشؤون الإسلامية (عبد الكبير المدغري العلوي)، ووزارة العدل (ع. عزيمان). ناهيك عن وزارة الدفاع، التي أسنِدت إلى وزير منتدب عن القصر*.

* - (هـ.م) هو عبد الرحمن السباعي.

ثم إنه قد كان على ع. اليوسفي أن يحتوي استياء حزب الاستقلال الذي يرى أنه سلبَ انتصاره الانتخابي، وأهين بوضعه في المرتبة الخامسة، من وراء الاتحاد الاشتراكي. كما تعين عليه أن يأخذ بعين الاعتبار الحضور الاقتصادي لحزب التجمع الوطني للأحرار لـ أ. عصمان، الذي لم تكن سبيلٌ، بدونه، إلى وجود أغلبية برلمانية. فاءتلفت الحكومة، إجمالاً، من سبعة أحزاب، تشكل تحالفاً متباين المكونات، يعكس التشتت الحاصل داخل البرلمان. فقد ظل حزب العدالة والتنمية يساند الحكومة (إلى سنة 2000) من دون أن يشارك فيها. وكذلك رفضت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، وهي العضو في الكتلة، أن تشارك في الحكومة، بسبب التزوير الذي طال الانتخابات. فكانت الأحزاب السبعة الممثلة داخل هذه الحكومة؛ وهي الأحزاب المكونة للكتلة (الاتحاد الاشتراكي، والتقدم والاشتراكية والاستقلال)، والتجمع الوطني للأحرار، والحركة الوطنية الشعبية، وتشكيلتان صغيرتان نشأتا عن انشقاق حزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، الذي دبَّرته وزارة الداخلية (جبهة القوى الديمقراطية والحزب الاشتراكي الديمقراطي).

لكن هذه العوائق لم تثن ع. اليوسفي عن أن يفرض مشاركة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على رأس الحكومة (فقد تولى الحزب الوزارة الأولى و13 وزارة أخرى من جملة الوزارات الأربعين المكوّنة للحكومة)، على الرغم من الرفض الذي وجده من قسم من المقربين إليه داخل الحزب. فلقد كانت تلك المشاركة، بنظر رجل

من جيل اليوسفي، كأنه ثأرٌ من التاريخ، الذي ما عاد في الإمكان يومها التخلف عنه (ڤيرمورين، 2002). وأما من جهة أخرى، فقد صار تحرُّر النظام، سواءً على صعيد حقوق الإنسان أو على صعيد حرية التعبير، أمراً ليس فيه جدال. وهذا شيءٌ لا يمكن للمعارضة تجاهله. ناهيك عن أن حزب الاتحاد الاشتراكي لم يعدْ له، وقد تخلى عن الخيار الثوري، وأقرَّ بتفوق الملك، إلا أن يدلي بدلوه في المسلسل الديمقراطي، ولو كان مسلسلاً منقوصاً، غير مكتمل الشروط، وأن المعارضة كانت ترى المشاركة في الحكومة سبيلَها إلى المشاركة في إدارة الدولة، حينما تحين الخلافة الملكية.

تشكلت الحكومة رسمياً في 14 مارس 1998. وظهر من وراء قياديَّ الاتحاد الاشتراكي (ع. اليوسفي، وم. اليازغي، وع. الراضي الذي آلت إليه، بُعيْد ذلك، رئاسة البرلمان) جيل سنوات الستينيات، الذي لطالما أقصيَ من مراكز المسؤولية السياسية منذ القمع الذي ناله في سنوات الستينيات والسبعينيات. فصرت ترى رؤساء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وأبرز أعضائه السابقين (ف. ولعلو، وحـ. المالكي، وخالد عليوة...) قد تولوا أهم الوظائف داخل الحكومة؛ خاصة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المأزومة.

قوبل التناوب بالترحيب من شرائح واسعة من المجتمع. وصار الوهن يستولي على الملك رويداً رويداً؛ فإذا هو يخلي المجال لوزيره في الداخلية ويطلق يده في كل شيء. وسرعان ما صارت الحكومة تشكو من نقص في التواصل السياسي والإعلامي، وباتت تلقي باللائمة على إ. البصري، وتعزو إليه في ما تلاقي من عوائق.

وأخذت الصحافة في التحرر، ثم إذا هي قد صارت تشكل سلطة مضادة، خاصة الصحافة التي تدور في فلك «لوجورنال». وكان أن حاق الجفاف بالبلاد خلال شتاء 1998-1999، فنجمت عنه وضعية من الانتظار، بسبب من انقطاع أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار تحسباً لدنو أجل الملك.

استجمع الحسن الثاني ما تبقى من قواه، ليحضر العرض العسكري [بباريس] في 14 يوليوز، وقد كان تشريفاً غير مسبوق خصت به الجمهورية الفرنسية حليفَها لما يقرب أربعين سنةً. وما مرَّت أيام قلائلُ، حتى أذاعت بعثة الأمم المتحدة المكلفة بالصحراء الغربية (المينورسو) القائمةَ التي أعدتها لأجل الاستفتاء المزمع تنظيمه في الصحراء، والذي لا يزال في تأجيل. وقد ظلت هذه القضية الكبرى التي شغلت الحسن الثاني طوال القسم الثاني من حكمه، دون أن تعرف التسوية، إلى أن وافته المنية، بعد أن أنهكه الداء، في 23 يوليوز 1999، في مستشفى ابن سينا، بالرباط.

خاتمة

المغرب الانتقالي
وزمن محمد السادس

1 - قطيعة عنيفة رمزية وسياسية

استولى الحداد على المغاربة واستبدَّ بهم الخوف لوفاة الحسن الثاني في 23 يوليوز 1999، هم الذين لم يشهد معظمهم غير حكم الحسن الثاني. لكن هذا الخوف لديهم من المجهول سرعان ما خلفه حماسٌ بعثه فيهم شباب العاهل الجديد. فلقد اغتبطوا لتولي الابن البكر للحسن الثاني، «الملك الشاب» محمد السادس (الذي تمت له البيعة في 30 يوليوز)، بعد ذلك المُلْك الطويل، الذي دام لأبيه عليهم ثمانية وثلاثين عاماً. وبدا أن تولي «ملك الفقراء» كأنما يؤسس لعهد جديد (ڤيرمورين، 2001). وإذا المسافة التي كان المغاربة يجدونها تفصلهم عن الملك السابق سرعان ما خلفها شعورٌ بالقرب من محمد السادس. لكن في ما عدا بعض الأعمال الرمزية التي كانت من هذا الملك الجديد، والتغيير الذي أدخله على المؤسسة الملكية، كان المغاربة يؤملون، في المقام الأول، أن يجدوا منه العزيمة على تصفية القسم المظلم من تركة الحسن الثاني المربكة المعيقة.

وقد أعلن الملك، ابتداءً من غشت 1999، عن إنشاء لجنة ملكية لتعويض المعتقلين السياسيين السابقين (فقد جرى تعويض 420 شخصاً في مدة خمس سنوات، من جملة 5000 طلب لجبر الضرر). وأذِن لـ أ. السرفاتي، في 13 ستنبر 1999، بالعودة من المنفى، وجعل في استقباله الوزير الأول ومستشاريه. وقام الملك، في أكتوبر من تلك السنة، بجولة طويلة لافتة في الأقاليم الشمالية، خاصة منها الريف، بعد الأهمال الذي طاله من أبيه منذ 1959. وأقال محمد

السادس، في 9 نونبر، الرجل المخوف والمشنع عليه بين رجال النظام القديم، وزير الداخلية لعشرين سنة، إ. البصري. تلك كانت الأطوار الكبرى في ذلك الربيع المغربي الذي ستظل أنفاسه مسترسلة خلال سنة 2000.

وإذا كان من الثابت أن المجتمع المغربي قد صار يحس نفسه أكثر ارتياحاً إلى العاهل الجديد، الذي يراه ملكاً أكثر مما يراه سلطاناً، فإن صعاب الحياة اليومية، والمأزق الاقتصادي والاجتماعي، زيادة إلى المخاوف اليومية، سرعان ما صارت تجد طريقها إلى نفسيته خلال سنة 2000. وإذا كان المغاربة يجيدون إظهار تعلقهم بملكهم (من جولته في أقاليم المغرب في خريف 2001، إلى زواجه في ربيع 2002)، فإنهم سرعان ما عادوا إلى الاصطلاء بما ألفوا من القلق والحرمان. فقد وجدنا الصحف الأسبوعية البيضاوية تتحدث، في مطلع 2000، عن «الانتقال المعاق» في 2001 (**لوجورنال**)، ثم إذا هي تتساءل عن حقيقة عملية «الانتقال» نفسها (**تيل كيل***).

2 - مجتمعٌ حائرٌ بوطأة الأزمة الاقتصادية

شكّل التناوب المغربي مرحلة تاريخية من الانفراج، تشهد عليها الحيوية الهائلة التي صارت للصحافة [في هذا البلد]. غير أنه لم يكن تلك العصا السحرية التي تحقق المعجزات. فلقد خلق ارتباكاً في الديمقراطية، وأسقط الأقنعة، فجأة، عن عقود عديدة من تاريخ تم التكتم عنه، فلم يُتح للناس أن يتعرّفوه جيداً، أو يتصالحوا

* - *Tel Quel*

وإياه (ستورا، إسبري، 2000). وكان في النجاح الهائل الذي لقيته مذكرات أحمد المرزوقي الصادرة سنة 2000 «تازمامرت، الزنزانة رقم 10» في المغرب (بمبيعاتها التي فاقت 25 000 نسخة) دليلٌ على عظَم المشوار الذي قطعه المجتمع المغربي. وإذا انقلابيُّ الصخيرات، الذي كان مجرد التفوه باسمه في سنوات الثمانينيات، من شأنه أن يعرض المرء للإقبار، قد صار شخصية تلقى التقدير من المجتمع المدني المغربي. ولم يجد الوزير الأول بداً من القول: «إن المغرب لا يمكنه أن يسمح بشهري ماي 68 في الأسبوع الواحد».

ومن وراء ذلك الدفق من التاريخ الذي أُطلقته الصحافة، انبرت قطاعات عريضة من المجتمع المغربي تحاول استعادة السنوات الضائعة. ففي 28 يناير 2000، وجه الشيخ ع. ياسين، زعيم الإسلاميين المغاربة، رسالةً إلى الملك («إلى من يهمه الأمر») يطالبه فيها بتصفية تركة والده بما يخدم مصلحة الشعب. وفي 1 مارس 2000، أطلق محمد شفيق «البيان الأمازيغي»، الذي كان له وقع الديناميت الناسف على التاريخ العربي الإسلامي الرسمي للمملكة. وفي 10 مارس 2000، خرج المدافعون عن حقوق الإنسان إلى شوارع الرباط في مظاهرة للمطالبة بإصلاح المدونة، فيما خرج آلاف الإسلاميين في الدار البيضاء لحماية ما يُفترض أنه عقيدة إسلامية. ثم وجدنا الإسلاميين أنفسهم ينزلون، ثانيةً، في حشود غفيرة، إلى شوارع الرباط، في أكتوبر من تلك السنة، احتجاجاً على «تهويد القدس». وأما المناضلون الحقوقيون فقد خرجوا، في 16 أكتوبر، بمسيرة إلى تازمامرت. ثم وضعوا، في دجنبر بعده، قائمةً أولية بأسماء

الجلادين في النظام السابق، وبينهم بعض الضباط السامين الذين كانوا لا يزالون في الخدمة.

وزاد قسمٌ من الصحافة إلى هذا الغليان، وأسهم في تأجيجه. فقد كشفت **لوجورنال**، في نونبر 2000، أن زعماء اليسار الاشتراكي، المشاركين في الحكومة، كان لهم ضلوع في الانقلاب الذي دبره أوفقير للحسن الثاني، وأن الوزير الأول الحالي قد أجاد تسخيرَ العسكري للوصول إلى الصدارة.

وابتداءً من أواخر سنة 2000، وقع إحكامٌ للقبضة من جديد على الأوضاع، تفاجأ له سائر الفاعلين. ففي دجنبر من تلك السنة، تعرَّضت الصحف الثلاث الأشد احتجاجاً (**لوجورنال** و**الصحيفة** و**دومان***) للمنع مؤقتاً. ووقع الاعتقال على بعض المناضلين الإسلاميين وبعض المناضلين الحقوقيين. وتم تعليق الإصلاح الذي بدأ يُعمَل في المدوَّنة، ومُنع الأمازيغ (في يونيو 2001) أن يكون لهم حزبٌ سياسي. وظل حمَلة الشواهد المعطلون، المحتجون، على الدوام، أمام البرلمان في الرباط، يتعرَّضون للاعتداء المتكرر من قوات الأمن.

ذلك بأن تلك الاحتجاجات تصرخ بصوت مجتمع أرهقتْه المصاعب الاقتصادية. فلقد ناب المغرب، في الفترة من 1999 إلى 2001، جفافٌ ماحق كان له فادح الأثر على ثقة الناس في النمو. ثم لم يلبث المغاربة أن عادوا، في خريف 2000، إلى ما كانوا فيه من انتظار؛ بعد أن زال عنهم المفعول الذي خلفه في أنفسهم الإعلان المبكر عن اكتشاف النفط في بلادهم صيفَ تلك السنة. لقد كان

---

* - *Demain*

المغرب على شفا الأزمة الاقتصادية للفترة من 1998 إلى 2000، وما أمكنه أن يخرج من الركود الاقتصادي في 2001، إلا بفضل الدخول الخارجية (تحويلات العمال المهاجرين، والاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة).

3 - الانتخابات التشريعية لشتنبر 2002، هل كانت محاولة للتطبيع؟

إن أبرز ما يطالعنا، في هذا السياق، ذلك الشلل النسبي الذي ران على الحكومة، والصعوبة التي صار يجدها أعضاؤها في التواصل بينهم. فقد وضع النواب، في يناير 2001، تقريراً صارخاً في شأن فضيحة مالية كبرى على عهد النظام السابق (نقصد فضيحة القرض العقاري والسياحي)، فلم يبدر من الحكومة شيء فيها. وعلى الرغم من أن الحكومة باشرت بعض الإصلاحات (ففتحت جمركها على الاتحاد الأوروبي)، واستنَّت بعض السياسات العميقة (كما في التمدرس الأساسي)، فلقد بدت عاجزةً عن التصدي لإصلاح العدل (وهو من وزارات السيادة)، وإنعاش الاقتصاد والاستثمار. فرأينا القصر يقوم، في صيف 2001، بتعيين ولاة على كبريات المدن، من التيكنوقراط، ويوكِل إليهم بمهمة الدفع بالاستثمار. وأُسنِدت وزارة الداخلية (التي كانت بيد القصر) إلى رجل الصناعة إدريس جطو.

وأنشئت صحافة جديدة في خدمة القصر، لتقوم على مواكبة أنشطة الملك وحاشيته من التيكنوقراط (**أوجوردوي لوماروك***).

* - *Aujourd'hui le Maroc*

وصار الملك لا يكاد يتحدث بشيء»، لكن يبدو أنه يكفل هذه الثنائية بين مخزن جديد اكتسح مجالاً اقتصادياً بعد أن صار شاغراً، وحكومة مشلولة، تسعى إلى تدبير مجال السياسة الحزبية. وعقد حزب الاتحاد الاشتراكي، في مارس 2001، مؤتمره السادس، ليظهر فيه في صورة حزب أنهكته ممارسة السلطة الفعلية تحت الإكراه. فكان محتماً للانشقاق أن يقع بين الأعضاء القدامى الذين فاوضوا في التناوب والتيارات الشعبوية و«الثورية» المستندة إلى [ميراث] بن بركة، ليصير الحزب بعده إلى حالة من الإنهاك.

لكن الإعياء لم يصب حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية [وحده]، وإنما استولى، كذلك، على المشهد السياسي، الذي بات على شفا الاختناق. وإذا التحالف القائم بين حزب الاتحاد وحزب الاستقلال قد صار، يومئذ، لا يزيد عن اتحاد انتخابي مهدَّد بالانفجار. وعجز ما كان يُعرف بالأحزاب الإدارية سابقاً أن يصير إلى معارضة ذات مصداقية، حتى وإن كان حزب الحركة الوطنية الشعبية وحزب التجمع الوطني للأحرار قد شكلا المنقذ لجوهر هذه المعارضة. وفقدت الشخصيات السياسية كل مصداقية، وصارت نسبة 85% من المغاربة تعلن عزوفها عن الاهتمام بالحياة السياسية الوطنية (حسب الاستقصاء الذي أنجزته جمعية المغرب 2001)، ناهيك عما وقع الكشف عنه من فضائح مالية باقتراب الانتخابات. وصار تفكك الأحزاب بوتيرة متسارعة خلال الفترة 2001-2002 (حتى بات عدد الأحزاب المغربية يقارب 35)، ليجعل من المتعذّر تمييز [ألوان] الخارطة السياسية، وصار البرلمان

الناشىء عن الانتخابات التشريعية في شتنبر 2002 إلى تشرذم عظيم. حتى إن الوزير الأول قام، في قفزة ديمقراطية في ظاهرها، لسن اقتراع تناسبي باللوائح، لقطع دابر الفساد الانتخابي وشراء الأصوات (فكانت تلك بالنسبة للأطر المتوسطة للأحزاب وسيلة لانتخاب قادة هذه الأحزاب).

والخلاصة، فإن هذه الوضعية لم تكن إلا الواجهة التي تخفي من ورائها سلطة ركبها العطب حتى النخاع. ففي ربيع 2001، انبرى قسمٌ من الصحافة شبه الرسمية ينتقد المخزن. فقد قامت صحيفة «ماروك يبدو أنترناسيونال*» التي أنشأها إ. البصري، في صيف تلك السنة، تدين «المحاولة التيكنوقراطية». وفي شتنبر حدث انقباض شديد في الرأي العام بعد الحماس الذي استولى عليه للاعتداءات التي وقعت على الولايات المتحدة وسياسة الوزير الأول الإسرائيلي إرييل شارون، عندما استدعى القصر مختلف الطوائف الدينية للصلاة في الكاتدرائية الكاثوليكية في الرباط (16 شتنبر).

وربما يذكرنا ذلك الانقباض، أيضاً، بأن محاذير الأصولية الإسلامية لا تزال بعد قائمة، مهما بلغ التلاعب بخارطة الانتخابات. وقد ظهرت حركة إسلامية راديكالية، خلال ربيع 2002، تتسمى بالجهادية (من مقاتلين إسلاميين جذريين)، رداً على الاعتقالات الكثيرة التي وقعت [على الإسلاميين] بأيدي قوات الأمن (في الدار البيضاء وفاس). وقامت السلطات تهوّل من هذه القضية في

* - *Maroc hebdo international*

يونيو من تلك السنة، تلك الحملة التي أقامتها من حول اعتقال ثلاثة سعوديين يُفترَض أنهم من تنظيم القاعدة.

وكان في ظهور مؤلفي جـ. پـ. توكوا وأ. البخاري في أواخر 2001 ومطلع 2002* في فرنسا، والرواج السريع الذي لقياه في المغرب ما دفع بالمغاربة إلى التساؤل عن طبيعة النظام [الذي يحكمهم] ومستقبله. فلقد باتت الحيرة أمراً جلياً داخل دواليب الدولة (كما ظهرت في الجدال الذي دار حول ابن عم الملك مولاي هشام)، في وقت بلغت فيه حرية التعبير شأناً لم يكن لها في يوم من الأيام، فلم يشُبها إلا الحجز الذي طال بعض الصحف. وصار متاحاً لصحف من قبيل «**تيل كيل**»، و«**دومان ماكازين***» أن تدين «عمالة المغاربة»، ولم تعد تتهيَّب أن تتجاوز «الخطوط الحمراء» (الله، الوطن، الملك) في خفة وسهولة . لكن حرية التعبير ظلت مع ذلك هشة ضعيفةً في مواجهة إدارة لم تفقد شيئاً من جبروتها.

وختاماً، فلئن بدا أن نتيجة انتخابات شتنبر 2002 قد جرى مقدماً إفراغها من مفعولها، من حول النواة الصلبة التي يشكلها حزب الاستقلال، فإن هذا الأمر لم ينل في شيء من التوق الشديد إلى العدالة والحرية الذي ظل يمتلك على المجتمع المغربي نفسَه طوال سنين ثلاث.

---

* - *Le Secret*, *Ben Barka* et *Le Dernier Roi*.

* - *Tel Quel*

* - *Demain Magazine*

روزنامة المغرب المعاصر
(1912-2002)

30 مارس 1912. معاهدة فاس للحماية الفرنسية والإسپانية. سلطنة في المنطقة الجنوبية. وخلافة في الريف.

1912-1925. هوبير ليوطي مقيماً عاماً في المغرب.

1921-1926. حرب الريف.

1927. اعتلاء محمد الخامس العرش.

1930. الظهير البربري. انطلاق النشاط الوطني في المغرب.

1933. احتفال الوطنيين بأول عيد للعرش.

1934. انتهاء الغزو العسكري. ميلاد أول حزب سياسي مغربي (كتلة العمل الوطني). [تقديم] برنامج الإصلاحات.

1937. قمع العمل الوطني من لدن نوجيس.

نونبر 1942. الإنزال الأمريكي في المغرب.

11 يناير 1944. [تقديم] وثيقة [المطالبة بـ] الاستقلال.

10 أبريل 1947. خطاب السلطان في طنجة للمطالبة بالاستقلال.

دجنبر 1952-1953. مظاهرات في الدار البيضاء [على أثر اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد]. قمع النشاط الوطني ومنع الأحزاب السياسية المغربية.

20 غشت 1953. خلع السلطان ونفيه. انطلاق المقاومة الحضرية.

1954. صدور رواية «الماضي البسيط» لإدريس الشرايبي.

20 مارس 1955. تأسيس «الاتحاد المغربي للشغل».

صيف 1955. انطلاق عمل جيش التحرير المغربي.

غشت 1955. مؤتمر إيكس ليبان بين السلطات الفرنسية وممثلي المغرب.

16 نونبر 1955. عودة السلطان من المنفى.

دجنبر 1955. حكومة البكاي الأولى.

2 مارس 1956. استقلال المغرب.

إلغاء معاهدة الحماية.

7 أبريل 1956. المغرب يسترجع المنطقة الشمالية من الحماية الإسپانية.

ماي 1956. تأسيس القوات المسلحة الملكية.

يونيو 1956. اغتيال عباس المسعدي.

يوليوز 1956. إدماج جيش التحرير المغربي في القوات المسلحة الملكية.

غشت 1956. تأسيس المجلس الوطني الاستشاري (بن بركة رئيسا).

أكتوبر 1956. ضم طنجة [إلى السيادة] المغربية.

حكومة البكاي الثانية (خروج حزب الشورى والاستقلال).

يناير 1957. تمرد العامل عدي أوبيهي في تافيلالت.

9 يوليوز 1957. مولاي الحسن ينصب ولياً للعهد.

غشت 1957. [انطلاق] السلطان محمد الخامس يتخذ لقب «الملك».

صيف 1957. [بناء] طريق الوحدة (تاونات-كتامة).

نونبر 1957. عمليات جيش التحرير المغربي في الصحراء.

فبراير 1958. عملية «المكنسة» الفرنسية الإسپانية في الصحراء.

أبريل 1958. استرجاع إقليم طرفاية من الاستعمار الإسپاني.

8 ماي 1958. الملك يعلن عن مراحل الدمقرطة.

ماي 1958. حكومة حزب الاستقلال برئاسة أحمد بلافريج (حكومة منسجمة).

ماي-نونبر 1958. القمع الأول في الريف.

أكتوبر 1958. المغرب يلتحق بجامعة [الدول] العربية.

نونبر 1958. موريطانيا دولة مستقلة. قانون الحريات العامة (وضمنها قانون الصحافة).

دجنبر 1958. حكومة عبد الله إبراهيم. سحب المنطقة الحرة.

يناير 1959. إنشاء جامعة محمد الخامس. القمع الثاني في الريف.

25 يناير 1959. انشقاق حزب الاستقلال وميلاد حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

فبراير 1959. التصديق على ميلاد «الحركة الشعبية» بزعامة المحجوبي أحرضان.

9 أبريل 1959. بداية خجولة لمغربة الأراضي.

15 دجنبر 1959. أول مؤامرة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية (اعتقال محمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي).

1960-1964. المخطط الخماسي الأول.

9 فبراير 1960. حظر الحزب الشيوعي المغربي.

29 فبراير 1960. زلزال أغادير.

20 مارس 1960. ميلاد الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (نقابة تابعة لحزب الاستقلال).

20 ماي 1960. إقالة حكومة عبد الله إبراهيم.

27 ماي 1960. الملك يرأس الحكومة. مولاي الحسن نائباً له.

29 ماي 1960. الانتخابات الأولى في المغرب المستقل (المجالس الجماعية). حزب الاستقلال والاتحاد الوطني يحصلان على 63% من الاصوات.

يونيو 1960. إنشاء الجماعات البلدية والقروية.

صيف 1960. الأغزاوي يغادر الأمن الوطني. يخلفه أوفقير، وينشئ الكاب 1 (المصالح الخاصة) بمساعدة وكالة الاستخبارات الأمريكية.

14 أكتوبر 1960. استقلال موريطانيا. ازمة بين المغرب وتونس.

3-7 يناير 1961. مؤتمر البلدان الإفريقية «التقدمية» في الدار البيضاء.

26 فبراير 1961. وفاة محمد الخامس. احمد رضا اكديرة مديراً عاماً للديوان الملكي.

3 مارس 1961. التنصيب الرسمي للحسن الثاني (عيد العرش).

يونيو 1961. انطلاق [عملية] الإنعاش الوطني.

يوليوز 1961. حوار مع الحسن الثاني. فرحات عباس (رئيس الحكومة المؤقتة للجزائر) في الرباط.

ماي 1962. المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. تقديم تقرير المهدي بن بركة «الاختيار الثوري»، الذي لم يُعتمد، واعتمد بدلا عنه تقرير عبد الله إبراهيم.

7 دجنبر 1962. التصديق على الدستور الأول بطريق الاستفتاء.

27 يناير 1963. استقالة وزراء حزب الاستقلال. وتحول الحزب إلى المعارضة.

20 مارس 1963. تأسيس «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» برئاسة أحمد رضا اكديرة.

17 ماي 1963. الانتخابات التشريعية وسواها حتى أكتوبر. الولاية التشريعية الأولى (1965-1963).

29 يوليوز 1963. مؤامرة 1963. اعتقال 5 000 من مناضلي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي المغربي.

21 غشت 1963. ميلاد الأمير ولي العهد سيدي محمد (محمد السادس لاحقاً).

شتنبر 1963. استرجاع الأراضي الداخلة في الاحتلال الرسمي.

أكتوبر 1963. حرب الحدود مع الجزائر.

نونبر 1963. حكومة أحمد باحنيني. أحمد رضا اكديرة وزيراً للخارجية.

شتاء 1963. محاكمة [المتهمين في] مؤامرة يوليوز 1963 (بداية المحاكمات السياسية).

7 غشت 1964. مقتل شيخ العرب في الدار البيضاء.

شتنبر 1964. دورة استثنائية للبرلمان. تعليق الجلسات إلى نونبر.

22-25 مارس 1965. انتفاضة الدار البيضاء. قمع شديد.

أبريل 1965. الملك يعفو عن المتهمين في مؤامرة 1963. محاولة لإقامة وحدة سياسية وطنية.

7 يونيو 1965. [إعلان] حالة الاستثناء «المادة 35 من الدستور» (إلى يوليوز 1970). الحسن الثاني يرأس الحكومة ويستأثر بجميع السلط.

29 أكتوبر 1965. اختطاف بن بركة من أمام مقهى «ليپ» في باريس.

5-11 يونيو 1967. حرب الأيام الستة في الشرق الأوسط.

نونبر 1967. [تأسيس] أول جمعية ثقافية أمازيغية (الرباط).

1968. تأسيس منظمة «23 مارس» من لدن اليسار الطلابي المنتسب إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

يناير 1969. معاهدة الصداقة والتعاون مع الجزائر.

30 يونيو 1969. استرجاع منطقة إفني من [الاستعمار] الإسپاني.

1969. اتفاق التعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروپية. المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وطلاق بين اليساريين وقيادات الأحزاب.

11 مارس 1970. اختتام [أشغال] ندوة إفران حول التعليم.

يوليوز 1970. انطلاق محاكمة مراكش.

7 يوليوز. الحسن الثاني يعلن انتهاء حالة الاستثناء.

31 يوليوز 1970. الدستور الثاني.

غشت 1970. تأسيس منظمة «إلى الأمام» (المتفرعة عن الحزب الشيوعي المغربي).

1970. [تأسيس] أول حزب [كذا!] إسلامي، «الشبيبة الإسلامية» لعبد الكريم مطيع وإبراهيم كمال. تشكيل الكتلة الوطنية من حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. الانتخابات التشريعية. الولاية التشريعية الثانية (1970-1971).

يونيو 1971. «مؤامرة» البعثيين المنسوبة إلى الفقيه البصري. حظر صحافة الاتحاد الوطني. متابعة 193 مناضلاً في مراكش (14 يونيو).

10 يوليوز 1971. انقلاب الصخيرات.

13 يوليوز 1971. إعدام الضباط الانقلابيين رمياً بالرصاص.

أواخر 1971. تعطيل الولاية التشريعية الثانية.

1 مارس 1972. الدستور الثالث (نسبة الموافقة 98,75).

30 أبريل 1972. إرجاء الانتخابات التشريعية [إلى أجل غير مسمى].

30 يوليوز 1972. انشقاق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى اتجاهين (الدار البيضاء والرباط).

16 غشت 1972. الانقلاب الفاشل [بالاعتداء على طائرة] البوينغ. وفاة أوفقير.

24 يناير 1973. حظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. واعتقال رئيسه ومساعده. مرسوم لتعريب كلية الآداب.

مارس 1973. استرجاع الأراضي. مغربة التجارة والصناعة.

3 مارس 1973. محاولة لإطلاق حرب العصابات في مولاي بوعزة (الأطلس المتوسط) وكولميمة (الأطلس الكبير).

أواخر مارس 1973. حل الكاب 1، وإنشاء مديرية الأمن الترابي (مكافحة التجسس) والمديرية العامة للوثائق والمستندات.

14 أبريل 1973. مراجعة تضيّق من قانون الحريات العامة لسنة 1958.

10 ماي 1973. تأسيس جبهة البوليزاريو.

25 يونيو 1973. انطلاق محاكمة أعضاء الاتحاد الوطني للقوات

الشعبية أمام محكمة القنيطرة (إدانة 175، مؤامرة 3 مارس).

31 يوليوز 1973. انطلاق محاكمة الدار البيضاء. إدانة 80 من اليساريين (بينهم عبد اللطيف اللعبي وأبراهام السرفاتي وأنيس بلافريج).

صيف 1973. 58 من الضباط وضباط الصف ينقلون من القنيطرة إلى [معتقل] تازمامرت.

أكتوبر 1973. الحرب في الشرق الأوسط. ارتفاع أسعار الفوسفاط والنفط.

يونيو 1974. عبد السلام ياسين يوجه إلى الحسن الثاني رسالته «الإسلام أو الطوفان».

9 يوليوز 1974. انطلاق [عملية] استعادة [الأقاليم] الصحراوية.

غشت 1974. تأسيس «حزب التقدم والاشتراكية» (وريث حزب التحرر والاشتراكية، الذي خلف، في 1969، الحزب الشيوعي المغربي، بعد حله سنة 1960).

يناير 1975. المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، التأسيسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وعبد الرحيم بوعبيد كاتباً أول له.

16 أكتوبر 1975. الحسن الثاني يعلن عن تنظيم المسيرة الخضراء.

6 نونبر 1975. انطلاق المسيرة الخضراء.

نونبر 1975. الاتفاق الثلاثي بمدريد بشأن الصحراء الغربية.

18 دجنبر 1975. اغتيال زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عمر بنجلون.

شتاء 1975 - 1976. قمع واعتقال لمعظم أطر منظمة «إلى الأمام».

27 يناير 1976. بداية الحرب في الصحراء مع الجزائر. حملة امغالة (إلى 15 فبراير).

20 ماي 1976. الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (البوليزاريو).

شتنبر 1976. الميثاق الجديد للجماعات المحلية. بداية اللامركزية.

نونبر 1976. الانتخابات الجماعية والبلدية. انطلاق «المسلسل الديمقراطي».

ماي 1977. محاكمة الدار البيضاء (مجموعة 178 الماركسيين اللينينيين).

3-21 يونيو 1977. الانتخابات التشريعية الأولى منذ دستور

1972. الولاية التشريعية الثالثة (1977-1983).

12 أكتوبر 1977. حكومة أحمد عصمان. عودة حزب الاستقلال إلى الحكومة.

أكتوبر 1978. المستقلون يؤسسون «التجمع الوطني للاحرار». (المرتبة الاولى داخل البرلمان).

26 دجنبر 1978. تأسيس الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، بزعامة نوبير الاموي (عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية).

1979. الحسن الثاني رئيساً للجنة القدس.

29 يناير 1979. استيلاء البوليزاريو على المدينة المغربية طان طان.

مارس 1979. إدريس البصري وزيراً للداخلية.

24 يونيو 1979. المؤتمر التأسيسي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

14 غشت 1979. استرجاع وادي الذهب من موريطانيا.

أكتوبر 1979. مساعدة عسكرية أمريكية [للمغرب].

1984 - 1980. موجة جفاف كاسحة.

1980. انطلاق بناء الجدار [الفاصل] في الصحراء.

1980. صدور «الخبز الحافي» لمحمد شكري في باريس بترجمة للطاهر بن جلون.

يوليوز 1980. عفو واسع (أعضاء الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المعتقلون منذ 1973-1974 وحتى في 1964).

6 يونيو 1981. مظاهرات في الدار البيضاء احتجاجاً على ارتفاع الاسعار. اعتقالات ومات القتلى.

25 يونيو 1981. الحسن الثاني يعلن عن استفتاء في الصحراء (نيروبي).

5 شتنبر 1981. عبد الرحيم بوعبيد ومحمد اليازغي ومحمد الحبابي رهن الإقامة الجبرية.

25 يناير 1983. وفاة الدليمي.

26 فبراير 1983. لقاء بين الحسن الثاني والشاذلي بنجديد.

مارس 1983. إنشاء حزب «الاتحاد الدستوري» برئاسة المعطي بوعبيد.

ماي 1983. انشقاق عبد الرحيم بنعمر عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

1983. المناضلون الجبهويون في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يصرون على رفع التكتم عن معتقل تازمامرت.

1983 - 1993. مخطط التقويم الهيكلي.

19 يناير 1984. انتفاضات الخبز في تطوان والناظور (حوالي مائة قتيل).

غشت 1984. معاهدة وجدة للاتحاد العربي الإفريقي بين المغرب وليبيا (1984-1986).

شتنبر-أكتوبر 1984. الانتخابات التشريعية. الولاية التشريعية الرابعة (1984-1993)

12 نونبر 1984. انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، على اثر قبول انضمام البوليزاريو إليها.

15 غشت 1985. استقبال البابا جون بول الثاني في الدار البيضاء. رئيس الكاثوليك يتوجه بخطاب إلى المسلمين.

1986. مؤتمر الحركة الشعبية، الذي طرد المحجوبي احرضان.

22 يوليوز 1986. لقاء الحسن الثاني مع شيمون پيريز في إفران.

1987. انضمام المغرب إلى اتفاقية التجارة العالمية.

أبريل 1987. فرار أبناء أوفقير.

4 ماي 1987. انطلاق المحادثات بين الحسن الثاني وشـ. بنجديد.

1987. المغرب يطالب بالانضمام إلى السوق الأوروپية المشتركة.

1987. الطاهر بن جلون يحوز جائزة الغونكور عن روايته «ليلة القدر».

6 ماي 1988. إعادة ربط العلاقات الديپلوماسية بين المغرب والجزائر.

1988 - غشت 1993. بناء مسجد الحسن الثاني في الدار البيضاء (بتمويل بلغ 600 مليون دولار من الاكتتاب العمومي).

17 فبراير 1989. إنشاء اتحاد المغرب العربي.

30 دجنبر 1989. الشيخ عبد السلام ياسين قيد الإقامة الجبرية. وحظر «جماعة العدل والإحسان».

1990. منظمة العفو الدولية تستنكر وضعية حقوق الإنسان في المغرب (حملة عالمية).

8 ماي 1990. إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

2 غشت 1990. حرب الخليج (إلى مارس 1991).

شتنبر 1990. صدور كتاب «صديقنا الملك» لجيل بيرو.

9-13 دجنبر 1990. إضراب عام: مظاهرات في فاس، وطنجة والقنيطرة (14 دجنبر).

[8] يناير 1991 [1992!]. وفاة عبد الرحيم بوعبيد. عبد الرحمن اليوسفي كاتباً أول لحزب لاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

3 فبراير 1991. مظاهرة إسلامية لاستعراض القوة في الرباط.

1991. م. أحرضان يؤسس في مراكش حزب الحركة الوطنية الشعبية.

غشت 1991. توقيع الميثاق الأمازيغي لأجدير من لدن ست جمعيات ثقافية.

6 شتنبر 1991. وقف إطلاق النار في الصحراء. نشر القبعات الزرق.

13 شتنبر 1991. الإفراج عن إبراهام السرفاتي، وإبعاده بزعم انه برازيلي.

1991. أندري أزولاي مستشاراً اقتصادياً للملك.

23 أكتوبر 1991. الإفراج عن الناجين من معتقلي تازمامرت.

21 غشت 1992. الحسن الثاني يقدم مشروعاً للإصلاح الدستوري.

6 فبراير 1993. اعتقال المفوض مصطفى ثابت في الدار البيضاء.

1993. الدستور الرابع. إدخال مفهوم «حقوق الإنسان» في النص.

الانتخابات العامة. الولاية التشريعية الخامسة (1993-1997).

15 شتنبر 1993. الحسن الثاني يستقبل إسحق رابين.

5 أكتوبر 1993. المعارضة (على رأسها الاتحاد الاشتراكي) ترفض المشاركة في الحكومة. ابتعاد عبد الرحمن اليوسفي إلى كان.

1993-1994. الساكنة الحضرية تصير لها الغلبة.

يناير 1994. اضطرابات الإسلاميين في جامعات فاس والدار البيضاء.

1994. فتح مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط.

[12-15] يناير 1994. التوقيع على اتفاقية إزالة التعريفة الجمركية واتفاقية التجارة العالمية في مراكش.

ربيع-صيف 1994. أزمة أمازيغية (توقيف شبان متظاهرين في فاتح ماي، ومحاكمتهم والإفراج عنهم). الحسن الثاني يتحدث عن تدريس اللهجات الامازيغية.

غشت 1994. إغلاق الحدود مع الجزائر على أثر الاعتداء على فندق أطلس أسني بمراكش (يوم 24).

1995. عودة الفقيه البصري بعد ثلاثين عاماً من المنفى.

24 دجنبر 1995. حملة تطهير للاقتصاد يطلقها إدريس البصري.

13 شتنبر 1996. المراجعة الخامسة للدستور (الغرفة الثانية) واعتماده بالاستفتاء (99,5% من الأصوات).

1996. اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

14 نونبر 1997. التناوب التشريعي. الولاية التشريعية السادسة (1998-2000).

14 مارس 1998. عبد الرحمن اليوسفي وزيراً أول (حكومة التناوب).

14 يوليوز 1999. الحسن الثاني يحضر استعراض 14 يوليوز في باريس.

المينورسو (البعثة الأممية لوقف إطلاق النار المكلفة بالصحراء) تضع لائحة للاستفتاء في الصحراء.

23 يوليوز 1999. وفاة الحسن الثاني.

30 يوليوز 1999. تولى محمد السادس الملك (عيد العرش).

[16] غشت 1999. تشكيل لجنة ملكية للتعويض عن الضرر الذي لحق المعتقلين السياسيين السابقين.

13 شتنبر 1999. عودة أبراهام السرفاتي من المنفى.

أكتوبر 1999. أول زيارة للملك إلى أقاليم الريف.

9 نونبر 1999. إقالة إدريس البصري.

1 مارس 2000. البيان الأمازيغي (محمد شفيق).

12 مارس 2000. مظاهرة مساندة ومعارضة لمخطط إدماج المرأة.

ربيع 2000. إصدار «تازمامرت. الغرفة 10» لأحمد المرزوقي.

صيف 2000. إعلان عجول عن اكتشاف النفط في تالسينت.

7 أكتوبر 2000. زيارة منتدى الحقيقة والإنصاف لمعتقل تازمامرت.

8 أكتوبر 2000. مظاهرة في الرباط احتجاجاً على «تهويد القدس».

أكتوبر 2000. إغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط.

نونبر 2000. صحيفة «لوجورنال» تكشف عن اشتراك اليسار في انقلاب أوفقير. حظر ثلاث صحف.

يناير 2001. تقرير برلماني عن «فضيحة القرض العقاري والسياحي».

مارس 2001. المؤتمر السادس للاتحاد الاشتراكي. انشقاق الكونفدراية الديمقراطية للشغل عن الحزب، وتأسيسها لحزب سياسي [«حزب المؤتمر الاتحادي»].

يونيو 2001. تصريحات البوخاري عن موت المهدي بن بركة.

صيف 2001. تعيين الولاة السامين. إدريس جطو وزيراً للداخلية.

16 شتنبر 2001. اءتلاف للطوائف [الثلاث المسلمة والمسيحية واليهودية] بكاتدرائية الرباط (على اثر احداث 11 شتنبر).

17أكتوبر 2001.ظهيرأجدير المؤسس للمعهد الملكي للثقافة الامازيغية.

أكتوبر 2001. بداية الأزمة الديپلوماسية بين المغرب وإسپانيا.

21 مارس 2002. زواج الملك محمد السادس.

7 أبريل 2002. مسيرة الرباط لمساندة فلسطين (قدر المشاركون بـ 300 000، وتمثيل لجميع الأحزاب).

ماي 2002. المفاوضات بشأن اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي.

12-14 يوليوز 2002. الاحتفالات الرسمية بزفاف الملك في الرباط.

بداية أكتوبر 2002. الانتخابات التشريعية. الولاية التشريعية السابعة (2002-2007).

2010. دخول اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق.

المصادر المعتمدة

AOUAD-BADOUAL Rita et Tamer BACHIR, *Le Maroc de 1912 à nos jours*, Services de Coopération Culturelle de l'Ambassade de France au Maroc, Rabat, 2000.

أعراب مصطفى، الريف بين القصر وجيش التحرير وحزب الاستقلال، مطبعة فضالة، المحمدية، 2001.

AYYACH Albert, *Le Maroc. Bilan d'une colonisation*, Editions sociales, Paris, 1956.

AYYACH Albert, *Le Mouvement syndical au Maroc. Vers l'indépendance (1949-1956)*, tome II, L'Harmattan, Paris, 1993.

AYYACH Albert (direction), *Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb*, EDDIF, Casablanca, 1998.

BAIDA Jamâa, *La Presse marocaine d'expression française, des origines à 1956*, Imprimerie Najah el Jadida, Casablanca, 1996.

BEN BARKA, Mehdi, *Option révolutionnaire au Maroc. Ecrits politiques*, Maspero, Paris, 1996.

BENSIMON Agnès, *Hassan II et les Juifs. Histoire d'une émigration secrète*, Seuil, Paris, 1991.

BEKAI LAHBIL Achour, *Si Bekkaï, Rendez-vous avec l'histoire*, Imprimerie Mithaq- Almaghrib, Rabat, 1999.

BELAL Aziz, *L'Investissement au Maroc (1912-1964)*, Les Éditions maghrébines, Casablanca, 1980 (réédition).

BELOUCHI Belkassem, *Portraits d'hommes politiques du Maroc*, Afrique Orient, Casablanca, 2002.

BEN MLIH Abdellah, *Structures politiques du Maroc colonial*, L'Harmattan, Paris, 1990.

BENABDERRAZIK Nadia, *L'Affaire Benabderrazik*, Tarek Éditions, Casablanca, 2002.

BENHADDOU Ali, Maroc : *les élites du royaume*, L'Harmattan, Paris, 1997.

BENNOUNA Mehdi, *Héros sans gloire. Echec d'une révolution (1963-1973)*, Tarek Éditions, Coll. «Témoignages», Casablanca, Juin 2002.

BOUAZIZ Mustapha, *Aux origines de la Koutla démocratique*, Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines de Casablanca, Série thèses et mémoires, 1997.

BOUDERBALA Najib, «Les terres collectives au Maroc dans la première période du protectorat», in *REMMM*, n° 79-80, 1996/1-2.

BOUKHARI Ahmed, *Le Secret, Ben Barka et le Maroc, un agent des services spéciaux parle*, Michel Lafon, Paris, 2002.

BOUTALEB Abdelhadi, *Un demi-siècle dans les arcanes de la politique*, Éditions Az-Zaman, Rabat, mai 2002.

BRIGNON Jean (collectif), *Histoire du Maroc*, Hatier, 1967.

COLLECTIF, *Penseurs maghrébins contemporains*, Éditions EDDIF, Casablanca, 1997 (réédition).

CUBERTAFOND Bernard, *Le Système politique marocain*, L'Harmattan, Paris, 1997.

CUBERTAFOND Bernard, *La Vie politique marocaine*, l'harmattan, Paris, 2001.

DALLE Ignace, *Règne de Hassan II (1961-1999). Une espérance brisée*, Maisonneuve & Larose, Paris, 2001.

DAOUD Zakia, MONJIB Maâti, *Ben Barka*, Éditions Michalon, Paris, 1996.

DAURE-SERFATY Christine, *Rencontres avec le Maroc*, La Découverte / Essais, Paris, 1993.

DAURE-SERFATY Christine, *Lettre du Maroc*, Stock Éditions, Paris, 2000.

DOUMOU Abdelali, *Etat et capitalisme au Maroc*, Edino, Rabat, 1983.

EL MALKI Habib, *Trente ans d'économie marocaine (1960-1990)*, CNRS, coll. «Chroniques de l'Afrique du Nord», 1989.

EL MERINI Abdelhak, *L'Armée marocaine à travers l'histoire*, Dar el Nachr el Maârifa, Rabat, 2000.

GALLISSOT René, *L'Économie de l'Afrique du Nord*, PUF, «Que sais-je», Paris, 1964.

GALLISSOT René, *Maghreb, Algérie, classes et nation*, Arcantère, Paris, 1987 (2 tomes).

GALLISSOT René, *Le Maghreb de traverse*, Éditions Bouchène, Paris, 2000.

GALLISSOT René et KERGOAT Jacques (sous la direction), *Mehdi Ben Barka. De l'indépendance marocaine à la Tricontinentale*, Karthala-Institut Maghreb-Europe, Paris,1997.

GANIAGE Jean, *Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours*, Fayard, Paris, 1994.

GAUDIO A., *Allal el Fassi ou l'histoire de l'Istiqlâl*, Préface de J. Berque, Éd. Alain Moreau, Paris, 1972.

HAMMOUDI Abdellah, *Maîtres et disciples. Genèse et fondement des pouvoirs autoritaires dans les sociétés arabes. Essai d'anthropologie politique*, Maisonneuve & Larose, Paris, 2001.

HASSAN II, *Le Défi*, Albin Michel, Paris, 1976.

HASSAN II, *La Mémoire d'un roi (entretien avec Eric Laurent)*, Plon, Paris, 1993.

JULIEN Charles-André, *Le Maroc face aux impérialismes, 1415-1956*, Jeune Afrique Editions, Paris, 1978.

KENBIB Mohamed, *Les Protégés*, Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat, 1996.

LAFUENTE Gilles, *La Politique berbère de la France et le nationalisme marocain*, L'Harmattan, Paris, 1999.

LAROUI Abdellah, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)*, Maspero, Paris, 1977.

LAYADI Fatiha, RERHAYE Narjis, *Maroc. Chronique d'une démocratie en devenir*, EDDIF, Casablanca, 1998.

LE TOURNEAU Roger, *Fès avant le protectorat*, Editions La Porte, Rabat, 1987 (réédition).

LEVEAU Rémi, *Le Fellah marocain, défenseur du Trône*, FNSP, Paris, 1976.

LOPEZ GARCIA Barnabé, *Marruecos en trance. Nuevo Rey, Nuevo siglo, Nuevo Regimen?*, Biblioteca Nueva, Madrid, 2000.

LUGAN Bernard, *Histoire du Maroc : des origines à nos jours*, Perrin, Paris, 2000.

MAANINOU Ahmed et MOUMNI TEBKANI Mehdi, *Dar Berricha ou l'histoire de disparitions*, Najah el Jadida, Casablanca, 1987.

MARZOUKI Ahmed, *Tazmamart, Cellule 10*, Paris-Méditerranée, Paris, 2000.

M'BAREK ZAKI, *Résistance et armée de libération, Portée politique, liquidation*, 1953-1958, Tanger, 1987.

المسعودي أمينة، **الوزراء في النظام السياسي المغربي** (1922-1955)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001.

MDIDECH Jaouad, *La chambre noire ou Derb Moulay Chérif*, EDDIF, Casablanca, 2000.

MIEGE Jean-Louis, *Le Maroc*, PUF, «Que sais-je», Paris, 2001 (réédition).

MOHSEN-FINAN Khadija, *Sahara occidental, les enjeux d'un conflit régional*, CNRS histoire, Paris, 1997.

MONJIB Maâti, *La Monarchie marocaine et la lutte pour le pouvoir*, L'Harmattan, Paris, 1992.

OUARDIGHI Abderrahim, *Ahmed Rada Guédira (1920-1995)*, Arabian el Hilal, Rabat, 1996.

OUARDIGHI Abderrahim, *Ali Yata (1920-1997)*, Rabat, 2000.

OUFKIR Fatima, *Dans les jardins du roi*, Lafon, Paris, 2000.

OUFKIR Malika et FITOUSSI Michèle, *La Prisonnière*, Grasset, Paris, 1999.

OVED Georges, *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905-1955*, L'Harmattan, Paris, 1984 (2 tomes).

PALAZZOLI C., *Le Maroc politique de l'indépendance à 1973*, Sindbad, Paris, 1974.

PERRAULT Gilles, *Notre ami le roi*, Gallimard, Paris, 1990.

RIVET Daniel, *Lyautey et l'institution du Protectorat français au Maroc 1912-1925*, L'Harmattan, Paris, 1988 (3 tomes).

RIVET Daniel, *Le Maroc de Lyautey à Mohammed V, le double visage du Protectorat*, Éditions Denoël, Paris, 1999.

RIVET Daniel, *Le Maghreb à l'épreuve de la colonisation*, Hachette Littérature, Paris, 2002.

SANTUCCI Jean-Claude, *Chroniques politiques marocaines (1971-1982)*, Editions du CNRS, Paris, 1985.

SERFATY Abraham, ELBAZ Michaël, *L'Insoumis. Juifs, Marocains et rebelles*, Desclée de Brouwer, Paris, 2001.

SMITH Stephen, *Oufkir, un destin marocain*, Hachette Littératures, coll. «Pluriel», Paris, 2002 (réédition avec postface).

STORA Benjamin et AKRAM Ellyas, *Les 100 portes du Maghreb*, Les Éditions de l'atelier / Éditions ouvrières, Paris, 1999.

STORA Benjamin, «Maroc, le traitement des histoires proches », in *Esprit*, été 2000.

TOZY Mohamed, *Monarchie et Islam politique au Maroc*, Presses de Sciences Po, Paris, 1999.

TUQUOI Jean-Pierre, *Le Dernier Roi, crépuscule d'une dynastie*, Grasset, Paris, 2002.

VERMEREN Pierre, *Le Maroc en transition*, La Découverte, Paris, 2001 (poche «La Découverte», 2002).

VERMEREN Pierre, *La Formation des élites au Maroc et en Tunisie. Des nationalistes aux islamistes, 1920-2000*, La Découverte, coll. «Recherches», Paris, 2002, Coédition au Maroc, *Ecole, élite et pouvoir. Maroc et Tunisie aux XX^e siècle*, Alizés, Rabat, 2002.

WATERBURY John, *Le Commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son élite*, PUF, Paris, 1975.

ZAFRANI-HAÏM, *Deux milles ans de vie juive au Maroc*, Eddif-Maisonneuve & Larose, Casablanca-Paris, 1980.



الفهرس

ملكية الحسن الثاني على المحك (1961 - 1975)

III - الدستور وتصاعد الأخطار

IV - حالة الاستثناء والغليان السياسي (1965 - 1972)

V - نهاية مبرمجة للنظام؟ (1972 - 1975)

مغرب الحسن الثاني

من الإجماع إلى التناوب (1975 - 1990)

VI - من الدليمي إلى البصري

مغرب «سنوات الرصاص» (1975 - 1990)

VII - المسيرة الطويلة صوب التناوب (1991-1999)

خاتمة

المغرب الانتقالي وزمن محمد السادس

تم الطبع بمطابع أفريقيا الشرق 2014
159مكرر، شارع يعقوب المنصور، الدار البيضاء
الهاتف :04 95 25 0522 / 13 98 25 0522
الفاكس :20 29 25 0522 / 80 00 44 0522
مكتب التصفيف الفني 39، زنقة علي بن أبي طالب
الهاتف : 54 / 53 67 29 0522
الفاكس : 72 38 48 022
البريد الإلكتروني: E.mail : africorient@yahoo.fr
الدار البيضاء

تاريخ المغرب منذ الاستقلال

ستظل حاجة القارئ (المغربي، والأجنبي على حد سواء) قائمة ومتجددة في كتاب يُجمل له تاريخ المغرب، ولا سيما الحديث منه، في قراءة تركيبية، تُلَمْلِمُ شذرات هذا التاريخ من مصادره وتغوص في خفاياه وتستنطق مسكوتاته.

والكتاب الذي نقدم ههنا ترجمته نموذج لهذا النوع من الكتابة الأجنبية في تاريخ المغرب. فهو، كما يدل عليه عنوانه، مجمل بتاريخ المغرب الحديث منذ الاستقلال.

يروم هذا الكتاب رسم صورة لأهم مراحل المغرب المستقل، باتباع خيط ناظم يصل بين المظاهر والظواهر، ويلحم النتائج بالأسباب، باتباع ترتيب زمني، معالمه ومحدداته المحطات الرئيسية في تاريخنا الحديث.

مع الاجتهاد للإتيان لما بات معدوداً من الأمور المعروفة للمؤرخ والمتتبع، بله الإنسان العادي، بتفسيرات وتسويغات جديدة، من خلال الالتفات الدائم إلى العاملين الداخلي والخارجي، الاجتماعي والاقتصادي، الماضي والحاضر، إلخ.



Air Atlas Maroc
Par Albertini, vers 1950.
Imprimerie Gaillard, Rabat.
Composition stylisée sur fond noir.

ISBN 9981-25-642-0

